مركز التأصيل للدراسات والبحوث
Taseel Center for Studies and Research

ملخص

حقيقة الليبرالية

وموقف الإسلام منها

تأليف
د. عبد الرحيم بن صمايل السلمي

تلخيص
أ. إيمان فتح الله راضي إمام

مركز التأصيل للدراسات والبحوث
Taseel Center for Studies & Research

المعلومات الفنية للكتاب:

عنوان الكتاب: حقيقة اللِّيبراليَّة وموقف الإسلام منها.

اسم المؤلف: د. عبد الرحيم بن صمايل السلمي، أستاذ العقيدة بجامعة أم القرى.

دار الطباعة: مركز التأصيل للدراسات والبحوث.

رقم الطبعة وتاريخها: الطبعة الأولى عام ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م.

حجم الكتاب: يقع في مجلد وعدد صفحاته (٦٤٨) صفحة.

حجم الملخص: (١٤٥) صفحة.

هدف الكتاب: **بيان حقيقة الليبرالية منذ جذورها الأولى حتى الآن مع التعريج على الأسس الفكرية لها**؛ ليغوص بعد ذلك في حقيقة هذا المذهب وظروف نشأته ثم بيان مفرداته كالحرية والفردية وتياراته وأنواعه وأطواره التي مر بها؛ منتقلًا بعد ذلك إلى انتقاله إلى العالم الإسلامي دارسًا ظروف هذا الانتقال وعوامله وآثاره؛ ليخلص أخيرًا إلى بيان حكم الشرع في هذا المذهب عارضًا حقيقته على أصول الإسلام ومحذرًا المسلمين من الانخداع به.

Taseel Center for Studies & Research

أصل الكتاب رسالة جامعية لنيل درجة الدكتوراة من قسم: العقيدة، جامعة أم القرى، وكانت المناقشة عام ١٤٢٧ هـ، وحصل على تقدير ممتاز مع التوصية بالطبع والتداول بين الجامعات.

عُصارَةُ الكتابِ في صفحة

الكتاب بحث علمي يربط بين الجانب الفكري والشرعي حول الليبرالية، وهو مذهب فكري انتشر في بلاد المسلمين، وثار حوله الجدل من حيث حقيقته وحكم الشرع فيه.

بدأ المؤلف ببيان نشأة الليبرالية وتطورها منذ القرن الخامس عشر، وبيان صعودها في القرن التاسع عشر، ثم هبوطها في القرن العشرين، ثم عودتها للصعود مرة أخرى.

تحدث المؤلف عن حال المجتمع الأوروبي، والأسباب التي أدت لظهور الليبرالية فيه، ثم بيَّن التحولات الفكرية في أوروبا التي توجهت نحو الليبرالية، فتحدث عن الحركة الأدبية ذات النزعة الإنسانية، وحركة الإصلاح الديني، والفكر التجريبي المادي، وأوضح الدور الفعّال للطبقة الوسطى في ظهور الليبرالية.

ثم شرع المؤلف ببيان مفهوم مصطلح الليبرالية، والأسس الفكرية المكونة لمفهوم الليبرالية؛ مبينًا (الحرية بمفهومها السلبي والايجابي، والفردية التقليدية والجديدة، والعلمانية)، ثم أظهر **اتجاهات الليبرالية** و مدارسها المتنوعة.

وذكر المؤلف **مجالات الليبرالية** سياسيًّا واقتصاديًّا، وبيَّن المشاكل والأزمات التي تعرض لها كل جانب في مجال التطبيق العملي.

ثم انتقل المؤلف إلى **عوامل انتشار الليبرالية في العالم الإسلامي** في الحكم والسياسة والمال والاقتصاد، وبيّن مظاهرها المختلفة، وكشف عما يسمى **بالإسلام الليبرالي** وتفصيلاته.

ثم أوضح موقف الإسلام من الحريات، والفرق بين الفكر الإسلامي والليبرالي حول مفهوم الحرية، كما بيَّن **حكم الإسلام في الليبرالية** وعرض حقيقتها على أصول الإسلام، وختم الكتاب بالرد على بعض الشبهات التي تُثار حول الليبرالية.

مقدمة الملخص

بسم الله المنان ذي الفضل والإنعام، والصلاة والسلام على خير الأنام صلى الله عليه وسلم، أما بعد:

فقد شهد عصرنا الحالي انتشارَ كثيرٍ من المذاهب الفكريَّة، وهي مستوردة إلينا من الأفكار الغربيَّة، وبعضها قد تغلغل في بلادنا الإسلاميَّة حتى تأثَّر بها بعض المسلمين، وقلدوها دون وعيٍ أو إدراكٍ لخطورتها، وبعضها قد فُرض على المسلمين نتيجة الاحتلال المباشر، أو بسبب الضُّغوط الاقتصاديَّة أو السِّياسية، كما أن الإعلام قد لعب دورًا كبيرًا في تلميع وتجميل تلك المذاهب لجذب الناس إليها.

ومن هذه المذاهب التي انتشرت في بلاد المسلمين: (اللِّيبراليَّة)، والتي اعتقد البعض أنها تعني (الحُرِّيَّة) وحسب، فظن أنها لا تخالف الشريعة الربانية، وهذا غير صحيح بل هي فكرٌ علماني له الكثير من الآثار الخطيرة على عقائد المسلمين ومعاملاتهم وأخلاقهم.

فكان من واجب العلماء تبيين حقيقتها وتنبيه الناس لسلبياتها؛ حتى يحذرُوها، وقد جاء هذا الكتاب المفيد (حقيقة اللِّيبراليَّة وموقف الإسلام منها) للدكتور/ عبد الرحيم بن صمايل السلمي -جزاه الله عن الإسلام خيرا- كتابًا قيّمًا في مادته يكشف عن حقيقة اللِّيبراليَّة، ويبين موقف الإسلام منها.

والكتاب يأخذُك أيها القارئ في رحلةٍ ممتعةٍ تمر فيها على عدّة محطات تبدأ بنشأة اللِّيبراليَّة، ومرورًا على أسسها الفكريَّة، واتجاهاتها، وانتهاءً ببيان موقف الإسلام منها.

وكان من فضل الله عليّ أن قمتُ على اختصاره، بتسليط الضوء على نقاطه الهامة، **فحافظتُ على عناوين الأبواب والفصول وما يندرج تحتها كما هي، ثم حاولتُ قدر المستطاع عدم الإخلال بمادة الكتاب العلمية.**

وأسأل الله أن يتقبل عملي، ويغفر لي تقصيري.

الباب الأول

نشأة اللِّيبراليّة وتطورها

وفيه أربعة فصول وهي:

- أُوروبَّا بين الانحراف الدِّينيّ والاستبداد السِّياسي.
- التّحوُّلات الفكريَّة في أُوروبَّا نحو اللِّيبراليَّة.
- دور الطبقة الوسطى في ظهور اللِّيبراليَّة.
- اللِّيبراليَّة بين الصعود والهبوط.

الباب الأول: نشأة اللِّيبراليَّة وتطورها

❖ الفصل الأول: أُوروبَّا بين الانحراف الدِّينيّ والاستبداد السِّياسي

أولًا: الانحراف الدِّينيّ:

ظهرت المسِيحيَّة في المستعمرات الشرقيّة للإمبراطوريّة الرومانيّة التي لا تؤمن إلا بالمحسوسات، وقد قابل الرُّومان ومعهم اليهود أتباع هذا الدين بالاضطهاد، مما اضطرهم للهروب بدينهم، وقد ظنَّ الرومان أنهم قضوا على هذا الدين بقتل وصلب المسيح (في زعمهم)، وأدخل اليهود رجلًا منهم يدعى (شَاؤُول) في النَّصرانيَّة، وسمّى نفسه (بُولس)، وكانت النصارى قبله على أن المسيح هو عبد الله ورسوله، فكان بُولس أول من ابتدع اللاهوت والناسوت.

وسنشير لنماذج من التحريف الذي لحق بالنَّصرانيَّة:

١ – تحريف الإنجيل:

من أركان الإيمان: الإيمان بالكتب السماوية، ومنها: الإنجيل الذي أنزله الله على عيسى (عليه السلام)، وأوجب أتباعه بالعمل به، ولكنه تعالى لم يتعهَّد بحفظه بل وكّل حفظه لأحبارهم، قال تعالى: (إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَاةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ) (سورة المائدة:٥).

والإنجيل الموجود الآن هو العهد الجديد، وهو القسم الثاني من الكتاب المقدس، ومع تعدُّد الأناجيل وجهالة أصحابها، فقد تمَّ اعتماد أربعة منها فقط وهي:

- إنجيل مَتّى.
- إنجيل مُرْقُس.
- إنجيل لُوقَا.
- إنجيل يُوحَنَّا.

وذلك في مجمع نيقيّة عام ٣٢٥م، واعتبار البقية غير صحيحة، والثابت تاريخيًّا أن الإمبراطور (قُسطَنطِين) فرض قراراته بالقوة في المؤتمر.

وهذه الأناجيل محرَّفة، ومن يقرأها يجد كثيرًا من التضارب بين نصوصها.

٢- القول بالتثليث:

أثبت القرآن الكريم أنَّ المسيحَ (عليه السلام) دعا إلى التوحيد، قال تعالى حاكيًا قول المسيح: (مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ) (المائدة: ١١٧)، ولم يقل أنه ابن الله، بل كان أول ما نطق به: (قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ) (مريم: ٣٠).

أما النَّصرانيَّة التي فرضها (قُسطَنطِين) على الرومان فليست هي الدين الحق.

وتعود جذور عقيدة التثليث إلى الأفلاطونية الحديثة، وهي عقيدة فلسفية تتلخص في أن جميع الأرواح شُعَب لروحٍ واحد، وتتصل بالمنشِئ الأول بواسطة العقل.

وتدبير العالم خاضع لهذه الثلاثة وهي:

- المنشِئ الأول الأزليّ.
- الروح المتصلة بالمنشِئ الأول.
- والعقل المتولد عنه، والذي هو واسطة بين المنشِئ الأول والروح[١].

وفي مجمع نيقيّة تقرر مفهوم التثليث، وقاموا بتحريف الإنجيل ليوافق العقيدة الجديدة، ففي رسالة يوحنا الأولى: "فإن الذين يشهدون (في السماء هم: الأب والكلمة والروح القدس، وهؤلاء الثلاثة هم واحد، والذين يشهدون في الأرض) هم ثلاثة: الروح والماء والدم، والثلاثة هم في الواحد"[٢].

---

[١] انظر: محاضرات في النصرانية (ص ٤٤).

[٢] رسالة يوحنا الأولى (٥/٧- ٨).

وما بين القوسين زيادة إلحاقية لم تكن موجودة قبل عام ١٨٦٥م، والأدلة على ذلك:

١- أن هذه العبارة لا توجد في النسخ اليونانية المكتوبة قبل القرن السادس عشر الميلادي.

٢- أنها لا توجد في النسخ المطبوعة بتحقيق وعناية تامة.

٣- أنها لا توجد في أكثر النسخ القديمة اللاتينية، ولا توجد في التراجم القديمة.

٤- أن هذه العبارة لم يتمسك بها أحد من القدماء ولا مؤرخو الكنيسة.

٣- البدع المُحدثة في النَّصرانيَّة:

أ. عقيدة الصلب والفداء:

هي من أبرز عقائد النصارى، وتعتمد على أنَّ خطيئة آدم بأكله من الشجرة بقيت في ذريته، وأن الله أراد أن يُطهِّر الجنس البشري، فأنزل ولده ليُصلَب فداءً وتكفيرًا لخطيئة آدم[1].

ويعتقد النصارى أن المسيح دُفن بعد صلبه، ولكنه قام بعد ثلاثة أيام وانشقَّ عنه القبر، وبقي في الدنيا أربعين يومًا، ثم ارتفع إلى السماء وجلس بجوار الرب، وسوف ينزل قبل القيامة ويحاسب الناس ويملك العالم بأكمله؛ ولهذا يُقدِّسُ النَّصارى الصَّليب ويعتبرونه من أهم الشَّعائر الدِّينيّة.

وهي عقيدة باطلة تخالف العقل؛ فذرية آدم لم ترتكب الخطيئة فلا يصح أن تُعاقب على أمر لم ترتكبه، ودعوى صلب المسيح فداءً لخطيئة غيره تخالف ما أجمع عليه أهل الأديان من وصف الإله بالعدل والرحمة.

---

[1] انظر: محاضرات في النصرانية (ص ١٢٠).

ب. السلطة الكهنوتية:

فجعلوا الكنيسة هي الناطق الرسمي باسم الدين والمكملة له والمعصومة في قراراتها!

وقد تطوَّرت هذه البدعة إلى التألُّه والتحكُّم في حياة الناس، وأن دخول الجنة والنار بيدها، وأن حرمان الكنيسة يقتضي الحرمان عند الله!

وقد ترتب على ذلك آثار سيئة منها: احتكار رجال الدين لحقِّ قراءة وتفسير الإنجيل، وصُكُوك الغفران، والحروب الدِّينيّة.

ج. الرهبانية:

فحرّموا الزواج على رجال الدين، وحثّوا على الاختصاء والتبتل، مع العبادة المتواصلة!

د. الأسرار المقدسة:

وهي تعتبر مخرجًا للكنيسة من الأسئلة الحائرة حول العقيدة أو العبادات المبتدعة،

فالتثليث سرّ من الأسرار، وكذلك إشكالات الصلب والفداء، وغير ذلك كثير!

ثانيًا: الاستبداد السِّياسي:

كان (نظام الإقطاع) هو النظام السِّياسي في أُوروبَّا، وهو نظام مستبد، وقد تكوّن بعد سقوط الإمبراطوريَّة الرومانيَّة، ودخول البَرابِرة إلى روما، وانهيار الإمبراطوريَّة الغربيَّة، وتفكّك الدول المرتبطة بها إلى مجموعة إقطاعيَّات عليها (سادة) يتحكمون في الفلاحين تحكمًا تامًّا.

والإقطاعيون ثلاثة أنواع:

- الكنيسة.
- السادة.
- الملوك.

وسنذكر نبذًا عن هذا الاستبداد:

١ – استبداد الكنيسة:

أقرّت الكنيسة نظام الإقطاع، كما أقرّت الاضطهاد لأرقاء الأرض رغم تنافيه مع تعاليم الإنجيل، وقد تمثل استبداد الكنيسة السِّياسي في أشكال منها:

أ. الوقوف ضد الحُرِّيَّة الفكريَّة:

جعلت الكنيسة الإيمان هو التصديق من دون دليل؛ لأنه سرٌّ من الأسرار المقدسة، وقد اعتنقت الكنيسةُ الفلسفةَ اليونانيَّة مع توظيفها لصالح الدين! كما أنها تجاوزت ذلك إلى المسائل الطبيعية والعقلية، وجعلت ذلك من أصول الدين والعقيدة!

وعندما ظهرت النظريات العلمية قام الكنسيُّون بتعذيب العلماء وإحراقهم، كما حدث مع (كوبرنيق) صاحب النظرية المتعلقة بحركات الأجرام السماوية، و(جاليلو) الذي صنع تلسكوبًا، فقامت الكنيسة بإحراق كتبهما، كما صنعت الكنيسة (محاكم التفتيش) لمعاقبة الخارجين عن رأيها.

ومما يوضح إصرار الكنيسة على الحجر الفكري: قول بولس الرابع (١٥٥٥-١٥٥٩): (يجب القضاء على الهرطقة بكل شدة وعنف كما يقضي الإنسان على الطاعون)[١].

ب. السيطرة السِّياسية التعسفيّة:

قامت الكنيسة بصراعٍ مع ملوك أُوروبَّا، استمر منذ القرن الرابع الميلادي وانتهى إلى انتصار الكنيسة في زمن البابا (جريجوري السابع) (١٠٧٣-١٠٨٥)، وقد استمرت الحروب ثلاثة قرون تُوِّجَت بانتصار البابويَّة وتحكُّمها في القرار السِّياسي الأُوروبيّ.

وتذكر كتب التاريخ الأُوروبيّ أن خلافًا وقع بين البابا (جريجوري السابع) والملك (هنري الرابع) حول (التقليد العلماني)؛ فحرمه البابا وأحلّ الأمراء من طاعته، فأبلغه الأمراء

---

[١] أوروبا في مطلع العصور الحديثة (ص٥٠٨).

بأنه قد يفقد ملكه إذا لم يرضَ عنه البابا، فقام بإذلال نفسه للبابا، حيث وقف على الثلج في فناء القلعة ثلاثة أيام وهو في لباس الرهبان لابسًا الخَيشَ حافيَ القدمين حاسرَ الرأس، ويحمل عكازه مُظهرًا علامات الذل والندم وطلب العفو حتى عفَا عنه البابا)[١].

ج. جباية الضّرائب والعمل المجّاني:

قامت الكنيسة بجباية الضّرائب والعُشور مما جعلها تمتلك ثروة كبيرة تزيد عن ثروات كبار الإقطاعيين والملوك، كما فرضت الضّرائب على الفلاحين والعُمّال في المواسم والحروب الصليبية، وكذلك فرض البابا يُوحنّا الثاني والعشرون (ضريبة السنة الأولى)، وهي تؤخذ من أي موظف بعد نهاية سنته الأولى، كما أنها فرضت أعمالًا تُقام لها بدون مقابل كبناء الكنائس والأضرحة.

٢- استبداد السّادة والنبلاء:

كان السّادة والنُّبلاء هم الحُكّام الحقيقيون في غرب أُوروبَّا بعد سقوط روما في أيدي البرابرة سنة ٤٧٦م، وانقسمت الدولة الواحدة إلى إقطاعيات، وعلى رأس كل إقطاعية سيد أو نبيل، وعامة الشعب هم أرِقَّاء في أيدي الإقطاعيّات، أما السّيادة فيحصل عليها الفرد عن طريق الوراثة وليس لها علاقة بالكسب أو العمل.

وكان للعقد بين رقيق الأرض والسَّيِّد مراسم خاصة، يُقسم له فيها بالولاء قائلًا: (أقسم أن أكون مخلصًا لك وموالِيًا إخلاص التابع وولاءه لمتبوعه)، ثم يقوم السَّيِّد ويقدّم علمًا وعكازًا وشهادةً لرقيقه يمنحه فيها الأرض.

كما توجد (محكمة إقطاعية)، وهي إحدى وسائل الضغط على الرقيق، والتشريع لمصلحة السَّيِّد، بالإضافة إلى المحاكم الدِّينيّة والملكية.

---

[١] انظر: معالم تاريخ الإنسانية (٣/ ٩١٠)، وقصة الحضارة (١٥/ ١٩٧).

وكانت الحقوق للإقطاعيين دون أيٍّ واجبات، والواجبات على الفلاحين دون أي حقوق سياسية أو اقتصاديَّة! فكان الإقطاعي له الحق أن يطرد الرقيق في أي وقت شاء وأن يضربه أو يقتله أحيانًا دون خشية عقاب، وكانت له في أملاكه كل السلطات، وكان الرقيق في بريطانيا محبوسًا في أرض السَّيِّد ويحرم عليه مغادرتها، والذي يفرُّ يُقبض عليه، وكان على الرقيق ثلاث ضرائب في العام غير ضرائب الكنيسة، وجزء من محصوله وماشيته، والعمل المجاني في بعض الأوقات، وأجر على استعمال أدوات السَّيِّد في طعامه وشرابه، وأجر للسماح بصيد السمك والحيوان البري، وضريبة إذا رفع قضية أمام محاكم المالك، وعند نشوب الحرب يلزمه أن يكون في جيش السَّيِّد، وإذا أُسر سيدُه يلزمُه فداؤُه، ويلزم تقديم الهدايا لابنِ السَّيِّد إذا وصل لمرتبة الفرسان، ويلزمه ضريبة على كل سلعة يبيعها في السوق، وأن يدفع غرامة إذا أرسل ابنه للتعليم أو وهبه للكنيسة، ويلزمه إعطاء السَّيِّد (حق الليلة الأولى)، أي: أن يقضي السَّيِّد الليلة الأولى مع عروسه أو يفتدي عروسه بأجرة! ويقوم السَّيِّد بوراثة تركته بعد موته![1]

٣- استبداد الملكية:

مع بداية العصر الحديث استعادت الملكية دورها بالسّيطرة على المدن، **بدعمٍ كبيرٍ من الطبقة الصاعدة الجديدة وهي الطبقة الوسطى (البُرجُوازيَّة)** التي كانت من مصلحتها التجارية إضعاف النبلاء الذين وضعوا العراقيل في طريق تجارتهم.

وقد استفادت الملكية من هذه الطَّبقة أموالًا طائلة على شكل ديون وهبات مقابل تيسير الملكية لأعمالهم التجارية، وحمايتهم من احتجاج الكنيسة على الرّبا.

وكما انتصرت الملكيَّة على النُّبلاء، فقد انتصرت أيضا على الكنيسة بعد أن تفرقت إلى كاثوليك وبروتستانت من جرَّاء الإصلاح الدِّينيّ، **فقد أصبحت الكنيسة مؤسسة تابعة**

---

[1] انظر: قصة الحضارة- الجزء ١٤- فصل الإقطاع.

للملوك والأباطرة يتدخلون في شؤونها الخاصة، كما فعل ملك فرنسا عندما فرض معاهدة سنة ١٥١٦م تعطيه حق انتخاب الأساقفة ورؤساء الأديرة[١].

وقد فرضت الملكية نظامًا استبداديًّا يستند إلى (**نظرية الحق الإلهي**) التي ترجع جذورها إلى الحضارة اليونانية التي تعتبر الإمبراطور نصف إله خيِّر، فاعتقد الملوك أن حكمهم فرع عن حكم الله، كما قام بعض الفلاسفة بتبرير طغيان الملوك، كما قال (بوسويه) (ليس العرش الملكي عرش إنسان ولكنه عرش الله ذاته)[٢].

وتوصَّل (هوبز) إلى أن الاستبداد ضروري لمنع حالة حرب الجميع للجميع؛ لأن الإنسان شرير بطبعه، ولهذا مارس الملوك الظلم والقهر بوعي تامٍ وتبرير لأفعالهم.

وقد كان للانحراف الدِّينيّ والاستبداد السِّياسي دورٌ رئيسيٌّ في وجود الفكر اللِّيبراليّ؛ لأنه استعبد المجتمع الأُوروبيّ، وكبت حُرِّيَّة أفراده، وهذا الطغيان ولّد ردة فعل عكسية، فمن رحم المعاناة بدأت حركات التّحوُّلات الفكريَّة والاجتماعيَّة لتكوّن الفكر اللِّيبراليّ، الذي كان في بدايته يريد التخلّص من القيود الدِّينيّة والسِّياسية والاقتصاديَّة إلى رحاب الحُرِّيَّة دون تصور واضح لكيفية بناء المجتمع الجديد، وهذا يفسِّر لنا التعددية الفكريَّة في فهم اللِّيبراليَّة وكيفية تطبيقها في الواقع.

---

(١) انظر: مدخل لدراسة التاريخ الأوروبي (ص١٩٥).

(٢) انظر: مدخل لدراسة التاريخ الأوروبي (ص ١٩٨).

❖ الفصل الثاني: التّحوُّلات الفكريَّة في أُوروبَّا نحو اللِّيبراليَّة:

بدأت التّحوُّلات الفكريَّة في أُوروبَّا في عصر النَّهضَة، وهو العصر الممتد من القرن الرابع عشر الميلادي إلى القرن السابع عشر الميلادي، كانت التّحوُّلات مُتدرِّجة، وكانت البداية الفعلية في إيطاليا من خلال الحركة الأدبيَّة التي قامت بإحياء الآداب الإغريقيَّة دون أي تعرض للأوضاع الدِّينيّة والاجتماعيَّة، ثم جاءت حركة الإصلاح الدِّينيّ التي هزَّت المجتمع الغربي بقوة، وكان دورها في الاتجاه نحو اللِّيبراليَّة أقوى من الحركة الأدبيَّة، وكانت قمة التّحوُّلات في الثورات التحريرية وخاصة الثَّورة الفرنسية.

أولًا: الحركة الأدبيَّة ذات النزعة الإنسانيَّة (إحياء الآداب الإغريقية):

ظهرت هذه الحركة في إيطاليا مع بدايات عصر النَّهضَة في القرن الرابع عشر الميلادي، **وقامت ببعث الآداب الإغريقية اليونانية، وكانت تحمل التمرد والتحرر من قبضة الكنيسة،** ومن أبرز روادها: (بترارك)[١] و(شكسبير)[٢] و(دانتي)[٣] وغيرهم.

ومن الإشارات الدالة على دور هذه الحركة نحو اللِّيبراليَّة ما يلي:

---

[١] فرانسيسكو بتراركا بترارك: عالم وشاعر إيطالي، ولد سنة ١٣٠٤م، يعتبر أبا للحركة الإنسانية، جمع عددا من المخطوطات الكلاسيكية وترجم بعضها، اشتهر بقصائده الغزلية في محبوبته (لورا)، وقد كان لقصائده أبعد الأثر في ازدهار الشعر النائي في إيطاليا وفرنسا وإسبانيا وإنكلترا، توفي سنة ١٣٧٤م. معجم أعلام المورد (ص٩٥).

[٢] وليم شكسبير: كبير الشعراء الإنكليز، ولد سنة ١٥٦٤م، كان ممثلا ومؤلفا مسرحيا، سبر في مسرحياته أغوار النفس البشرية، من أشهر آثاره الكوميدية: (كوميديا الأخطاء) و(تاجر البندقية)، ومن أشهر آثاره التراجيدية: (روميو وجوليت) و(يوليوس قيصر) و(هملت) و(عُطيل)، توفي سنة ١٦١٦م. معجم أعلام المورد (ص٢٦٧).

[٣] دانتي آليغييري: كبير شعراء إيطاليا، ولد سنة ١٢٦٥م، قضى شطرا من حياته في المنفى، كانت محبوبته (بياتريس) مصدر إلهامه الشعري، من أهم آثاره: (الكوميديا الإلهية) وهي ملحمة يدور موضوعها حول رحلة خيالية قام بها دانتي إلى الجحيم والمطهر والجنة، وفيها يتجلى حب الشاعر وثقافته الواسعة، توفي سنة ١٣٢١م. معجم أعلام المورد (ص١٨٥).

١- إحياء التُّراث الإغريقي:

عاد الفكر لمرحلة ما قبل الديانة المسِيحيَّة؛ نتيجة عدم الرّضا بالأوضاع الدِّينيّة والاجتماعيَّة القائمة.

وعملية إحياء التراث الإغريقي دفعت الفكر الأُوروبيّ نحو اللِّيبراليَّة، وذلك من ناحيتين:

أولًا: من ناحية التحرر من العقائد اللاهوتية، وإحياء فكر غير مقيد بالدين أو العرف الاجتماعي.

ثانيًا: من ناحية ما يتضمنه الفكر الإغريقي من أفكار كالفرديَّة والحُرِّيَّة الانفلاتيَّة وغيرها، والتي كانت بمثابة جذور للفكر الليبرالي.

وتم نقل الفكر الإغريقي عن طريق الشِّعر والرَّسم والرواية والترجمة والمسرحيَّة وغيرها[1].

٢- النَّزعة الإنسانيَّة:

تولّدت هذه النزعة جرَّاء إلغاء المشاعر الإنسانيَّة في المسِيحيَّة، **والمقصود بـ(الإنسانيَّة) هنا ما يقابل (اللاهوتية)**، فبات الإنسان والاهتمام بشؤونه هو الغاية الكبرى!

٣- الحُرِّيَّة الإباحية:

والتي جاءت ردّ فعل للرّهبانية وتحريم الطيبات، **فجاءت هذه الحركة بالانغماس في الملذات والشهوات والرغبات**، وانتشر بسبب ذلك نوع من الأغاني المبتذلة المفرطة في وصف النواحي الحيوانية، وبرز الأدب الإباحي من خلال الشعر والقصص الغراميَّة والصُّور الماجنة.

٤- دور البُرجُوازيَّة في دعم الحركة الأدبيَّة الإنسانيَّة:

ارتبطت الحركة الأدبيَّة بالتجارة والصناعة، وقد تقدمت إيطاليا في تلك النواحي على بقية أُوروبَّا؛ فظهرت فيها تلك الحركة قبل غيرها من الدول الأُوروبيّة.

---

[1] انظر: أبطال من التاريخ (ص٢٣١).

و(البُرجُوازيَّة) هي التي صنعت اللِّيبراليَّة، وغيّرت في أشكالها بما يوافق مصالحها.

ثانيًا: حركة الإصلاح الدِّينيّ:

كانت الكنيسة وصلت لذروة الاستبداد، **وكانت فكرة (صكوك الغفران) هي الشرارة التي أشعلت المقاومة ضد طغيان الكنيسة على يد رجل دين أوغسطيني ألماني هو (مارتن لوثر)**[1] ، فقد انشق عن الكنيسة، وسجّل اعتراضه عليها في وثيقة مكونة من خمس وتسعين فقرة، وعلّقها على باب كنيسة ويتينبرغ عام ١٥١٧م، وبعد مجلس (فرمز) عام ١٥٢١م ظلَّ (لوثر) مختبئًا لمدة عشرة أشهر، وفيها ترجم الإنجيل إلى الألمانية الدارجة، وكان لهذه الترجمة دور في التحرُّر في أُوروبَّا، وأفكاره المتحرِّرة تتلخَّص في:

١- أن السلطة الدِّينيّة هي نصوصُ الإنجيل فقط، وليس آراء رجال الدين، وأن فهم الإنجيل متاحٌ لكلِّ من له قدرةٌ على الفهم، وترجَم الإنجيل ليكونَ متاحًا لكل قادر على القراءة، فظهر للناس الفرق بين تعاليم المسيح والنظام الكنسي الذي كان قائمًا في روما.

٢- إنكاره للتنظيم الكنسي البابوي الذي يستمد طاعته باعتباره خليفة للمسيح نفسه؛ ولهذا وجد (لوثر) الحماية السِّياسية ضد حرمان البابا ومجلس فرمز، ووجد السِّياسيون في هذه الآراء بغيتهم لتخلصهم من قبضة رجال الدين وتحكمهم.

٣- نفيه لعقيدة الغفران والحرمان، فهما من حقوق الله وحده.

٤- الدعوة لحُرِّيَّة الفكر، وفهم الكتاب المقدس، والتخلص من دعوى الأسرار المقدسة.

---

[1] مارتن لوثر: راهب ألماني، زعيم حركة الإصلاح البروتستانتي في ألمانيا، ولد سنة ١٤٨٣م، توفى سنة ١٥٤٦م.

ومن الآراء المتحررة لحركة الإصلاح: عدم الصلاة بلغة غير مفهومة، كما كان يفعل القساوسة الكاثوليك، وعدم صحة أن يكون العشاء الرباني عبارة عن تحول الخبز المأكول إلى جسد المسيح، والخمر إلى دمه، ولكنه تذكير بفداء المسيح لخطيئة آدم.

وقد تأثر بحركة لوثر كثير من المصلحين، مثل (جون كالفن)، و(زونغلي) وغيرهم.

وكان الاحتكاك بين أُوروبَّا والمسلمين كان له أثره أيضًا في ظهور الحركة الدِّينيّة الفكريَّة، لاسيما فكرة اعتبار نصوص الإنجيل هي الحجة دون الرأي، وإمكان فهم الإنجيل دون تدخل رجال الكنيسة، وإنكار الرهبنة، فهذه أفكار أخذها لوثر وغيره من المسلمين.

وقد كان لحركات الإصلاح الدِّينيّة أثر بارز في تكوين الرَّأسماليَّة اللِّيبراليَّة ودعمها، **فاللوثرية حرّرت الفرد الأُوروبيّ من الكنيسة، لكنها بقيت في خطوطها العريضة منسجمة مع الأفكار الإقطاعية**، وذلك في دعوتها بعدم الانتقال من الريف إلى المدينة، وعدم تخطي السلّم الاجتماعي، وعدم التعامل بالربا، والرضا بالقليل، وغير ذلك.

أما الكالفينية والبيوريتانية فقد دعمت الحركة البُرجُوازيَّة، وساعدت على ظهور الرَّأسماليَّة من خلال: عدم محاربة الثروة، ومشروعية السعي لها دون إسراف أو تبذير، وتمجيد العمل كوسيلة لتحقيق الإرادة الإلهية، وإباحة الربا، وقد سمح ذلك المجال لزيادة رؤوس الأموال وخاصة لليهود، **وكانت إباحة (كالفن) للربا مقيدة بالفائدة الاستثمارية المحصلة من التجّار، أما قروض الفقراء فلا يزال التحريم ثابتًا فيها**.

ثالثًا: الفكر التجريبي المادي:

اعتمد الفكر العلمي لدى الكنيسة على الفلسفة اليونانية، وخصوصًا فلسفة (أرسطو)، ثم اجتهد رجال الدين في التوفيق بين اللاهوت الدِّينيّ والفلسفة اليونانية فيما سمي (بالفلسفة المسِيحيَّة المدرسية)، **ومن أشهر رجالها**: (أوغسطين) و(توما الأكويني).

وقد اشتملت هذه الفلسفة على معلومات خاطئة علميًا منها: أن الأرض منبسطة غير كروية، ولا تتحرك لأنها مكان الخلاص! وأن الله خلق العالم ابتداء من (سنة ٤٠٠٤ ق.م)، وأن الله جعل المدة بين إنزال ابنه ونهاية العالم ألف سنة فقط[١]، ولكن الحركة الأدبيَّة أحيت التراث الأفلاطوني والفيثاغوري، والذي يعتمد على العلم والعقل دون النصوص.

ومن أقوى ما أثَّر في هدم المنطق الأرسطي ما أخذه المفكرون الغربيون لا سيما (بيكون) من مراكز العلم الإسلاميَّة في الأندلس، وهو الفكر السُنِّي وخاصةً لدى (شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله)[٢] فهو الذي حطّم المنطق الأرسطي، وبيّن أن هذا المنطق عقيم؛ لأنه يعتمد على الصورة المجردة للقياس دون المعرفة الحسية والتجربة، بالإضافة إلى المنهجية العظيمة في الاستقراء العلمي الذي استطاع به المسلمون حفظ العلوم.

وكانت أول نظرية علمية تعتمد على المنهج التجريبي: هي (مركزية الشمس) لرجل دين بولندي يدعى (كوبرنيق)، وقد استقبلت هذه النظرية بعداء شديد؛ لأنها تناقض رأي الكنيسة أن الأرض مركز الكون، فمنعت الكنيسة كتابه (حركات الأجرام السماوية)، ولكن النظريات العلمية استمرت، فقد واصل (نيكوباهي) و(جيوردانوبرونو) و(جاليليو) هذه النظرية وطوروها، وتعرضوا لكثير من التعذيب والإحراق، **وكانت الخطوة الأكثر تأثيرًا هي ما قام به (إسحاق نيوتن)؛ حيث أصدر كتابه (المبادئ الرياضية الطبيعية) عام ١٦٨٧م، فبيّن أنه من الممكن تفسير ظواهر الطبيعة بربط بعضها ببعضٍ دون حاجة إلى تدخل قوى خارجية عنها**[٣].

---

[١] انظر: قصة الحضارة (٣٧٩/١٤)، ومعالم تاريخ الإنسانية (١٦/١).

[٢] أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني الدمشقي، أبو العباس تقي الدين ابن تيمية، شيخ الإسلام، ولد بحران سنة ٦٦١ هـ، تحول إلى دمشق، نبغ واشتهر، ودرّس وأفتى وهو دون العشرين، له تصانيف كثيرة، توفى سنة ٧٢٨ هـ.

[٣] العلم والدين (ص١٩).

وقد لخّص (برتراند رسل) نتائج النظريات العلمية فيما يلي:

١- أن تقرير الحقائق يُبنى على الملاحظة دون الرواية.

٢- أن العالم غير الحيواني نظام متفاعل في نفسه مستبق لنفسه، وتنطبق المتغيرات فيه مع قوانين الطبيعة.

٣- أن الأرض ليست مركز الكون، وأن الإنسان ربما لا يكون الهدف من وجودها.

وقد كان (فرانسيس بيكون) أول من وضع المنهج التجريبي في شكل قوانين فلسفية؛ ولهذا سمّى كتابه (الإرجانون الجديد) ومعنى الإرجانون: الأداة، ولكنه تجاوز الفكر التجريبي من أدوات التحرر إلى المادية المفرطة التي أنكرت الغيب، وربطت الأخلاق والقيم بالمادة.

مركز التأصيل للدراسات والبحوث
Taseel Center for Studies & Research

❖ الفصل الثالث: دور الطبقة الوسطى في ظهور اللِّيبراليَّة:

كان النظام الإقطاعي قد قسّم الناس إلى طبقتين:

- السادة النبلاء.
- عامة الشعب.

ونشأت طبقة ثالثة يعتمدون على التجارة والكسب، وهم التجّار والمدرِّسون والأطباء والمهندسون وأصحاب المهن الحرة، **وعُرفت بالطبقة الوسطى (البُرجُوازيَّة)**[١].

وكانت التجارة في أُوروبَّا محددة، ولكن مع بدايات عصر النَّهضَة زادت الحركة التجارية، وقام رجال الأعمال بتشجيع الحركات العلمية الناشئة، وبعد صناعة البارود وتقدم صناعة المعادن والسفن، واكتشاف البوصلة والتلسكوب، وتقدم علم الجغرافيا؛ **قامت حركة الكشوف الجغرافية والرحلات البحُرِّيَّة لهدفين، هما:**

- البحث عن الذهب.
- كسر احتكار العالم الإسلامي لطرق التجارة.

ومن خلال الرحلات اكتشفت أُوروبَّا (القارة الأمريكية) واحتلتها، وتنافس ملوك أُوروبَّا في التوسع في الكشوف وجلب الذهب، ولكن النظام الإقطاعي بقي عائقًا من توسع التجارة؛ بسبب كثرة الضرائب، وعدم ترك العمال والمال ينتقل بسهولة، **فكان للتجّار وأصحاب رؤوس الأموال دورًا هامًّا في تأسيس المجتمع الجديد.**

---

[١] هي طبقة اجتماعية تتألف من التجار والصناعيين، تمييزا لها عن الطبقة الأرستقراطية المالكة للأراضي، وعن الزراعيين والأجراء أو العاملين لقاء أجر أو راتب، ويُطلق اسم البرجوازية توسعًا على الطبقة الوسطى، أما في النظرية الماركسية: فالبرجوازية ترادف الطبقة الرأسمالية، والمصطلح فرنسي الأصل، وكان يُقصد به بادئ الرأي: الصُنّاع اليدويون العاملون في المدن الوسيطية التي كانت تُعرف ب(البورجات). موسوعة المورد (١٠١/٢).

ولكن كان يعوزهم: (النظرية الفلسفية) التي تساعدهم في التخلص من قبضة الإقطاع والكنيسة، فوجدوا بغيتهم في (اللِّيبراليَّة) التي تقوم على الحُرِّيَّة الاقتصاديَّة، وجاءت نظرية (جون لوك) في (الملكية الخاصة) كأحسن نموذج يتناسب معهم؛ لأنه قرر أن الملكية الخاصة هي الحالة الطبيعية للإنسان، وفسّر ذلك على أساس ديني يتناسب مع الوضع الاجتماعي: بأن الله خلق الأرض مشاعًا للبشر، **ومبرر التملك الخاص فيها قائم على أساس العمل، وبهذا أقام (جون لوك) مبررات عقلية ودينية وأخلاقية للرأسمالية.**

وقد شجّعت الطبقة الوسطى النظريات العلمية، **والتي بدورها أحدثت (الثَّورة الصِّناعيَّة)**، فظهرت هذه الطبقة بشكل أوضح من خلال الثراء الفاحش الذي وصلت إليه بفضل الثَّورة الصِّناعيَّة، **فأقيمت المصارف، وظهر الرأسمال الربوي، ووضعت القوانين الاقتصاديَّة التي تتوافق مع بعض متطلبات الطبقة الوسطى.**

وكانت البُرجُوازيَّة وقفت في صراعها مع النظام الإقطاعي مواقف متباينة رائدها المصلحة الذاتية! فقد ساندت الملوك ضد النبلاء ورجال الدين، ثم أشعلت الثورات ضد النظام الأرستقراطي، ولما سيطرت على فرنسا عن طريق الثَّورة الفرنسية؛ تحوّلت إلى دكتاتورية من خلال إمبراطورية (نابليون بونابرت)، فقد انتقلت اللِّيبراليَّة من الفكر المجرد إلى الواقع العملي من خلال: الملكية الدستورية في إنجلترا ١٦٨٨م، والثَّورة الأمريكية ١٧٧٥م، والثَّورة الفرنسية ١٧٩٨م، وكان ظهور اللِّيبراليَّة مرتبطًا بالظروف المحيطة، فقد وصلت إلى إنجلترا وهولندا قبل مائة عام على فرنسا.

نماذج للثورات التي قام بها البرجوازيون على الملكية المطلقة:

أولًا: الثَّورة الإنجليزية (١٦٨٨م):

حققت البُرجُوازيَّة الإنجليزية نجاحًا اقتصاديًّا بسبب سياسة ملوك أسرة (تيودور) الصارمة، والمدعومة من الأوضاع التي خلّفتها حروب المائة عام، والحروب الدِّينيّة، وقد دعم الملوك التجارة الداخلية والخارجية حين اكتُشف الطريق الجديد الذي جعل حركة التجارة تنتقل

إلى الأطلسي، **فزاد عدد الطبقة الوسطى، فأخذت تتطلع للمشاركة في الحكم منذ القرن السابع عشر عن طريق البرلمان، الذي كان في نزاع مع الملك**، والذي انتهى باستسلام ملك إنجلترا عام ١٦٤٧م، وحُكم عليه بالإعدام ونُفذ عام ١٦٤٩م، ثم سيطر على إنجلترا الملوك إلى سنة ١٦٨٨م، وفيها طلبت الأحزاب الإنجليزية من حاكم هولندا غزو إنجلترا لإنقاذها من الملك (جيمس الثاني) الذي أدخل عليها الكاثوليكية عنوة، فنفذ حاكم هولندا ذلك وهرب (جيمس الثاني) إلى فرنسا، فأصبح حاكم هولندا ملكًا بعد أن قَبِل (وثيقة الحقوق) و(قانون التسامح الدِّينيّ) اللذيْن أقرهما البرلمان[١].

وقد تضمنت الوثيقة الأولى: سيادة البرلمان في أمور التشريع، وعدم التعرض لحُرِّيَّة المواطن، وعدم سجنه إلا بعد محاكمة قانونية[٢].

وبهذا أصبح البرجوازيون وكبار الملاك والصناعات هم الحُكّام الحقيقيون في إنجلترا، وإن كانت (الملكية) موجود لفظًا فقط.

ثانيًا: الثَّورة الأمريكية (١٧٧٥م):

بعدما اكتشف (كريستوفر كولومبس)[٣] أمريكا عام ١٤٩٢م، بدأت الدول الأُوروبيّة تتنافس على استعمارها؛ **لأخذ الذهب منها والفضة والمواد الخام الأخرى**، وفي عام ١٦٠٧م حصلت شركة (فرجينيا) على تفويض من الملك (جيمس الأول) بإنشاء أول مستوطنة على

---

(١) انظر: مدخل لدراسة التاريخ الأُوروبّي (ص٢٢٤-٢٣٢)، وصانعو أوروبا الحديثة (ص١٦٠، ١٧٦).

(٢) انظر: مدخل لدراسة التاريخ الأُوروبّي (ص٢٣٢).

(٣) هو ملّاح إيطالي، ولد سنة ١٤٥١م، عمل في خدمة إسبانيا، مهدت رحلاته الأربع لحركة الاستكشاف والاستعمار الأُوروبّية، وغيّرت مجرى التاريخ، توفي سنة ١٥٠٦م.

الساحل الشرقي المقابل لبريطانيا[١]، ثم كثر الوفود من تجّار وعمّال، وأيضا المنصِّرون الذين أُطلق عليهم (الحُجّاج) وأسسوا ولاية ماساشوتس[٢].

ومن جرّاء كثرة الضرائب المفروضة على المستعمرات، والممارسات غير الإنسانيَّة؛ اجتمع نواب الولايات في (فيلادلفيا) عام ١٧٧٤م، في (المؤتمر القاري الأول) **واتفقوا على المقاطعة التجارية مع بريطانيا**، ثم في العام التالي عُقد (المؤتمر القاري الثاني) وحضره كبار المفكرين والسِّياسيين، وتم تأكيد الصراع المسلح ضد بريطانيا، ثم توحّدت صفوف الأمريكيين للاستقلال، واستمرت الحروب سبع سنين، **وتم التفاوض على الاستقلال عام ١٧٨٢م، ونُفِّذ في ١٧٨٣م، وكُتبت في أربع وثائق تاريخية**، هذه الوثائق هي:

١ - كتاب (العقل السليم)[٣] لتوماس بين.

وهو كتاب صغير (٤٧ صفحة)، كتبه عام ١٧٧٥م، وكان له تأثير بالغ، وقد طُبع منه نصف مليون نسخة.

وينطلق (توماس بين)[٤] في هذا الكتاب **من الأفكار اللِّيبراليَّة التقليدية، لا سيما الإنجليزية ومن ذلك: رؤيته بضرورة ابتعاد الدولة عن الاقتصاد والحريات العامة في المجتمع المدني**، ونقَد الحكومات الملكيَّة والوراثيَّة، واعتبرها استبدادًا، وأشاد بالتَّمثيل النّيابي، واقترح أن يُنتَخب مجلسٌ تشريعيٌّ واحد انتخابًا ديمقراطيًا لتمثيل جميع الولايات الأمريكية، كما اقترح رئيسًا لجمهورية الولاية، ووزارة مسؤولة أمام الكونجرس[٥].

---

[١] انظر: الإمبراطوريَّة الأمريكية (١/٣٥-٣٦).

[٢] المرجع السابق (١/٣٩).

[٣] يترجم له أحيانا بعنوان (الإدراك العام) أو (شعور الشعب).

[٤] مفكر سياسي إنجليزي، ولد ١٧٣٧م، دافع عن الثورة الفرنسية، ودعى الإنجليز لخلع الملكية وإقامة حكم ثوري، ذهب لفرنسا لمساعدة حكومة الثورة حيث انتخب عضوا فيها، هاجر إلى أمريكا عند اندلاع حرب الاستقلال، وكتب (شعور الشعب) الذي كان له أثره في إعلان الاستقلال عام ١٧٧٦م، توفي سنة ١٨٠٩م.

[٥] انظر: كتب غيّرت العالم (ص٥٣).

٢- إعلان الاستقلال ١٧٧٦/٧/٤م:

وكان ذلك في المؤتمر القاري الثاني، وتم تشكيل لجنة لإعداد الإعلان الرسمي للاستقلال، **وعلى رأسها (توماس جيفرسون) الرئيس الثالث للولايات المتحدة الأمريكية (١٨٠١-١٨٠٩) الذي اعتمد في صياغة الإعلان على اللِّيبراليَّة**، وخاصةً أفكار (جون لوك) الفلسفية.

٣- الدستور الأمريكي ووثيقة الحقوق ١٧٨٧/٩/١٧م:

وقد اشتمل على أن **السلطة جميعها مستمدة من الشعب، والفصل بين السلطات الثلاث:** التشريعية والقضائية والتنفيذية، وركّز على تقييد السلطة منعًا للاستبداد والعدوان، ومع هذا الأثر اللِّيبراليّ الواضح **فقد حرم الدستور حقوق الهنود الحمر أصحاب البلد الأصليين، واستمروا في استرقاق الأفارقة!**

وقد رفض الشعب الدستور في أول الأمر، خوفًا من استبداد الحكومة الجديدة، ولكن زال الخوف بعد تأكيد المفكرين والساسة لهم بعدم تدخل الدولة في الحريات العامة، ولهذا ألحقوا بالدستور.

٤- (وثيقة الحقوق) التي صاغها (توماس جيفرسون):

واشتملت الوثيقة على أكثر من عشرة تعديلات، ومنها: حُرِّيَّة العبادة، والكلام، والصحافة، والاجتماع، واقتناء الأسلحة، ومنعت استغلال الجنود لمنازل السكان، وضمنت حق المتهم في محاكمة عادلة وسريعة وعلنية، واستعانته بالدفاع، وعدم الاعتقال إلا بعد صدور اتهام.

ثالثًا: الثَّورة الفرنسية (١٧٩٨م):

وهي أقوى وأشهر الثورات، وأكثرها أثرًا، وكانت عبارة عن حركة فكريَّة.

وهناك عوامل وأسباب لحدوثها منها:

١- الفكر اللّيبراليّ اللاديني:

وكان هو الفكر السائد في عصر التنوير، وكانت المدارس الفلسفية في تلك الفترة ليبرالية في فكرها السِّياسي والاقتصادي، وقد تجلّت أفكار هذه المدارس في ثلاث قضايا:

أولًا: الدعوة للحكم الديمقراطي، وتكون السيادة للشعب.

ثانيًا: حُرِّيَّة التجارة، ورفع كل العوائق أمامها.

ثالثًا: رفض الدين، ومنع رجال الدين من التحكم في الناس، ووصل كثير من الفلاسفة إلى الإلحاد.

٢- الطبقة الوسطى (البُرجُوازيَّة):

وهم أصناف منهم: الفلاسفة، والنبلاء، ورجال الدين الصغار، وغيرهم، وكانوا يبغضون الطبقات ذات الامتيازات، فبمجرد أن دانت لهم السلطة عمدوا إلى اغتصاب أموال النبلاء، وبعد سقوط أصحاب الامتيازات أصبحوا هم الطبقة المسيطرة.

٣- دور اليهود في الثَّورة الفرنسية:

عاش اليهود في أُوروبَّا حياة مهينة؛ لأن الصورة النمطية لهم عند الأُوروبيّين تتمثل في الرجل المخادع، الحَقود، المحب للمال، بينما اليهود كانوا ينظرون لأنفسهم أنهم يختلفون عن سائر البشر، ففي قواعد التلمود: (تتميز أرواح اليهود عن باقي الأرواح بأنها جزء من الله، كما أن الابن جزء من والده)[١] ، وفيها: (الخارج عن دين اليهود حيوان فسمه كلبًا أو حمارًا أو خنزيرًا)[٢] ، فهذه النفسية المستعلية إذا وجدت فرصة ستنتهزها لأهدافها الخاصة، ويظهر ذلك جليًّا في واقعنا المعاصر الذي سيطرت فيه اليهود على الاقتصاد العالمي، ودعم الأفكار

---

[١] الكنز المرصود في قواعد اليهود (ص٦٠).

[٢] المرجع السابق (ص٦٨).

الإلحادية، والتأثير على السياسة العالمية في أُوروبَّا وأمريكا، ودعَمَ الاحتلال الإسرائيليَّ لفلسطين التي ظهرت بصورة واضحة للعالم.

نتائج الثَّورة الفرنسية:

ومن أبرزها: وثيقة إعلان حقوق الإنسان والمواطن في ٢٦ أغسطس١٧٨٩م، والتي تعبّر عن اللِّيبراليَّة، **ومن أبرز ما تضمنته:**

١- يعيش الناس أحرارًا متساوين في الحقوق بلا تمييز إلا فيما تقتضيه المصلحة العامة.

٢- صيانة الحقوق الطبيعية للإنسان، وهي: الحُرِّيَّة والملكية وطمأنينة النفس.

٣- كل سلطة مصدرها الشعب وحده.

٤- الحُرِّيَّة تنحصر فيما لا يضرّ بالغير، وتحديد تلك الحُرِّيَّة موكول إلى القانون.

٥- ليس للقانون أن يحظر على الناس من الأعمال إلا ما يعود بالضرر على المجتمع.

٦- القانون واحد للجميع، والناس سواء أمامه، لا تمييز بينهم إلا فيما تقتضيه فضائلهم ومواهبهم، ولأهل البلد جميعًا الحق أن يشتركوا في وضع القانون بأنفسهم أو بنوابهم.

٧- لا يصح اتهام إنسان أو حبسه أو القبض عليه إلا في الأحوال المبينة في القانون بشرط اتباع إجراءاته، وكل من ينفذ أمرًا مخالفًا للقانون أو يأمر به أو يوعز بتنفيذه يستحق العقاب، وعلى كل إنسان يُستدعى أو يُقبض عليه أن يطيع حالًا، وإذا عصى يُعاقب.

٨- لا يصح عقاب إنسان إلا بمقتضى قانون صدر ونُشر قبل ارتكاب العمل.

٩- كل إنسان بريءٌ حتى تَثبت إدانته، وإذا دعت الضرورة للقبض على إنسان قبل التحقق من إدانته فكل شدةٍ تُستعمل معه دون أن يدعو إليها التأكد من بقائه رهن السلطة تستوجب العقاب.

١٠- لا يُؤذَى أحدٌ بسبب آرائه ولو كانت دينية، ما دام التصريح بها لا يضر النظام العام.

١١- حُرِّيَّة الجهر بالآراء والأفكار من حقوق الإنسان، بشرط أن لا يسيء استعمالها.

١٢- السلطة العمومية مُنشَأةٌ لمصلحة المجموع لضمان تمتُّع الناس بحقوقهم.

١٣- لبقاء هذه السلطة العمومية ولإدارة الحكومة عمومًا يجب جباية الضرائب العامة، ويجب توزيعها بالسواءِ بين الأفراد كلٌّ بحسب طاقته.

١٤- لأهل البلد أن يقرروا بأنفسهم أو بواسطة نُوَّابهم الضرائب التي تستلزمها المصلحة العامة، ويحددوا قواعد ربطها، وطريقة جبايتها، ومدتها، وطريقة إنفاقها.

١٥- للهيئة الاجتماعيَّة أن تحاسب كل موظف عمومي، وتراقبه في أعمال وظيفته.

١٦- كل هيئة اجتماعية لا ضمانة فيها لحقوق الإنسان، ولا فصل فيها بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية تعتبر محرومة من الدستور.

١٧- الملكية حقٌّ مقدسٌ لا يصح العبث به.

وهنا ملاحظات:

- **أن التأكيد على حُرِّيَّة التملك لا يستفيد منه سوى الطبقة الوسطى**؛ لأن عامة الشعب لا يملك شيئًا، فهذا يدل على أن صياغة الوثيقة تمت بأنامل برجوازية[1].
- مع تقرير مبدأ المساواة ومنع المميزات الاجتماعيَّة إلا أن هناك استثناءً يحفظ للبرجوازية مميزاتها وهو: **بقاء هذه المميزات على أساس النفع والفائدة.**
- وأيضًا حدث تناقض في المادة العاشرة، حيث قبلت حُرِّيَّة الرأي بشرط ألا يُساء استعمال تلك الحُرِّيَّة في الأحوال التي بينها القانون.

---

[1] انظر: الصراع بين البرجوازية والإقطاع (١/٢٢٠).

من آثار الثَّورة الفرنسية:

١. استبدال النظامُ الملكي المبني على فكرة الحق الإلهي بالنِّظام النِّيابي المبنيّ على الدِّيمقراطيَّة اللِّيبراليَّة.

٢. نشأةُ الدَّولة الوطنيَّة بصورتها المعاصرة التي تتميز بالمركزيَّة الشديدة، وتحكم الدولة الصارم في الحياة العامة، فلا يُسمح لأحد القيام بأي عمل إلا بإذن مسبق من الدولة

٣. هناك نتائج فكريَّة واجتماعية واقتصاديَّة، منها:

- انتشار النظريات الإلحادية باسم حُرِّيَّة الفكر.
- الانحراف الأخلاقي باسم الحُرِّيَّة الشخصية.
- تحكم الرأسماليون ومنهم اليهود المرابون باسم حُرِّيَّة الاقتصاد والسياسة.

مركز التأصيل للدراسات والبحوث
Taseel Center for Studies & Research

❖ الفصل الرابع: اللِّيبراليَّة بين الصعود والهبوط:

مرّت اللِّيبراليَّة بعدة مراحل بين صعودٍ وهبوط، وهذه المراحل هي:

المرحلة الأولى: تكوّن اللِّيبراليَّة (من القرن ١٥م- إلى القرن ١٨م):

تكونت اللِّيبراليَّة مع التغيُّرات التي طرأت على الحياة الأُوروبيّة **في القرن الخامس عشر والسادس عشر.**

وهي نسيجٌ مختلف من الأفكار القديمة، وظهرت إبان تداعي المجتمع القديم للسقوط، وأهم قضية في مرحلة التكوين: **انطلاقُ المفهومِ اللِّيبراليّ من (الحُرِّيَّة الفرديَّة)** وجمع الأدلة عليه، وتشقيق مجالاته في السياسة والاقتصاد والجانب الشخصي.

وبينما التزمت الطبقة الوسطى بمذهب (الحُرِّيَّة الفرديَّة) في فترة من الفترات لتحقيق مكاسب مادية وإضفاء الشرعيَّة على أعمالها، إلا أنها تخلت عنه في مراحل لاحقة، لعل من أبرزها مرحلة الإمبراطورية النابليونية التي هي عبارة عن إعادة الملكية المطلقة بغير اسمها، وكأن الأمر هو إسقاط نظام ذي امتيازات خاصة لجهة معينة (الأرستقراطية) إلى نظام جديد ذي امتيازات خاصة لجهة أخرى (الطبقة الوسطى)!

المرحلة الثانية: صعود اللِّيبراليَّة (اللِّيبراليَّة الكلاسيكية) (١٧٧٦-١٩١٤م):

صعدت اللِّيبراليَّة في أواخر القرن الثامن عشر، وذلك بعد نجاح الثورات الإنجليزية والأمريكية والفرنسية؛ **فتُعتبر اللِّيبراليَّة فيما بعد الثَّورة في مرحلة جديدة هي الفترة الذهبية لها**، والتي استمرت قرنًا كاملًا.

ولكن عام ١٧٧٦م له دلالة خاصة فهو العام الذي أصدر فيه (آدم سميث) كتابه (ثروة الأمم)، فيبدو أن ذلك هو **البداية الفعلية لسيطرة اللِّيبراليَّة**؛ فقد انتصَرت وطُبِّقت نظرياتها في السياسة والاقتصاد، وحقَّقت نموًّا في الاقتصاد لصالح الطَّبقة الغنية، لكن في نفس الوقت كانت بدايةً لتذمُّر العمّال وشعورهم بالظلم وزيادة الفقر وانتشار الانحطاط الأخلاقي.

ثم انقلبت الثَّورة إلى إمبراطورية دكتاتورية في ولاية نابليون بونابرت، ثم سقطت وعادت الملكية مرة أخرى بعد هزيمته أمام الحلفاء.

ومع ذلك لم يزل الفكر اللِّيبراليّ مؤثِّرًا في أُوروبَّا؛ (فقامت البُرجُوازيَّة الصِّناعيَّة بحملات عنيفة (في إنجلترا وغيرها) لمقاومة تشريعات العمل والأجور، ونظام الطوائف الحرفية،

ونقابات العمال، والحد من مساعدة الفقراء، وإلغاء قوانين الحبوب والملاحة، وإطلاق حُرِّيَّة التجارة عبر البحار، وتحجيم النشاط الحكومي، وأن تكون الضرائب قليلة)[١].

وكانت اللِّيبراليَّة عاملًا في تفجير الثَّورة الصِّناعيَّة في الفترة (١٧٥٠-١٨٥٠م)، وفيها أعادت اللِّيبراليَّة القوة الاقتصاديَّة لأوروبَّا، وقد وصل التنافس بين الرأسماليين (البرجوازيين) إلى حد التنافس على صناعة الأسلحة الفتّاكة، والصراع على مناطق النفوذ، والسيطرة الاستعمارية، مما أدى إلى اندلا ع الحرب العالمية الأولى والثانية، وهذه الحروب وضعت حدًّا للصعود الليبرالي.

فالمسئول الحقيقيُّ عن تلك الحروب هو (الفكر اللِّيبراليّ) الذي أوصل المجتمع الأُوروبيّ إلى مرحلة صعود فكر مضاد وهو (الفكر الاشتراكي)، وقد وصل التحدي بينهما إلى الحروب المدمرة.

المرحلة الثالثة: هبوط اللِّيبراليَّة (اللِّيبراليَّة الاجتماعيَّة) (١٩١٧-١٩٧٠م):

بدأت اللِّيبراليَّة في الهبوط قبل نهاية الحرب العالمية الثانية؛ حيث تعرضت اللِّيبراليَّة الاقتصاديَّة لكثير من الاضطرابات والأزمات؛ مما أدّى لضرورة التدخل الحكومي لمعالجة مشاكل الاقتصاد، وأظهر ذلك اتجاهًا جديدًا في اللِّيبراليَّة هو: **(اللِّيبراليَّة الاجتماعيَّة) أو (الدِّيمقراطيَّة الاشتراكية).**

وهو تراجع حقيقي لِلِّيبراليّة، ورضوخ اضطراري من قبل الرأسماليين لمطالب العمال، خاصة بعد **ظهور اتجاهات فكريَّة متطرِّفة تعارض الوحشية اللِّيبراليَّة، مثل:**

- الفاشية.
- النازية.
- الشيوعية.

وقد ظهرت فلسفة متكاملة على يد **(جون مايناردكينز) سنة ١٩٣٦م، المعروفة بـ(النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقد)**، وقبلت بها البُرجُوازيَّة؛ لأن ذلك في مصلحتها.

---

[١] انظر: الليبرالية المتوحشة (ص٢٠).

وفي تلك الفترة توسع القطاع العام، فامتلكت الدولة كثيرًا من الصناعات المهمة مثل: الحديد والصلب، والنقل، والطاقة، كما زاد الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعيَّة، كالصحة والتعليم والإسكان، والضمان الاجتماعي، ودعم المواد التموينية لمصلحة الفقراء؛ فحدث نمو وارتفعت أجور العمال، وانخفض معدّل البطالة، وظهر مصطلح (دولة الرفاهية) للدَّلالة على تحسن مستوى المعيشة، وهذا الازدهار يعود إلى أربعة أسباب:

أسباب تحسن المستوى المعيشي بعد هبوط الليبرالية (اللِّيبراليَّة الاجتماعيَّة):

أولًا: التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي على الطريقة الكينزية؛ لأنه أمّن النظام من التقلبات المفاجئة، وبالتالي خفف من أزمات الرَّأسماليَّة الدورية.

ثانيًا: الطلب الاستهلاكي على السوق المحلية نتيجة ارتفاع مستوى الأجور.

ثالثًا: الأمان الاقتصادي للمستثمرين من الاضطرابات الاجتماعيَّة.

رابعًا: تفرغ المستثمرين لمجالات أكثر نموًّا وإدرارًا للمال، بعد تكفل الدولة بعبء الصناعات الأساسية للمواطن.

وهناك عوامل أخرى غير التدخل الحكومي، كانت من أسباب الازدهار بعد الحرب منها:

١- الزيادة الضَّخمة في الطلب الاستهلاكيِّ والاستثماريِّ بسبب عمليات إعادة التعمير لعالم ما بعد الحرب.

٢- بقاء نمط تقسيم العمل الدولي لصالح البلاد الرَّأسماليَّة الصِّناعيَّة.

٣- التقدُّم العلميُّ والتكنولوجيُّ الهائل الذي حدث في طرق الإنتاج.

٤- حصول البلاد الرَّأسماليَّة الصِّناعيَّة على مواد الطاقة (النفط) وكثير من المواد الخام من الدول النامية بأسعار بخسة للغاية.

٥- ازدهار حركة التجارة الدولية واستقرار أسعار الصرف.

المرحلة الرابعة: العودة للصعود مرة أخرى (١٩٨٠ - حتى الآن):

بدأت مع فوز (رونالد ريجان) برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، و(مارجريت تاتشر) برئاسة وزراء بريطانيا، وكل منهما يتبنى اللِّيبراليَّة، **وازدادت هذه المرحلة قوة بعد سقوط**

الشيوعية، وكان فيها الحروب والصراعات لإخضاع بقية الأمم للعولمة وحماية السوق الاقتصاديَّة بالقوة، وتجريب الأسلحة الفتاكة على البشر.

واعتمدت هذه المرحلة على إعطاء الشركات الكبرى أكبر قدرٍ من المكاسب من خلال الحروب، والتي تقوم بفتح الطريق لبقية الشركات من خلال بناء سوقٍ عالميٍّ (العولمة) خاضع للقوة المسلحة.

مركز التأصيل للدراسات والبحوث
Taseel Center for Studies & Research

الباب الثاني

مفهوم اللِّيبرالّية واتجاهاتها

وفيه ثلاثة فصول وهي:

- مفهوم مصطلح اللِّيبراليَّة.
- الأُسس الفكريَّة لليبرالية.
- اتجاهات اللِّيبراليَّة.

الباب الثاني: مفهوم اللِّيبراليَّة واتجاهاتها

❖ الفصل الأول: مفهوم مصطلح اللِّيبراليَّة:

هو مصطلح أجنبي معرّب مأخوذ من (Liberalism) في الإنجليزية، و(Liberalisme) في الفرنسية، وتعني: (التحررية).

وهي: **مذهب فكري يركّز على حُرِّيَّة الفرد، ووجوب استقلال الفرد، وعلى الدولة حماية حريات المواطنين، ويسعى لوضع قيود على سلطة الدولة، وتقليل دورها، وإبعاد الحكومة عن السوق، وتوسيع الحريات المدنية**، فهي تقوم على أساس علماني يعظم الإنسان، ويرى أنه مستقل بذاته في إدراك احتياجاته.

وأُطلق مصطلح (اللِّيبراليَّة) في تاريخ الفكر الغربي على أمور متعددة، وهي:

١- مذهب سياسي: يمنع تدخل الدولة في حريات المواطن، وإعطاء المواطن أكبر قدر من الضمانات في مواجهة تعسف الحكم، وتعزيز حقوق الملكية الفرديَّة.

٢- مذهب اقتصادي: يمنع تدخل الدولة في السوق، فلا تتولى وظائف صناعية أو تجارية، ولا تتدخل في العلاقات الاقتصاديَّة بين الأفراد أو الأمم، وضمان حُرِّيَّة التجارة.

٣- مذهب سياسي واقتصادي: على الدولة التدخل الإيجابي لدعم الحُرِّيَّة، وإزالة العقبات التي تواجه التمتع بالحُرِّيَّة، وهذا المذهب ظهر بعد الانهيار الاقتصادي (الكساد العظيم) عام ١٩٢٩، والحروب العالمية الأولى والثانية.

٤- حركة فكريَّة ضمن البروتستانتية المعاصرة: أُطلق على هذه الحركة اسم (اللِّيبراليَّة)؛ لأنها تعتمد على حُرِّيَّة التفكير، وانتهاج الفكر العقلانيّ في التّعامل مع النّصوص الدِّينيّة.

٥- تُطلق أيضا على: القول بوجوب احترام استقلال الفرد، أو القول بضرورة التسامح في شؤونهم، أو القول بوجوب الثقة بما ينشأُ عن نظام الحُرِّيَّة من النتائج المسعدة[١].

---

[١] المعجم الفلسفي (٤٤٦/١)، وانظر: موسوعة لالاند الفلسفية (٧٢٦/٢).

مصطلحات مقاربة لليبرالية: ومنها:

الليبرتارية (Libertarianism):

ظهر هذا المصطلح مُؤخَّرًا في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة دون أُوروبَّا، وهو مقارب لليبرالية من حيث اشتقاقه الأساسي من الحُرِّيَّة، وهو **نوع خاص من اللِّيبراليَّة أشد قوة في الالتزام بالحُرِّيَّة**، وأبعد عن تدخل الدولة في حريات الأفراد الاقتصاديَّة والشخصية.

ويرى هؤلاء أن **الحُرِّيَّة لابد أن تكون تحت القانون**، ومن قواعدهم:

- (عش واترك الآخرين يعيشون).
- (المسؤولية) بمعنى: منع استخدام القوة ضد الآخرين ما عدا حالة الدفاع.
- (التحمل) بمعنى احترام الاختيارات السلمية للآخرين.

مذهب الحُرِّيَّة (Libertism):

هو اصطلاح خاص استعمله (برغسون) للدلالة على نوع من المذاهب التي تنتسب إليها فلسفته الشخصية[١].

الفوضويَّة (Libertaire):

وهو مصطلح يأتي في أحيانٍ نادرة مرادفًا لليبرالية إلا أنه غير دقيق، فهو يعني (التحرر المطلق) و(الانفلات).

ويرى (هيمون) أن توضع اللِّيبراليَّة في مقابل النظرية الانفلاتية؛ لأن اللِّيبراليَّة نظريَّةٌ أخلاقيَّةٌ وسياسيَّةٌ تطالب بحُرِّيَّة الفرد إلا أنها تحد منها عندما تغدو إباحيةً مضرّة بالآخر[٢].

الخلاعية (Libertinism):

ويعتمد على الخلاعة والفسوق، ويُبرِّر لها تبريرًا عقليًّا!

وقد اختلف الليبراليون من حيث المنهج: فاعتمد البعض على المنهج العقلي، بينما اعتمد آخرون على المنهج المادي، كما **اختلفوا في وصف الدولة** وأعمالها وواجباتها، ودورها كما **اختلفوا في تصورهم لمكونات الفكر اللِّيبراليّة الأولية** وهي: الحُرِّيَّة والفرديَّة.

---

(١) موسوعة لالاند الفلسفية (٢/٧٣٤).

(٢) موسوعة لالاند الفلسفية (٢/٧٢٦-٧٢٧).

أسباب غموض مصطلح اللِّيبراليَّة:

أولًا: غموض مبدأ الحُرِّيَّة:

مفهوم الحُرِّيَّة لا يمكن تحديده وضبطه؛ لأن كل صاحب فكر يعتمد على (الحُرِّيَّة) في الوصول لفكرته، **وقد خرجت أفكار مضادة لليبرالية من رحم الحُرِّيَّة**: كالفاشيَّة والنازيَّة والشيوعيَّة، كلٌّ منهم ينادي بالحُرِّيَّة، ويتَّهم غيره أنه ضدها.

ثانيًا: عدم الاتساق (التعارض والتناقض):

فقد بدأت اللِّيبراليَّة بنزعة فرديَّة، ولكن تحت ضغط الواقع والإخفاقات المتكررة؛ **غيّرت جلدها واتجهت نحو الجماعيَّة**، واحتدم الصراع بين الاتجاهين، ووصف كل منهما اتجاه الآخر أنه خرج عن الحُرِّيَّة.

ثالثًا: التردد في المصطلح (اللِّيبراليَّة):

استُعمل مصطلح اللِّيبراليَّة في أُوروبَّا بمعنى اللِّيبراليَّة الكلاسيكية، وبسبب إخفاق الفكر اللِّيبراليّ الكلاسيكي في الولايات المتحدة بعد الكساد الكبير؛ أصبح يسمى هذا الفكر بـ(المحافظ)، واستعملت اللِّيبراليَّة بمعنى (اللِّيبراليَّة الاجتماعيَّة)، وأصبح مصطلح اللِّيبراليَّة في أمريكا مختلفًا عنه في أُوروبَّا، **ففي أُوروبَّا** أصبح المصطلح ذا سمعة سيئة لسوء النتائج التي أوصل إليها.

أما في أمريكا فقد أُطلق على معنى مغاير لعدم تدخل الدولة، ليكون معناه الجديد هو: ضرورة تدخل الدولة؛ مما جعل أصحاب المفهوم الأول يطلقون مصطلحًا جديدًا على أنفسهم وهو (**الليبرتارية**)، ثم عاد المفهوم الأول بعد السبعينات.

وفي أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر تطورت الحركة الفكريَّة، وأكدت على الحُرِّيَّة كهدف أساسي، وابتداءً من أواخر القرن التاسع عشر، وخاصةً بعد عام ١٩٣٠م في الولايات المتحدة، أصبحت اللِّيبراليَّة ترتبط بتأكيد مختلف، خاصةً في السياسة الاقتصاديَّة.

رابعًا: شعار تلقائية الفعل الإنساني:

أي: أن الأفراد يفعلون ما يشاؤون بصورةٍ تلقائية دون تدخل الدولة، وهذه الصورة التلقائية تقوم قوى الطبيعة بتنظيمها دون منظم؛ لأن المنظم سيعتمد على عقله في تصوره المستقبلي لحُرِّيَّة الأفراد.

وهذا غرور عقلي لا يؤيده الواقع الذي يشهد بجهل الإنسان، وهذه التلقائية لا توجد حجة صحيحة تدل على تنظيم نتائجها المتعارضة، كما أن ترك الفعل الإنساني يُوصِل إلى الإخلال بالتوازن الاقتصادي، ويُنتِج التحلُّل الأخلاقي.

فكان نتيجة ذلك **الحروب المدمرة، والكساد العظيم، وعدم استقرار الأسواق العالمية، وأزمة النمور الآسيوية**.

خامسًا: ارتباط مصطلح اللِّيبراليَّة بالرَّأسماليَّة:

ارتبط مفهوم اللِّيبراليَّة بتحقيق مصالح الطبقة الرَّأسماليَّة؛ ولذلك جُعل للرأسماليين دون الفقراء حق الانتخاب! وهذا الارتباط جعل اللِّيبراليَّة خادمًا مطيعًا لمصالح الرأسماليين الذاتية، ومعلوم أن المصالح تتغيَّر بتغيُّر الأوقات والأماكن؛ مما جعل هذا المصطلح يتقلب ويتعدد حسب الزمان والمكان.

مركز التأصيل للدراسات والبحوث
Taseel Center for Studies & Research

❖ الفصل الثاني: الأسس الفكريَّة لليبرالية:

اللِّيبراليَّة: حقيقة مركبة من (الحُرِّيَّة والفرديَّة والعقلانيَّة)، وتلك الأُسس تنقسم إلى قسمين:

١ – ذاتية مميزة لليبرالية عن غيرها، وهما أساسان:

- الحُرِّيَّة.
- الفرديَّة.

٢ – مشتركة بين اللِّيبراليَّة وغيرها، وهو أساس واحد: (العقلانيَّة).

وسنفصل تلك الأُسس ونبيّن حقيقتها فيما يلي:

الأساس الأول: الحُرِّيَّة:

هي أوسع المفاهيم الإنسانيَّة، وأكثرها تعريفًا، حتى قيل: أن لها أكثر من مائتي تعريف.

وتنقسم الحُرِّيَّة إلى نوعين أساسين هما:

أولًا: الحُرِّيَّة الإرادية:

فالفرد مختار في تصرفاته وأفعاله، يملك حُرِّيَّة مطلقة لإرادته واختياراته، وهذا النوع مرتبط بقضية القضاء والقدر وعلاقة أفعال الله تعالى بأفعال العبد، فيعتقد كثيرٌ من الفلاسفة الليبراليين أن إرادة الفرد مجبورة بعلةٍ خارجية مؤثِّرة فيها لا تستطيع الفعل إلا من خلالها، **وتلك الجبرية نوعان:**

الأولى: الجبرية الصعبة:

أي: أن حُرِّيَّة الفرد مقيدة كاختيارٍ ذاتيّ، ولا إرادة له في الحقيقة.

الثانية: الجبرية الهيّنة:

أي: أن حُرِّيَّة الفرد هي اختيار حر، لكنها مقيَّدة بالعجز الذاتي في الإنسان، وبالقوانين الخارجيَّة في الكون.

ثانيًا: الحُرِّيَّة المدنية:

فالفرد حر ومستقل في تصرفاته دون أي تدخل من الدولة أو غيرها، فوظيفة الدولة حماية تلك الحُرِّيَّة وتوسيعها، وتعزيز الحقوق واستقلال السلطات، وأن يُعطى الفرد أكبر قدر من الضمانات في مواجهة التعسف والظلم الاجتماعي.

ومما يدعو للاستغراب أن بعض الليبراليين الذين يدعون للحُرِّيَّة المدنية نجدهم جبريين غلاة في الحُرِّيَّة الإرادية، مثل: (سبينوزا) و(فولتير) و(جون ستيوارت مل) وغيرهم! وهذا يؤكد أن **اللِّيبراليَّة نتاج واقع اجتماعي معيَّن، وليس نتيجة بحث عقليٍّ فلسفيٍّ محدد**، والحُرِّيَّة المدنية مقيدة بالقانون، فالقانون ضرورة من ضرورات الاجتماع البشري، ولكن صورة القانون تختلف من منهج لآخر ضمن الفكر اللِّيبراليّ.

مفهوم الحُرِّيَّة بين السلب والإيجاب:

اتفق الليبراليون على أن **الحُرِّيَّة المنفلتة ستؤدي إلى حالة من التصادم** والفوضى الاجتماعيَّة لا حدود لها.

لكنهم اختلفوا في حدود الحُرِّيَّة ودورها في المجتمع، وتعود آرائهم إلى مفهومين سلبي وإيجابي:

أولًا: المفهوم السلبي للحُرِّيَّة:

وتعني: (انعدام القسر) وانتفاء العبودية والتقييد لحُرِّيَّة الأفراد، والقسر هو: إكراه إرادة خارجية للفرد على أمر لا يرغب فيه، ولا يدخل في القسر العجز الذاتي الطبيعي، وهذا المفهوم مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالقانون؛ لأنه يتمثل في تحديد القانون لسلطات الحكومة، ومن ثم إطلاق حُرِّيَّة الفرد في العمل.

ووجود قدر من القسر يمنع الفوضى لا يدخل في هذا التعريف؛ لأن القانون ضروري في ضبط الحياة، لكن المهم ألا يتدخل في حُرِّيَّة الفرد، ويجب أن يحتوي الدستور على هذا المفهوم ليمنع المشرع من ممارسة القسر بوضع قيود قانونية استبدادية على حُرِّيَّة الفرد.

وتحقُّقُ حُرِّيَّة الفردِ هو طريقُ الحضارة، وهي ليست نتاجًا للمعرفة الإنسانيَّة الكاملة، بل هي وليدة التطور التلقائي الذي يُسهم بصورة مؤكدة وفعّالة في صنع الحضارة، **وكلما ازدادت الخبرة المتراكمة مع الزمن ازداد تقدم الحضارة دون تدخل من الحكومة.**

وهذا المفهوم السلبيُّ يُطالب الحكومة بالتعامل بطريقة سلبيَّة لتحقيق الحُرِّيَّة، وهذا التصور يجعل الدولة مجرد أداة في يد الرأسماليين، **حيث يتم عزل الدولة عن حماية المواطنين بأي صورة من صور الحماية**، فهو يرى أن من القسر وكبت الحُرِّيَّة تقديم الدولة للضمانات الاجتماعيَّة، ودعم السلع الضرورية، وحماية البيئة وغيرها.

وقد بُني منهجٌ معرفيٌّ كامل لتأسيس هذا المفهوم: يبدأ من اعتبار المنهج التجريبي هو المنهج الصحيح في تحصيل المعرفة، وينتهي بتحديد مهام الدولة وحصرها في سنّ قوانين المحافظة على حُرِّيَّة الرأسماليين، وتقييد الدولة من القيام بدورها في مساعدة المحتاجين من المواطنين.

ومن التناقضات في هذا المفهوم:

- دعوى أن الفعل التلقائي يوصل إلى الحضارة، مع أن الفعل التلقائي في المفهوم اللّيبراليّ لابد أن يكون فرديًّا بلا أي غاية اجتماعية، بينما اعتُبر هنا أداة ووسيلة لصنع الحضارة.
- عدم اتّساق الشقّ الفكريّ بين انعدام القسر وضرورة القانون المنظم للمنافسة، مع أن المنهج اللّيبراليّ يفترض استقلالية المنافسة عن التدخل.

ثانيًا: المفهوم الإيجابي للحُرِّيَّة:

وتعني: رغبة الفرد في أن يكون سيد نفسه[1]، ويعتمد على تنمية القدرة على الفعل، والتركيز على الفعل بصورة عقلية، وإمكانية تنميته في إطار فرديّ حرٍّ لا يُفرض عليه إلا ما وافق عليه مختارًا، **والصورة العقلية للفعل هي علامة حريته والموصلة للذات والحقيقة**، وبها تتضح الحدود الفاصلة بين حقوق الفرد والآخرين.

وهذه الحُرِّيَّة (حُرِّيَّة القدرة على الفعل) تتضمن:

أولًا: كفاءة في العمل، ومقدرة على تنفيذ الخطط.

ثانيًا: تحتوي القدرة على تنويع الخطط، وإحداث تغيير في العمل، والتعامل مع كل جديد.

---

[1] حدود الحُرِّيَّة (ص٢٣).

ثالثًا: تعني إمكانية أن تصبح الرغبة والاختيار عاملين مؤثرين في الأحداث[١].

وهذا المفهوم للحُرِّيَّة يركز على عقلانية الإنسان، وأنها علامة حريته، وبالتالي فالقانون نتيجة لهذه الحُرِّيَّة، وبمقدور الإنسان إيجاد حلٍّ لكل مشكلة بطريقة عقلانية، وبإمكان الأفراد أن يضعوا نظامًا عامًّا يسير فيه الأفراد وفق قانون عقلاني ينظم سائر شؤونهم.

وهذه النظرية مبنية على المنهج العقلي المثالي في المعرفة، وبناء عليه فإن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي مقدور عليه ولا يعارض الحريَّات بل ينميها ويحافظ عليها.

وأصحاب هذا المفهوم يجمعون بين الحُرِّيَّة الفرديَّة، والمساواة في الشؤون الاجتماعيَّ بما يحقق المصلحة الاجتماعيَّة العامة، ويدخل في هذا المفهوم عناصر متعددة في تكييف الحُرِّيَّة وتنظيمها كالعقلانيَّة والثقافة؛ لأن الجهل يؤدي إلى العقلانيَّة والتبعية والخضوع.

وقد نتج عن هذا المفهوم= (اللِّيبراليَّةُ الاجتماعيَّة) التي ترى ضرورة تخطيط الاقتصاد، ودعم الضمانات الاجتماعيَّة مع بقاء حُرِّيَّة الفرد الشخصية والفكريَّة والسِّياسية.

وهناك مفهومٌ إيجابيٌّ آخر للحُرِّيَّة وهو ما يعني القدرة على العمل مع القدرة على الاختيار، وهو لا يمانع من تدخل الدولة.

من نقاط الالتقاء والافتراق بين المفهوم السلبي والإيجابي للحُرِّيَّة:

- الانطلاق من الحُرِّيَّة الفرديَّة كمفهوم مشترك بين السلب والايجاب لفهم مدلول الحُرِّيَّة.
- تركيز المفهوم السلبي على عدم التدخُّل الخارجيّ على أنه معيار التحرر، بينما يعتمد المفهوم الإيجابي على القدرة على الفعل، وضبطه بما يحقق المصلحة الخاصة والعامة.
- انطلاق المفهوم السلبي من المنهج المادي للاستدلال في تحصيل المعرفة، وكذلكما يترتب عليه من الفعل التلقائي غير المخطط الموصل لبناء الحضارة، بينما يعتمد المفهوم الإيجابي على المنهج العقلي للاستدلال، الذي يوصل لضرورة التخطيط العقلي لكل شيء، فالأول لا يثق بالقدرة الشاملة للعقل، والثاني يعتبرها عنصرًا ضروريًّا لفهم الحُرِّيَّة.
- تركيز المفهوم السلبي على جهل الإنسان، وضرورة التلقائية لبناء معارف متراكمة توصل لبناء الحضارة التي أهم شيء فيها العمل، بينما يذم المفهوم الإيجابي الجهل ويمدح قدرة

---

[١] نقلًا عن: مفهوم الحُرِّيَّة (ص٦٤).

العقل، فالجهل في الأول أساس الحُرِّيَّة بينما التخطيط أصل العبودية، والجهل في الثاني موصل للعبودية، لكن التخطيط العقلاني يوصل إلى الحُرِّيَّة وينميها.

الحُرِّيَّة والمساواة:

تعامل الليبراليون مع (المساواة) بالطريقة نفسها التي تعاملوا بها مع مفهوم الحُرِّيَّة، فمفهوم المساواة تابعًا لمفهوم الحُرِّيَّة، فدعاة المفهوم السلبي يحصرون المساواة وإتاحة الفرص في تمكين الدولة للأفراد من العمل والتفكير دون تدخل، ولكن إذا وُجد في المجتمع فئاتٌ مختلفةٌ في ملكيتها فإنه ليس للدولة أن تتدخل لدعم فئةٍ معيَّنةٍ بحجة حاجتها المادية، بينما يرى دعاة المفهوم الإيجابي ضرورة تدخل الدولة لدعم المحتاجين ضد الاحتكارات والاستغلال الرأسمالي مع بقاء الحُرِّيَّة متاحة للرأسماليين.

الأساس الثاني: الفرديَّة:

وهي السمة الأساسية الأولى لعصر النَّهضَة، وقد ارتبطت الحُرِّيَّة بالفرديَّة ارتباطًا وثيقًا، فأصبحت الفرديَّة تعني: استقلال الفرد وحريته، وجاءت هذه الفرديَّة بمفهومين مختلفين:

أحدهما: الفرديَّة التقليدية:

يربط الليبراليون الفرديَّة بالطبيعة البشرية، فحالة الطبيعة الأولى هي الصورة الحقيقة للإنسان، **فالفرديَّة بمعنى: الأنانية وحب الذات**، وهذا المعنى هو الذي غلب على الفكر الغربي منذ عصر النَّهضَة وإلى القرن العشرين، فهذا هو الاتجاه التقليدي في الأدبيات اللّيبراليَّة.

وقد ارتبطت الفرديَّة بالمنفعة التي ترى أن الخير هو اللذة، والشر هو الألم، فأفضل حالة يمكن بلوغها هي التي يبلغ فيها تفوق اللذة على الألم لأقصى مدى، **وتطوُّر الفرديَّة والأنانية هو تطورٌ مزدوجٌ، أي:**

- **يحمل وجهًا إيجابيًّا**؛ وهو: تقدّم الشخصيَّة الفرديَّة.
- **ويحمل وجهًا سلبيًّا**؛ وهو: تقدم الأنانية من وجهة نظر المجتمع والفرد في آن واحد[1].

---

[1] المعجم النقدي لعلم الاجتماع (ص٤١٥).

وتحقيق الإنسان لفرديته لا يتعارض مع الوضع الاجتماعيّ العام؛ لأنه كلما زاد سعي الفرد لمصلحته الخاصة فإن قانون الطبيعة يقوم بتنظيم الأمور الفرديَّة المتعددة لتؤدي النفع الاجتماعي العام، **وهذه العملية التوفيقية بين الفرد والمجتمع نسبها الليبراليون للطبيعة.**

ثانيهما: الفرديَّة الجديدة:

أن كل فرد مستقل بذاته؛ له حُرِّيَّة التفكير، والملكية، والانتخاب، وهي تعتقد أن الفرديَّة ليست حالة طبيعية للفرد، بل هي تتكون من خلال عمل الإنسان وثقته في قدراته، **وهذه الفرديَّة فرضتها ظروف مادية جديدة وتطور الصناعة ووسائل التقنية؛** وهي نشأت أساسًا في الولايات المتحدة الأمريكية مع التطور الصناعي بها، فأصبح الأمريكيون يشعرون أن لهم قدرات خاصة تفوق كل الحضارات السابقة.

وتشترك الفرديَّة الجديدة مع التقليدية في **مادية الحضارة الغربيَّة، وخلوها من القيم الأخلاقية، ونبذ الدين، ولكنها تزيد عليها في بعض الأمور:**

- **قيمة الإنسان بعمله،** وهو المميز بين الفضائل والرذائل، وهذا التصور يعلي قيمة الرَّأسماليَّة باعتبارها فئة ناجحة من الناحية العملية.
- **أن تطور الصناعة يلزمه تغيُّرٌ في الفكر** لمواكبة تلك المتغيرات.

الأساس الثالث: العقلانيَّة (العلمانية):

والعقلانيَّة تعني: استقلال العقل بإدراك المصالح والمنافع دون الحاجة إلى قوى خارجية، وهذا التصوُّر جعل العقل في مقابل الدين، ويسعى للتحرر الفكري من الدين، وهذا التصور ظهر تدريجيًّا، ولكنه استحكم في عصر التنوير، **وزاد رسوخا في القرن التاسع عشر؛ حيث أصبح الاعتماد على العقل وإقصاء الدين من أبرز سمات الفكر الأُوروبيّ.**

وتبدو العقلانيَّة في الفكر اللِّيبراليّ من خلال ما يلي:

أولًا: الحريات حقوق سندها الشرعي: الطبيعة، وتُعرف بالعقل وأدواته كالحسّ والتجربة.

ثانيًا: للإنسان الحق في اعتقاد ما شاء وإعلانه، وعدم تكفيره ولو كان إلحادًا، وعلى الدولة أن تكفل هذا الحق لمواطنيها، فهي محايدة من كافة الأديان والمذاهب.

ثالثًا: القانون الذي يضبط الحريات هو قانون وضعيٌّ يعتمد على العقل في التشريع، وقد تكوّن عند الليبراليين دين جديد سموه: **الدين الطبيعي**، يقدس العقل ويضعه موضع التعبد.

مراحل تكوُّن علاقة اللِّيبراليَّة بالعقلانيَّة:

١ – مرحلة التحديث:

فقد سيطر الفكر النَّفعي على جوانب الحياة من خلال الزيادة في الإنتاج، وظهرت الدولة القومية العلمانيَّة داخل أُوروبَّا، والاستعمار في الخارج لضمان هذا الهدف، وانعكس ذلك على الأخلاق والأسرة.

٢ – مرحلة الحداثة:

بتعميق آثار الفرديَّة النفعية، وتبدّل الاستعمار المباشر باستعمار سياسي واقتصادي وثقافي، واتّجه السلوك العام نحو الاستهلاك.

٣ – مرحلة ما بعد الحداثة:

فالاستهلاك هو الهدف من الوجود، واتسعت العولمة لتتضخم مؤسسات الشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات غير الحكومية الدولية، وتحولت القضايا العالمية من الاستعمار والتحرر إلى قضايا البيئة، والإيدز، وثورة المعلومات، وغابت الثوابت، والمعايير الاجتماعيَّة، وضعفت (الأسرة)، وحلت محلها تعريفات جديدة: رجلان وأطفال، امرأة وطفل، امرأتان وأطفال.

❖ الفصل الثالث: اتجاهات اللِّيبراليَّة:

تمهيد:

تعود اللِّيبراليَّة إلى تراثين، لكل منهما ما يميزه عن الآخر في الفكر ومنهج الحُرِّيَّة، وهما:

التراث الإنجليزي:

وقد تميز بما يلي:

١- الحقائق لا يمكن معرفتها بيقين بالعقل المجرد، بل لا بد من التجارب العلمية.

٢- الاعتماد على المفهوم السلبي للحُرِّيَّة وهو: (عدم القسر).

٣- إبعاد الدولة عن التدخل في الحريات؛ لأن تدخلها يوصل للاستبداد ويعيق الحُرِّيَّة.

٤- تغليب الحُرِّيَّة على المساواة، وتحقيق العدالة الاجتماعيَّة، ومساواة الفرص.

٥- الدِّيمقراطيَّة يجب أن تكون ليبرالية تحمي الحُرِّيَّة الفرديَّة، ومهمتها مهمة سلبية.

وقد تراجعت تلك الأفكار في بريطانيا بعد ظهور نتائجها المدمرة بعد سنة ١٨٧٠م، وسيطرت المذاهب الاشتراكية التي ترى ضرورة تدخل الدولة لتخطيط الاقتصاد، وتقديم الإعانات للمتضررين من آثار الرَّأسماليَّة.

التراث الفرنسي:

وقد تميز بما يلي:

١- الانطلاق من المنهج العقلي، فالعقل قادر على إدراك الأمور بكل يقين.

٢- الاعتماد على المفهوم الإيجابي للحُرِّيَّة وهو: (القدرة على الفعل).

٣- ضرورة تدخل الدولة لتنظيم الاقتصاد ليُحقِّق أفضل نتائجه، ولمعالجة مشكلات السوق وأضراره، وحماية المواطنين من الاحتكارات المضرة بهم.

٤- تغليب المساواة على الحُرِّيَّة؛ لأنها أساس الدِّيمقراطيَّة، وأهمية تقديم الدعم والضمانات الاجتماعيَّة للفقراء، ودعم السلع الضرورية وغيرها.

وفي ألمانيا أصبحت اللِّيبراليَّة **ذات طابع أكاديمي،** مما أتاح للأفكار التدخُّلية الاشتراكية بأنواعها (التأميم، التخطيط، التوجيه) أن تسيطر على الفكر الألماني إلى الآن.

أما اللِّيبراليَّة الأمريكية فقد أضافت إلى نفسها **الفكر البراجماتي.**

بينما تفاعلت اللِّيبراليَّة الفرنسية بين اتفاق مصالح ملايين الملاك الزراعيين مع البرجوازيين، ولهذا تكوَّن منهما حركة عمالية كان لها تأثير في التوجيه الاجتماعي في الفكر السِّياسي والاقتصادي[١].

❖ اتجاهات اللِّيبراليَّة:

أولًا: اللِّيبراليَّة الكلاسيكية (التقليدية):

ظهرت في القرن الثامن عشر، وتعتمد على الحُرِّيَّة الفرديَّة، ومنع تدخل الدولة، ويعتقد الكلاسيكيون أن ترك الفرد يحقق مصلحته الذاتية كفيل بتحقيق المصلحة العامة للمجتمع، **وهذا الاتجاه اشتمل على مجموعة مدارس تاريخية من أشهرها:**

المدرسة الطبيعية (الفيزيوقراط) (١٧٥٨م-١٧٨٩م):

تعتمد على القانون الطبيعي الذي يحكم السلوك الاجتماعي، والملكية الخاصة، وحُرِّيَّة التجارة والعمل، ويعتبرون الأرض هي مصدر كل إنتاج، وأساس كل ثروة.

ومؤسسها هو الدكتور (فرانسوا كيناي)[٢] ، واشتهرت هذه المدرسة منذ صدور كتابه (اللوحة الاقتصاديَّة) عام ١٧٥٨م، وهيمن هذا التيار في فرنسا حتى الثَّورة الفرنسية.

المدرسة الأسكتلندية (١٧٧٦م-١٨١٧م):

وتعتمد على أن العمل هو المقياس لقيمة المواد، فسعر المنتج هو ما يعادل وقت العمل المبذول في إنتاجه.

التنوير الفرنسي (١٧١٧م-١٧٨١م):

بدأ التحرر التقليدي في فرنسا مع نشر الرسائل الفارسية سنة ١٧١٧م، وهي من أقوى الوثائق الأُوروبيّة في نقد النظام القديم، ومؤلفها (مونتيسكيو) كان معروفًا بإعجابه باللِّيبراليَّة الإنجليزية، ويؤكد ذلك تناوله للحقوق الفرديَّة بالطريقة نفسها عند الإنجليز.

---

[١] تطور الفكر السياسي (٨٩٢/٤).

[٢] هو طبيب وعالم اقتصادي فرنسي، ولد سنة ١٦٩٤م، يعتبر مؤسس المدرسة الفيزيوقراطية، توفي سنة ١٧٧٤م، معجم أعلام المورد (ص٣٨١).

مدرسة مانشيستر (١٨٣٢م-١٨٤٩م):

وهي جمعية تألفت في مانشيستر من بعض رجال الصناعة والتجارة لتدافع عن حُرِّيَّة التجارة، ومنع التدخل في الأسواق، وقد نجحت في الوصول لهدفها لا سيما بعد أن نالت عطف رئيس الوزراء (روبرت بيل)؛ لأن والده كان من رجال الصناعة.

ثانيًا: الراديكالية الفلسفية (مذهب المنفعة القانونية):

وهو اتجاه لإصلاحات قانونية واقتصاديَّة وسياسية، ويعتمد على أساس أخلاقي وهو: **أن المنفعة هي معيار للصواب والخطأ، والمنفعة تعني: تحقيق اللذة والتخلص من الألم**، وبهذا تكون الحقيقة الطبيعية للنفس الإنسانيَّة هي الأنانية وحب الذات، فأصبحت (المنفعة) هي الأساس في التشريع القانوني، وصواب القانون أو خطأه يُدرَك من خلال قياسه بالتجربة على أساس منفعته، وبعد القياس التجريبي يمكن إقراره أو إلغاؤه.

ثالثًا: اللِّيبراليَّة الفكريَّة:

ارتبطت اللِّيبراليَّة في المجال الفكري بجهود (جون ستيورات مل) الذي كانت له جهود تطويرية في مجالات متعددة، وأهمها:

- حُرِّيَّة الفكر والرأي.
- التسامح الدِّينيّ.

واعتبر المجتمع عاملًا هامًّا في العلاقة بين الفرد والحكومة، وفي كفالة حُرِّيَّة الفرد.

رابعًا: التحليل الحدي (المدرسة الكلاسيكية الحديثة):

قام هذا الاتجاه على فكر ثلاثة من أبرز الاقتصاديين الليبراليين وهم:

- (ستانلي جيفونز).
- (ليون فالراس).
- (كارل منجر).

وهم يرون حُرِّيَّة الاقتصاد، وعدم تدخل الدولة، وأن مشكلة الاقتصاد هي إشباع الحاجات إلى أقصى حد بأقل جهد، وقد تعددت مدارس هذا الاتجاه، مع اشتراكها في الفكرة الأساسية ومنها:

- المدرسة النمساوية في الاقتصاد.
- المدرسة الرياضية.

- المدرسة السويدية[١].

خامسًا: اللِّيبراليَّة الاجتماعيَّة:

ظهر هذا الاتجاه بعد حدوث المساوئ الاجتماعيَّة والأزمات، وخاصة أزمة الكساد العظيم، وانتشار البطالة، وعدم وجود ضمانات صحية وتعليمية؛ فتعالت الأصوات بضرورة تدخل الدولة وقيامها بدورها الإيجابي، وعدم ترك المجتمع لوحشية الرأسماليين.

وقد وجد لهذا الاتجاه مجموعة من المدارس، وأبرزها مدرستان هما:

المدرسة الكينزية:

ومؤسسها هو (جون مايناردكينز)[٢] ، ونظريته التي بيّنها في كتابه (النظرية العامة للتشغيل وسعر الفائدة والنقود) حيث نادى بضرورة تدخل الدولة لعلاج مشكلات الاقتصاد.

وقد اتُّهمت بخروجها عن اللِّيبراليَّة إلى الاشتراكية، **والحقيقة أنها محاولة لعلاج أمراض اللِّيبراليَّة، فخالفتها في جذورها مع بقائها في إطارها العام على الفكر اللِّيبراليّ.**

مدرسة الطريق الثالث:

هي محاولة لتجديد اللِّيبراليَّة الاجتماعيَّة بعد ظهور عيوب الكينزية، حاولت التوسط بين فكرة الكينزية وفكرة إطلاق قوى السوق دون تدخل.

وقد ظهرت هذه المدرسة عندما رفع (توني بلير) شعار (الطريق الثالث) لحملته الانتخابية في بريطانيا، والتي فاز فيها وأصبح رئيسًا للوزراء سنة ١٩٩٧م، ثم زادت شعبيتها لدى الأحزاب الدِّيمقراطيَّة الاشتراكية في أُوروبَّا، ثم توسعت لتصبح فكرًا عالميًّا.

سادسًا: اللِّيبراليَّة البراجماتية:

وهي فلسفة أمريكية تركز على فرديَّة الإنسان ونفعيَّته بصورة عملية مستقبلية.

وقد وطَّدت دعائم اللِّيبراليَّة في المجتمع الأمريكي من خلال التركيز على الفرديَّة النفعية، والعمل والتقدم العلمي، وتقديم حلول لمشاكل الأفراد التي ربما تعيق حريتهم وتقدمهم، **فالبراجماتية واللِّيبراليَّة وجهان لعملةٍ واحدة وهي إطلاق قدرات الفرد لتحقيق التقدم.**

---

[١] انظر: دليل الفكر الاقتصادي (ص١١٠).

[٢] عالم اقتصادي بريطاني، ولد سنة ١٨٨٣م، أحد أبرز علماء الاقتصاد في العصر الحديث، توفي سنة ١٩٤٦م.

سابعًا: اللّيبراليَّة الجديدة:

وهي آخر أطوار اللِّيبراليَّة، وهي التي تبنتها الدول الصِّناعيَّة الكبرى، والمنظّمات الدولية كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومنظمة التجارة العالمية.

ويعبّر عن هذا الاتجاه مجموعة من المدارس منها:

المدرسة النقدية (مدرسة شيكاغو):

وسُميت بمدرسة شيكاغو نسبة إلى الأساتذة الذين دعوا لأفكارها، ويعملون في جامعة شيكاغو مثل: (ميلتون فريدمان) و(كارل برونز) و(م.ملتزر) و(فيليب كاجان) و(د.ليدلر) وغيرهم.

وهي تركّز على النقود والسياسة النقدية، **وتفسِّر كل شيء في الاقتصاد من خلال التداول النقدي** دون اعتبار للإنتاج أو الاستهلاك أو العمل، وبفترة الثمانينيات طُبقت في أكبر دولتين: الولايات المتحدة، وبريطانيا وفشلت فشلًا ذريعًا.

مدرسة الاختيار الحر:

ومؤسسها (جيمس بوكنان)[1] ، ويعتمد على التطبيق المنتظم للفردية المنهجية في دراسة الماليّة العامّة، ويعتبر أن الاختيار الفردي يجب أن يتركز حوله التّحليل الاقتصادي.

مركز التأصيل للدراسات والبحوث
Taseel Center for Studies & Research

---

[1] اقتصادي أمريكي، ولد سنة ١٩١٩م بولاية تنس الأمريكية، حصل على الدكتوراة من جامعة شيكاغو سنة ١٩٦٨م، عمل في عدة جامعات أمريكية، وأسس مع جوردن تولوك جمعية الاختيار الحر سنة ١٩٦٣م، وتولى مركز دراسة الاختيار الحر بجامعة فرجينيا من ١٩٦٩م حتى ١٩٨٣م، وكان في شبابه اشتراكيًا ثم تحول نصيرًا لاقتصاد السوق، معجم الاقتصاديين المعاصرين (ص٢٢٤).

الباب الثالث

مجالات اللّيبراليّة

وفيه فصلان هما:

- اللّيبراليّة السياسيّة.
- اللّيبراليّة الاقتصاديّة.

الباب الثالث: مجالات اللِّيبراليَّة

العلاقة بين الحُرِّيَّة السِّياسية والحُرِّيَّة الاقتصاديَّة:

السياسة والاقتصاد هما أساس اللِّيبراليَّة، فاللِّيبراليَّة هي: فكر سياسي واقتصادي يدعو إلى الحُرِّيَّة الفرديَّة، ويرفض الاستبداد والقيود على تلك الحُرِّيَّة.

وقد جاء تصور الليبراليين للعلاقة بين السياسة والاقتصاد على نوعين **اتفقا على أهمية الحُرِّيَّة الفرديَّة كمنطلق أساسي سياسيًّا واقتصاديًّا**، ولكن أحد التصورين دخل من البوابة السِّياسية وجعل الاقتصاد تبعًا لها، والآخر عكس القضية، وسنفصل كلًّا منهما فيما يلي:

❖ الفصل الأول: اللِّيبراليَّة السِّياسية:

يرى هؤلاء أن الوصول للحُرِّيَّة الفرديَّة يكون من خلال الحُرِّيَّة السِّياسية، وذلك بتطبيق الدِّيمقراطيَّة مع التأكيد على ضرورة تدخل الدولة لمصلحة الفرد وإدارة الاقتصاد، **فهم يحاولون الجمع بين الدِّيمقراطيَّة والقضايا الاجتماعيَّة**، ويرفضون (الاشتراكية الدكتاتورية) التي طبقتها الشيوعية في روسيا؛ لأنها دمَّرت الحُرِّيَّة الفرديَّة، ولا يرفضون (الاشتراكية الدِّيمقراطيَّة)، **ويرون أن الحُرِّيَّة الاقتصاديَّة المنفلتة تؤدي إلى دكتاتورية الرأسماليين.**

وقد اتجه بعض الليبراليين إلى تغليب جانب الحُرِّيَّة، فمنع تدخل الدولة حتى على مستوى إعانة الفقراء والمحتاجين وحماية البيئة، وغلَّب آخرون جانب المساواة فطالبوا بالحد من الحريات لمصلحة المساواة الاجتماعيَّة.

وكذلك يحصل الاختلاف في أشكال الحكومات وصورها، والتدخل المشروع وغير المشروع في المجال الفردي، ويظهر ذلك فيما يلي:

أولًا: نظرية العقد الاجتماعي:

كثيرٌ من السوفسطائيين بنوا تصورهم للعلاقة بين الدولة والأفراد على أساس تعاقدي، وقد نقل (المدرسيّون) هذه الفكرة إلى المسِيحيَّة، وحاولوا التوفيق بينها وبين الكتاب المقدس، ولكن هذه الفكرة صار لها شأن كبير في مطلع العصر الحديث على يد (توماس هوبز) وقد صوّر هذا العقد دون أي علاقة بالدين، ولكن لم يتفق دعاة العقد الاجتماعي على تصوره، **وزعم (هوبز) أن القانون الأوحد الذي يحرّك الآلات البشرية هو: قانون الأنانية أو**

المنفعة، فهو اعتمد على المنفعة كقاعدة أخلاقية وحيدة، ويرى أن الجميع في حربٍ مع الجميع، وهذا ولَّد حالة من الخوف اضطرتهم لبناء دولة ومجتمع مدني ليحصل السلم بها، وكان هوبز أول من وضع أصول نظرية (العقد الاجتماعي) بصورتها الحديثة.

ثم جاء بعده (جون لوك) الذي وافقه في فكرة العقد الاجتماعي، بينما خالفه في طبيعة الإنسان، **حيث اعتبر الإنسان خيِّرًا بطبعه، وأن حالة الطبيعة عنده هي السَّلام، والحُرِّيَّة، والمساواة**، وأن ذلك هو الأساس في وجود ملكية خاصة، وتوصل لتكوين مجتمع مدني، وإذا لم يلتزم الحاكم بمقتضى العقد مع الأفراد فيجوز للأفراد الثَّورة لاسترجاع حقوقهم.

ثم انتقلت فكرة (العقد الاجتماعي) إلى (جان جاك روسو) فطورها وكتب فيها كتابه (في العقد الاجتماعي)، وافق (لوك) في طبيعة الإنسان الخيّرة، ونقد تصور (هوبز)، وبيّن أن هذا العقد له شروط وأهمها:

- التنازل الكامل من كل مشارك عن جميع حقوقه للجماعة كلها.
- والتنازل عن الحُرِّيَّة الفرديَّة الذي ينتقل بموجبه الفرد من حالة الطبيعة إلى المجتمع المدني ليس معناه التنازل المستبد؛ لأنه يتنازل للمجتمع وليس لفرد آخر أو جهة معينة.

ولخّص الميثاق الاجتماعي بقوله: يسهم كل منا في المجتمع بشخصه وبكل قدراته تحت إرادة الإرادة العامة العليا، ونلتقي على شكل هيئة كل عضو كجزء لا يتجزأ من الكل.

وهذه الإرادة العامة هي صاحبة السيادة المطلقة، وتسعى للمصلحة المشتركة[1]، ويرى أن الدولة من حقها أن تجبر الأفراد على التزام قانونها؛ لأنه مقتضى الإرادة العامة، فقد عظّم الدولة باعتبارها الإرادة العامة، على خلاف طريقة الليبراليين الآخرين الذين يعتبرون الدولة شرٌّ لا بد منه، وأن التقليل من نفوذ الدولة يعتبر زيادة في اللِّيبراليَّة، وتدخلها هو عدوان على الفرد، **وهذا يؤكد أن (روسو) يعظّم الدِّيمقراطيَّة على حساب اللِّيبراليَّة**، ولا يكترث من تقييد الدولة لبعض الحريات؛ لأنه يعتبر هذا التقييد ناتجًا عن القانون، وطاعته حُرِّيَّة.

---

[1] في العقد الاجتماعي (ص٤٢).

وقد تعرَّض (روسو) بسبب آرائه تلك لحملة نقدية شديدة، في حين مدحه آخرون، **ولا ريب أن نظريته فيها اضطراب وغموض، فهو لم يبين حقيقة الإرادة العامة بصورة واضحة.**

ثانيًا: الحقوق الأساسية للفرد:

يعد القانون الطبيعي هو القاعدة الأساسية لحقوق الإنسان في الفكر اللِّيبراليّ، وهو المصدر في التقنين الوضعي، وأي حكم قانوني أو قضائي يخالف تلك الحقوق فهو لاغٍ، فهذه الحقوق هي أساس التشريع، وهي لاصقة بالأفراد، وسابقة على القانون وأعلى منه، وهذه الحقوق تدل على أن الدولة ليست ذات سلطان مطلق، فهي غير قادرة على إصدار قوانين تضر بهذه الحقوق، بل عليها احترام تلك الحقوق سواء في الوسائل أو الغايات.

والفرد الحر يعني: أنه غير خاضع لإرادة آخر يمارس عليه القسر أو العبودية.

وقد ظهرت هذه الحقوق في إعلان حقوق الإنسان في ٢٦ أغسطس ١٧٨٩م، والدستور الأمريكي في ١٧ سبتمبر ١٧٨٧م، ثم بينته هيئة الأمم المتحدة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨م.

ومن هذه الحقوق:

حُرِّيَّة التفكير والرأي والاعتقاد والحياة والعمل.

ويرى (هايك) أن هذه الحقوق لا يمكن أن تحصر في تشريعات، لأنه ربما تستجد حقوق لم تكن موجودة.

والكفيل بصون تلك الحقوق: ما يعرف بـ(الكفالات الإجرائية) وهو ما يعبر عنه بـ(إجراءات المحاكمة العادلة) بمعنى مراعاتها للحقوق الإنسانيَّة.

ثالثًا: فصل السلطات:

نشأت الحاجة لفصل السلطات باعتباره أكبر ضمان للحُرِّيَّة السِّياسية، وهو يعني انقسام السلطات إلى: تشريعية وتنفيذية وقضائية، ويستقل كل منها بالتشريع، وتنفيذ القوانين، والقضاء، ولا تتدخل أي واحدة في شؤون الأخرى.

وقد بيّن (مونتسكيو) أنه **إذا اجتمعت السلطة في يد أو هيئة واحدة فستنعدم الحُرِّيَّة**، ويجب أن توقف كل سلطة عند حدها بواسطة غيرها، بحيث لا تستطيع واحدة أن تسيء استعمال سلطتها أو أن تستبد بالسلطة.

وأول من أشار لفصل السلطتين التشريعية والتنفيذية في العصر الحديث وأنه ضمان للحُرِّيَّة هو (جون لوك)، ومبرر فصل السلطتين في رأيه يعود إلى أمرين:

١- **الحاجة إلى السلطة التنفيذية لتنفيذ القانون وتطبيقه**، فلا بد من وجود قانون (السلطة التشريعية)، ووجود جهة معينة لتنفيذه، ولا يمكن أن يكون مصدرهما واحدًا.

٢- **أن وضع السلطتين في يدٍ واحدة يؤدي للاستبداد** والظلم.

وقد أغفل (لوك) السلطة القضائية؛ ويبدو أنه يعتبرها من أعمال السلطة التنفيذية.

وقد تعرض هذا المبدأ للنقد من الليبراليين؛ لأهمية الدور الإيجابي للدولة، فهم يرون أن في فصل السلطات دورًا سلبيًّا للدولة.

ونقد بعض المفكرين هذا المبدأ من زوايا أخرى: فوضّح (جورج بوردو) أن ضمان أمن المواطن يأتي بتوازن القوى وليس بفصل السلطات، وبيّن (ميشال دبريه) أن مسؤولية الحياة الاجتماعيَّة لا تتجزأ، وأن فصل السلطات يقود إلى الفوضى، وأما (جارنر) فيرى أن هذا المبدأ أداة لتحريم السلطة.

وأقرب مثال للفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية: الدستور الفرنسي سنة ١٧٩١م وقد فشل وأدّى لانقلابات وثورات متلاحقة، أما في إنجلترا: فالبرلمان هو كل شيء، والسلطة التنفيذية ترجع إلى السلطة التشريعية، والهيئة القضائية تعيّن من السلطة التنفيذية.

رابعًا: حدود سلطة المجتمع على الفرد:

من أساسيات اللِّيبراليَّة: الفرديَّة واستقلال الفرد وحريته، ولا بد من حماية الفرد من التدخل في حريته، أو محاولة تقييدها، ولكن إطلاق الحُرِّيَّة الكاملة للأفراد أمر متعذر، فلا بد من تقييدهم بالقدر اللازم الذي يحافظ على استمرار التعايش الاجتماعي دون اضطراب.

ويرى (جون ستوارت ملْ) أن المبدأ الصحيح الوحيد الذي يسوّغ تدخل المجتمع في حُرِّيَّة الفرد هو: **حماية الأفراد بمنع كل فرد من الإضرار بمصالح غيره**، ولكنه استثنى من هذه

القاعدة: القاصرين والمتأخرين من الشعوب، كما أنه زاد عدة أعمال إيجابية يجوز إجبار الفرد على أدائها ابتغاء منفعة الغير مثل: أداء الشهادة في المحاكم، واحتمال نصيبه العادل من أعباء الدفاع العام، أو من أي عمل تقتضيه مصلحة المجتمع، وكالقيام ببعض الأعمال الخيرية الفرديَّة من إنقاذ المشرف على الهلاك، وإغاثة المستضعفين.

وهناك دائرة الحُرِّيَّة الشخصية لا يجوز تدخل المجتمع فيها تحت أي عذر؛ فبدون احترامها لا يبقى لليبرالية حقيقة ولا مفهوم، وتلك الدائرة تشمل:

حُرِّيَّة الرأي والفكر، والشعور، والعمل، وحُرِّيَّة اجتماع الأفراد، وحُرِّيَّة الاتحاد، والتعاون لتحقيق غرض معين.

وهناك أمور يختلف فيها الليبراليون من حيث دخولها في سلطة المجتمع باعتبارها إضرارًا بالآخرين أو دخولها في دائرة الفرد الخاصة باعتبارها لا أثر لها على الآخرين، وأمثلتها:

-**المناصحة:** يرى (ملْ) أنها ليست تدخلًا في شؤون الفرد بل هي واجب اجتماعي.

-**كراهية آراء وتصرفات الآخرين:** يرى (ملْ) أن من حق الشخص أن يكره من يشاء، ولكن دون اضطهاد لشخصيته الفرديَّة.

-**تحذير الآخرين منه:** يرى (ملْ) أنه ربما كان واجبًا إذا رأينا في سلوكه أضرارًا على الغير.

وقد اعتُرض عليه بأن أي عمل يقوم به الفرد مهما كان خاصًا فإنه يؤثر في المجتمع، فمن ألحق ضررًا بممتلكاته، أو أهمل نفسه جسديًا وتدهورت صحته، وغير ذلك فإنه لا بد يلحق الضرر بالمجتمع ولو بشكل غير مباشر، حيث الإضرار بالفقراء، وموارد المجتمع.

وحاول (ملْ) الإجابة عن هذا الاعتراض: أن هذا الضرر الذي قد يلحقه الفرد بالمجتمع هو ضرر تافه على المجتمع أن يتحمله من أجل خير أعظم للحُرِّيَّة البشرية.

خامسًا: حُرِّيَّة الفكر والرأي:

يرى (ملْ) أنه لا يصح منع حُرِّيَّة الرأي ولو أجمع الشعب كله إلا واحدًا؛ لأن الرأي إن كان صوابًا فقد حرم الناس فرصة نفيسة يستبدلون فيها الحق بالباطل، وإن كان خطأ فقد حرموا كذلك فرصة الازدياد من التمكن في الحق والرسوخ في العلم!

المبررات العقلية التي يعتمد عليها الليبراليون في اعتبار حُرِّيَّة الفكر:

أولًا: أن الإنسان غير معصومٍ من الخطأ، وليس لأحد حقٌّ أن يدَّعي صواب رأيه.

ثانيًا: أن الإنسان لا يمكن له أن يَعرف مدى صحةِ رأيه إلا بعد أن تُعرَض على الآخرين.

ثالثًا: أن الرأي لا يَصير حقيقةً مؤثرةً إلا بعد المناقشة والجدال بلا خوف أو تردُّد.

رابعًا: أن الصواب قد يكون مع الفرد العادي، والخطأ قد يكون مع المجموعة المتميزة، والاختلاف مهم في ظهور الحقيقة، وفتح المجال للتفكير واختلاف الآراء ينشط العقل.

وهذا التَّصور صحيح إذا كان في الآراء والمعارف البشرية، أما في العقائد الدِّينيّة الصحيحة فلا يصح القول به؛ لأنه نوع من الشك، فالمعارف الإسلاميَّة جاء بها المعصوم عن الله تعالى، أما الأديان المحرفة فهي أفكار بشرية كاذبة يجب نقدها.

قضيتان ترتبطان بحُرِّيَّة الفكر والرأي:

١- أن من لوازم حُرِّيَّة الفكر اعتقاد عدم امتلاك الحقيقة المطلقة، وتلك الدعوى تمنع من التفكير الحر، فالإيمان الذي لا شك فيه لا يتوافق مع الفكر اللِّيبراليّ الذي لا يبني عقيدة يقينية؛ لأن ذلك يناقض حُرِّيَّة الفكر؛ **ولهذا فالمعتقدات الدِّينيّة -عندهم- تعصب!**

٢- أن من لوازم حُرِّيَّة الفكر: التسامح الدِّينيّ، وهو يعني: عدم اعتقاد يقينية الإنسان لرأيه أو فكره أو مذهبه أو دينه؛ لأن المعرفة الإنسانيَّة ناقصة، والإنسان موصوف بالجهل، والوصول للحقيقة يتم بشكل تلقائي، **والتلقائية الإنسانيَّة هي أساس حُرِّيَّة الفكر.**

سادسًا: اللِّيبراليَّة في مواجهة الدِّيمقراطيَّة:

لا يوجد تلازم تام بين اللِّيبراليَّة والدِّيمقراطيَّة، فقد توجد الحريات اللِّيبراليَّة في نظام ملكي أو أرستقراطي، كما قد توجد الدِّيمقراطيَّة على أساس غير ليبرالي.

ومما يوضح إمكان وجود ديمقراطية غير ليبرالية: هو نموذج الدِّيمقراطيَّة الاشتراكية، أي الدِّيمقراطيَّة التي تعتمد حكومتها على تنظيم الاقتصاد وتخطيطه، والتدخل في توفير التعليم والصحة المجانية، ودعم السلع الضرورية، وتوفير الرعاية الاجتماعيَّة للأرامل والعجزة والعاطلين، وهذا النموذج منتشر في أُوروبَّا منذ الحرب العالمية الثانية.

وأما وجود ليبرالية ليست ديمقراطية فيمكن إدراكه من خلال تأييد اللِّيبراليَّة مثل (مونتسكيو) للاستبداد المستنير الذي ظهر في القرن الثامن عشر[1].

وقد وقف الليبراليون أمام تقييد سلطة الدولة، وعلاقة ذلك بالحُرِّيَّة على طريقتين هما:

إحداهما: تؤكد ضرورة إجبار السلطة على منح ضمانات يعتبر الاعتداء عليها إخلالًا بواجب النيابة عن الأمة، ويسوغ للأفراد مقاومتها والثَّورة عليها.

كما أن اللِّيبراليَّة تشترط أمرًا آخر وهو: إقامة الحدود الدستورية.

ثانيهما: تفترض اتفاق إرادة السلطة والشعب؛ لاتفاق مصالحهم، فتصبح إرادة الحاكم والشعب إرادة واحدة، فينتفي الخوف من الاستبداد، لوجود المساواة المطلقة.

وقد كان شكل الحكومة وطريقة إدارتها أمرًا ثانويًّا عند الليبراليين الأوائل، والمهم هو تحقيق الحُرِّيَّة الفرديَّة، وتحديد سلطة الدولة أيًّا كان نمط الحكم وشكله.

وأفضل مكان تبرز فيه المعارضة بين الدِّيمقراطيَّة واللِّيبراليَّة هو: ما يتعلق بالوجه الاقتصادي لليبرالية، فالبعض يؤمن بتوزيع متساوٍ للقوة السِّياسية (رجل واحد–صوت واحد)، والبعض يؤمن أن من واجب الناجح اقتصاديًّا إخراج الفاشل من العمل التجاري، وإثنائه اقتصاديًا، وتعود إشكالية العلاقة بين الدِّيمقراطيَّة واللِّيبراليَّة إلى العلاقة بين الحُرِّيَّة والمساواة، وكيفية الاتساق بينهما، فمن غلّب الحُرِّيَّة فقد أضر بالمساواة، وجنح نحو اللِّيبراليَّة، ومن غلّب المساواة فقد أضر بالحُرِّيَّة المطلقة، وحاول تقييدها.

وهنا نشير إلى الآراء المنافية للديمقراطية لا سيما في النظرة العنصرية عن المفكرين الليبراليين نحو الأمم الأخرى الذين اعتبرهم (جون ملْ) بمنزلة (القاصر) الذي يحتاج إلى (الوصاية)، فهو يرى أن الأمم الغربيَّة قد بلغت درجة متقدمة من الحضارة يسمح لها بالحُرِّيَّة، أما بقية الأمم فلا تزال قاصرة.

وهذا يدل على أن المبدأ اللِّيبراليّ يشرِّع الاستعمار، وأن عليه واجب الوصاية على الأمم الأخرى ليرقِّيها لتصل إلى الحضارة، ومن ثم إلى الحُرِّيَّة! **وهي نظرة استعلائية، وشعور بدونية الغير وحقارته**، وهذا يفسر لنا استرقاق الأُوروبيّين والأمريكيين لملايين الأفارقة بالقوة، وسرقة

---

[1] انظر: تاريخ الفكر السياسي (ص٣١٣).

أموالهم، وكذلك حال الأمريكيين مع الهنود الحمر، مع أنهم كانوا في أوج ذروة اللِّيبراليَّة (القرن التاسع عشر)، وكذلك حركة الاستعمار المعاصرة والمستمرة لليوم.

سابعًا: أزمة النظام الديمقراطي:

ظهرت مظاهر تلك الأزمة في مجالات متعددة، يتبين ذلك فيما يلي:

١ – مفهوم الدِّيمقراطيَّة:

الدِّيمقراطيَّة من المصطلحات الغامضة والمضطربة؛ لأنها تطلق على أشكال مختلفة.

ولعل أبرز أسباب الغموض: **الأفكار الأيديولوجية المختلفة حول العلاقة بين الحُرِّيَّة والمساواة**، فظهرت الدِّيمقراطيَّة اللِّيبراليَّة والشعبية والاشتراكية، بالإضافة إلى اختلافات قوية بين الأنظمة الدِّيمقراطيَّة في نظام الأحزاب والانتخابات، وتشكيل الحكومة ودورها وغيره.

٢ – الأحزاب السِّياسية:

وهي وإن كان لا بد من وجودها إلا أنها من أزمات الدِّيمقراطيَّة، فالأحزاب تسيطر عليها أقلية محددة لا سيما إذا كان عدد أفراد الحزب كثيرة، بحيث تصبح الرقابة على قيادة الحزب صورية، **وأيضا فالأحزاب تحرص على أن يكون لها برامج، لكنها قلّما تفي بمبادئها وبرامجها**، وعندما تتعدد الأحزاب يصعب أن يحرز حزب الأغلبية للمقاعد البرلمانية، وبالتالي يتحتم تشكيل حكومة ائتلافية، **وهذا النوع يشتمل على عدم استقرار وزاري**؛ مما يؤدي إلى فقدان روح الاستمرار في الحياة السِّياسية؛ لأن الوزارة لا يتاح لها الوقت الكافي للإلمام بالمسائل التي يتطلب إنجازها فضلًا عن النجاح؛ وهذا يجعل الوزارة تفقد الشعور بالمسؤولية، فيؤدي إلى عدم الاهتمام بأمر المصالح العليا.

٣– نظام الانتخابات:

فالناخبين ليسوا على مستوى واحد في المعرفة والبصيرة، فالمساواة بين صوت العالِم والجاهل والحكيم والسفيه مساواة في غير محلها؛ ولهذا فالناخبين عرضة للتضليل، **وهناك أساليب للغش والرشوة تلجأ إليها الأحزاب لشراء أصوات الناخبين**، فالانتخاب بحاجة لوعي وثقافة وقدرة على التمييز بين الصحيح والمزيف، وهذا غير موجود في الناخبين، والإعلام لا يحقق هذه الغاية؛ لأنه مملوك لجهة توظفه لأغراضها الخاصة؛ ولهذا يستعمل الكذب والخداع للوصول لأهدافه الخاصة.

٤- عدم كفاءة البرلمان:

بيّنَّا أن الانتخابات هي نظام عقيم في التوصل للأكفاء؛ ولهذا تكون نتيجة اختياره ضعيفة، والبرلمان في الحقيقة لا يمثل سوى أقلية من عدد الناخبين، فهناك من لم يشارك في التصويت، ومن لا تنطبق عليهم شروط المشاركة في الانتخابات، والقرارات تصدر بأغلبية أعضاء البرلمان وهم لا يمثلون الشعب كله، ومن باب أولى لا يمثلون الأمة.

٥- الطبقة الغنية المسيطرة (الديكتاتورية):

تنقلب الدِّيمقراطيَّة إلى ديكتاتورية عن طريق الرأسماليين الذين يملكون القوة المادية، ويستعملون السياسة للحفاظ على مصالحهم التجارية، وهم يؤثّرون على سير العملية الانتخابية، ويرغمون النواب وذوي السلطة على أن يكون لرغباتهم الاعتبار الأول.

٦- تزييف الرأي العام:

العملية الدِّيمقراطيَّة تعتمد اعتمادًا كبيرًا على وسائل الإعلام، **ولكن امتلاك الأغنياء لهذه الوسائل يتيح فرصة التأثير في العملية السِّياسية، وتشكيل عقول الناس، وغسل أدمغتهم**، و(التليفزيون) أكثر تأثيرًا من الصحف، والقنوات اليوم مملوكة لطبقة معينة، وهي التي تصنع عقول الناس وقناعاتهم، وكذلك في (وكالات الأنباء) التي تصنع الخبر الذي يؤثر في تكوين الرأي العام والقدرة على تزييفه لمصالح معينة، وبهذا يتبين أن المواطن العادي ليس له أثر في النظام الديمقراطي، فصوته ضائع تحت تأثير الإعلام المزيف للحقائق.

٧- قلة المشاركة في الانتخابات:

يتبين ذلك بأن هناك من لا يشارك في التصويت، ومن يرفضها، ومن لا يهتم بها، وبعض الدول تشترط شروطًا في الناخبين فتمنع أعدادًا كبيرة من الشعب في المشاركة في الانتخابات كالنساء، أو السود، أو فئة طائفية، **وهذا يبطل دعوى أن الدِّيمقراطيَّة هي حكم الشعب**، ففي الولايات المتحدة لم تزد نسبة الناخبين عن ٦٦٪ من عدد الأشخاص الذين بلغوا سن الانتخاب، وفي بعض الأحيان أقل من ذلك.

٨- عدم التلازم بين الحُرِّيَّة والدِّيمقراطيَّة:

مما يدل على ذلك: **عدم إعطاء الأقليات حقوقهم في المجالس التشريعية**، فمثلًا ليس في الكونجرس الأمريكي مسلمون أو سود أو إسبان، وكذلك فهناك كثيرون لا يشاركون في الانتخابات، فافتراض التلازم بين الحُرِّيَّة والدِّيمقراطيَّة يقتضي عدم امتلاكهم للحُرِّيَّة، **والفرد**

تنتهي مشاركته السِّياسية باختيار الحاكم، الذي قد يعمل على غير مصلحة بلاده الحقيقية مجاملة لفئة تجارية معينة!

٩- جماعات الضغط والمصالح:

مصطلح (القوى الضاغطة) مأخوذ من المعجم السِّياسي في الدول الأنجلوسكسونية للتعبير عن **الجماعات المتضامنة التي تستخدم الضغط للوصول لأهدافها**، وهذه الجماعات تطغى على العدالة وتربك القرارات، وتفقد النظام توازنه بإجراءات سريعة وحاسمة قد لا تكون هي الأصلح، وتخوّل لنفسها حق العمل باسم المواطنين، وتدخل في مفاوضات مباشرة مع الدولة دون علم الأفراد، وهذا ينافي الدِّيمقراطيَّة.

مركز التأصيل للدراسات والبحوث
Taseel Center for Studies & Research

❖ الفصل الثاني: اللِّيبراليَّة الاقتصاديَّة:

تعددت آراء اللِّيبراليَّة في الحُرِّيَّة الاقتصاديَّة، وعلاقة الدولة بها، وسنعرض هذه الآراء:

أولًا: المذهب الطبيعي الكلاسيكي:

في القرن الثامن عشر سيطر فكر جديد يعتبر الحياة الإنسانيَّة مبنية على قانون طبيعي، وهو **مجموعة من القواعد التي تحقق الانسجام في العلاقات بين الإنسان والبيئة**، وهو نظام طبيعي غير متعلق بإرادة الإنسان، وهو الذي يحكم النشاط الاقتصادي للفرد، **وهذا القانون حفّز الرأسماليين للإنتاج وشجّع الدول لتبني حُرِّيَّة التجارة**، ورفع القيود عن رؤوس الأموال، وظل هذا القانون معظمًا عند الرأسماليين إلى أزمة (الكساد العظيم).

وقد حدد الدكتور (رمزي زكي) دعائم المذهب الكلاسيكي فيما يلي:

- أن ثمة قوانين طبيعية خالدة، تتحكم في تيسير أمور الطبيعة والكون والمجتمع.
- وجود انسجام بين المصلحة الخاصة والعامة، عند توافر الحُرِّيَّة الاقتصاديَّة.
- الحكومات يجب ألا تتدخل في الحياة الاقتصاديَّة، ويقتصر دورها على تحقيق الأمن.
- المنافسة ومرونة تغيرات الأسعار والأجور كفيلة بتصحيح ما يُعِيق التوازن الاقتصادي.
- العرض يخلق الطلب المساوي له، فليس من المتصور حدوث أزمات إفراط إنتاج عامة.
- توجد فرص لا نهائية للاستثمار، ومن ثم فالتوازن بين الادخار والاستثمار أمر حتمي.
- التوازن الاقتصادي هو توازن التوظيف الكامل، ولا يحدث إلا بعد وجود توازن مستقر.
- سعر الفائدة هو جزاء الادخار، أو جزاء التضحية بالاستهلاك العاجل.
- النقود لا تلعب أي دور في الحياة الاقتصاديَّة، فهي وسيلة للتبادل وأداء الحساب، وإذا زادت النقود أو نقصت فتأثيرها في المستوى العام للأسعار ولا تؤثر على الأسعار النسبية.

- أن الإنتاج في الأمد الطويل يخضع لقانون تناقص الغلة.

- أجور العمال تتحدد وتستقر في الأجل الطويل عند مستوى أجر الكفاف، فهناك علاقة طردية بين ارتفاع الأجر وزيادة النسل وعرض العمل، والعكس بالعكس.

- الربح هو جزء من ناتج الأرض يُعطَى لمالكها نظير استخدام قوى الأرض التي لا تفنى ولا تستهلك، ويتحدد من خلال مستوى أسعار السلع الزراعية، ولا يحدد هذه الأسعار.

- النمو الاقتصادي يتوقف على معدل التراكم، والذي يتوقف على مستوى الربح، وهو يتوقف على مستوى الأجر، الذي يتوقف على سعر السلع الزراعية، وهو يحدد الريع.

- التجارة الدولية تقوم بسبب تفاوت النفقات النسبية، وتؤدي لزيادة التقدم الاقتصادي.

وسنذكر أبرز مفكري هذا المذهب وآرائهم المتعلقة بموضوع البحث:

١ - آدم سميث (١٧٢٣م-١٧٩٠م):

هو رأس الفكر الاقتصادي المعاصر، وكتابه هو (ثروة الأمم) أشهر كتب النظرية الاقتصاديَّة، وقد اعتمد على (القانون الطبيعي) الذي يراه ينظِّم العلاقات الاقتصاديَّة، وضرورة ابتعاد الدولة عن تنظيم الاقتصاد، ويرى أن **الثروة الحقيقية هي المنتجات، ومصدرها هو العمل**، فتزداد ثروة الأمم كلما زادت قوة العمل، وتتحقق هذه الزيادة عن طريق التخصص، وتقسيم العمل، واستخدام الآلات في الإنتاج.

وقد أحكم (سميث) نظريته الرَّأسماليَّة بالتوفيق بين المصلحة الفرديَّة والجماعية بناءً على أساس فلسفي وهو قانون الطبيعة، الذي هرب من خلاله عن التأله لله تعالى إلى المادية المحضة، ويتضح ذلك من خلال **(اليد الخفية) التي تنظم العلاقات الاقتصاديَّة دون جهد بشري**، وتقود المصالح الفرديَّة، وتنظم الإرادات الشخصية لتحقيق الصالح العام، ولكن (سميث) اضطر للاعتراف بأهمية التدخل الاقتصادي للدولة، وعدم إلغاء دورها بالكلية، ويتبين ذلك من خلال ما يلي[1]:

- وافق على القوانين المحدِّدة للفائدة الربوية، تفاديًا من استشراء خطر الربا.

---

[1] انظر: تراث الإنسانية تراث الأمم (١/٥٩).

- نادى بضرورة تنظيم إصدار النقود التي لا تؤدِّي لخطر على المجتمع لمصلحة فردية.
- أجاز الحماية التِّجاريَّة والصِّناعيَّة التي تعدُّ ضرورية للدفاع الوطني.
- أجاز فرض رسوم تعويضية على الواردات تماثل الرسوم المفروضة على الإنتاج المحلي.
- أجاز المعاملة بالمثل للدول التي تتخذ إجراءات حماية ضد الصادرات الوطنية.
- التدرج عند إلغاء نظام الحماية التجارية رعاية للصناعات الوطنية.

وتراجعه هذا يدل على استحالة تطبيق الحُرِّيَّة الاقتصاديَّة التامة، وعلى نقض أصولها.

٢- ديفيد ريكاردو (١٧٧٢م-١٨٢٣م):

هو اقتصادي بارز في المذهب الكلاسيكي، كان يهوديًّا ثريًّا اشتغل بأعمال الأوراق المالية ومنها كوَّن ثروته، وبنى نظريته الاقتصاديَّة على أفكار (سميث)، ألقى بمسؤولية التفاوت الاجتماعي والأزمات الاقتصاديَّة على مُلَّاك الأرض من خلال الريع، وهو ناتج عن امتلاكه لمصدر طبيعي ليس له فيه عمل، كما أنه **جعل العمل هو معيار قيمة السلعة**، التي تتحدد بساعات العمل اللازمة لإنتاجها، وهذه القيمة هي الحد الأدنى لمستوى المعيشة للعامل، **وبيّن أن الأجور ينبغي أن تترك للمنافسة الحرة، والعادلة في السوق، ولا تتحكم فيها السلطة التشريعية**، وبنظريته تلك حارب ملاك الأراضي، والعمال أيضا، وانتصر الكلاسيكيون في النهاية.

٣- روبرت مالتس (١٧٦٦م-١٨٣٦م):

واشتهر بسبب نظريته في السُّكَّان، وملخصها: أن هناك اختلالًا في معدل تزايد السكان، والموارد الطبيعية: فالأفراد -بتأثير الغرائز الجنسية وحفظ النوع- يتزايدون بمعدل كبير، بينما الإنتاج الغذائي يخضع لقيود طبيعية، فليس هناك توازن بين عدد السكان والموارد الغذائية، **ويرى أنه ليحدث هذا التوازن لا بد من (الموانع الإيجابية)!** مثل: الحروب والمجاعات وتحديد النسل، وقد شجّع على تأخير سن الزواج، واستعمال موانع الحمل، والتعويض عن الحاجة الجنسية بالعلاقة والصداقة، **كما أنه ناصب العداء للفقراء!** فانتقد قانون الفقراء في إنجلترا، وهو عبارة عن مِنَحٍ تُعطَى للفقراء فقال: إن قوانين الفقراء في إنجلترا تؤدي لتفاقم الفقر من ناحيتين: أنها تعمل على زيادة عدد السكان دون زيادة غلة الأرض لإعانتهم، وأيضا أن

كميات الحاجيات التي تُعطى للفقراء وهم طبقة غير منتجة فيجب أن تُعطى كاملة للفئة العاملة!

ويتبين من ذلك أنه لم يكتف بوضع الإنسان مسؤولًا عن تدبير شؤون الخلق وأرزاقهم التي هي من أفعال الإله، وترسيخ الأنانية والامتناع عن البرّ، بل زاد إلى محاربة الإحسان والثناء على تدمير البشر بالحرب، وشجّع الجشع اللّيبراليّ بنظريته (قانون زيادة السكان).

ثانيًا: المذهب الكينزي (اللّيبراليَّة الاجتماعيَّة):

في القرن العشرين شهدت الساحة الاقتصاديَّة نموَّ مذاهب متعددة لم تكن على درجة واحدة، وظهر عدد من الأسماء المعبرة عنها منها:

- **اللّيبراليَّة الاجتماعيَّة.**
- **الدّيمقراطيَّة الاجتماعيَّة.**
- **الدّيمقراطيَّة الاشتراكية وغيرها.**

وهذه التعبيرات تتسم باتساع نطاقها واشتمالها على جماعاتٍ ذات توجهات سياسية مختلفة، **لكن كان بينهم قواسم مشتركة منها:**

- التدخُّل الشامل في الحياة الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة.
- هيمنَة الدولة على المجتمع المدني.
- النزعة الجَمعيَّة.
- إدارة الطلب بالأسلوب الكينزي.
- وضع دور محدد للأسواق.
- اعتماد الاقتصاد المختلط.
- النزوع القوي للمساواة أكثر من الحُرِّيَّة.
- دولة رفاهية شاملة ترى من واجبها حماية المواطنين[1].

وأبرز هذه المذاهب هو المذهب الكينزي.

---

[1] الطريق الثالث (ص ٤٠).

من هو رائد الكينزية؟

رائده: (جون ماينارد كينز) الذي كان في بدايته على المذهب الكلاسيكي، **وعرفت نظريته بـ(النظرية العامة)**، وكان ضمن الوفد البريطاني الذي يفاوض في فرساي حول تعويضات الحرب العالمية المفروضة على ألمانيا، لكنه رفض نتائجه واستقال، وكتب (العواقب الاقتصاديَّة للسلام) الذي نشر في ديسمبر ١٩١٩م، بيّن فيه أن العالم بصدد نهاية حقبة، وحدد الخطوط العامة لليبرالية الجديدة.

وقد انتقد (كينز) المذهب الكلاسيكي في توليده للبطالة والفقر، وفي منع تدخل الدولة، ويرى أن للدولة دورًا أساسيًّا في الحياة الاقتصاديَّة، وأن وظائف الدولة هو الوسيلة الوحيدة للحيلولة دون خراب المؤسسات الاقتصاديَّة، وشرط لممارسة ناجحة للسعي الفردي، كما يرى أن الطلب هو الذي يوجد العرض، مخالفًا بذلك قانون (ساي) الشهير.

هدف الكينزية:

والهدف الأساسي الذي تسعى له الكينزية هو: تحقيق التوظيف الكامل والقضاء على البطالة، وهذا يتطلب زيادة الإنفاق للدولة؛ مما يؤدي للعجز في الموازنة العامة والتضخم.

وساعد على ترسيخ الأفكار الكينزية ما عرف بـ(منحنى فيلبس) وهي العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة، والعكس، وهذا ما أبطلته الأزمة المعروفة بـ(التضخم الركودي).

وقد راجت الأفكار الكينزية بين الاقتصاديين، خاصة الشباب الذين أصدروا بيانًا عام ١٩٣٨م بعنوان (برنامج اقتصادي للديمقراطية الأمريكية)، وشارك فيه عدد بارز من الاقتصاديين، واقترحوا عدة مقترحات: كبعض الإجراءات الخاصة لإعادة توزيع الدخل القومي لصالح الفقراء؛ لأن ذلك سيرفع حجم الطلب الكلي الفعال بسبب ارتفاع الميول الحديثة والمتوسطة لاستهلاك هذه الفئات، كما اقترحوا أن تقوم الحكومات ببناء عدد من المساكن والمدارس والحضانات لذوي الدخل المحدود، وتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي، ونادوا بزيادة مستوى الضرائب على أساس تصاعدي.

وقد ظهر من تأثيرات تلك النظرية عدد من المشاريع الاقتصاديَّة ومنها:

١. **سياسة (المنهاج الجديد– أو النبوديل)** للرئيس الأمريكي (فرانكلين روزفلت) وهي سياسة لمعالجة آثار الدمار بعد الكساد الكبير.

٢. **مشروع قانون التوظيف الكامل** الذي قدمه السناتور (جيمس. أ.موراي) عام ١٩٤٥م، وهو مشروع يتضمن أهدافًا للسياسة الاقتصاديَّة الأمريكية، وبيّن أن القادرين على العمل والراغبين فيه لهم الحق في عملٍ نافع ودائم.

وأبرز نتائج الكينزية: أنها أثبتت بشكل قطعي أن الرَّأسماليَّة اللِّيبراليَّة فقدت النمو، ونفع الإِنسانيَّة ذاتيًّا وعضويًّا دون مؤثرات خارجية، وهي نتيجة لا يعترف بها كينز وتلاميذه.

ولكن النظرية الكينزية أيضا كالكلاسيكية ظهر فيها بعض النقائص.

أبرز نقائص وعيوب الكينزية:

١- أن تحليل (كينز) مؤقت للفترة القصيرة.

٢- الجانب السكوني (الستاتيكي) في نظريته، فقد افترض ثبات السُكَّان، وحجّم رأس المال والإنتاج، وهذا مناقض للطبيعة المتغيرة للرأسمالية.

٣- نظرته التشاؤمية عن الاقتصاد باعتباره مشتملًا على قصور مزمن في الطلب الكلي الفعّال؛ مما جعل العرض الذي لا يقابله طلبًا يُولِّد كسادًا كبيرًا؛ ولذلك جعل (كينزُ) الطلبَ هو المولّد للعرض، لكنه لم ينتبه إلا لأسواق محددة في الدول الصِّناعيَّة.

ثالثًا: نظرية الطريق الثالث:

وهي ترتبط بالمفكر الاجتماعي (أنتوني جيدنز) كان رئيسًا لمدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السِّياسية، وكان العقل المفكر لحملة (توني بلير) زعيم حزب العمّال الجديد، ونظريته تدعو **لإعادة تجديد الدِّيمقراطيَّة الاجتماعيَّة وإعادة النظر في الثوابت.**

وقد بدأت عملية المراجعة السِّياسية والاقتصاديَّة للديمقراطية الاجتماعيَّة في أُوروبَّا كلها في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، فنشأت الدِّيمقراطيَّة الاجتماعيَّة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وظهر (الطريق الثالث) كفكر جديد.

وقد اختلف الديمقراطيين الاجتماعيين حول عدد من القضايا، ومن أبرزها:

١ – العولمة:

يرى (جيدنز) أن العولمة الاقتصاديّة تمثل حقيقة واقعة، وليست مجرد استمرار لاتجاهات تاريخية من الماضي، وهو يريد أن يحوّل الفكر الديمقراطي الاجتماعي إلى فكر عالمي، وهذا التحول لن يتم مع التمسك بأيديولوجية قديمة قائمة على الرعاية والرفاهية.

٢ – النزعة الفرديّة:

بنى (جيدنز) نظرته للفردية على أنها ليست هي النزعة الأنانية وبالتالي فليس لها خطر على التضامن الاجتماعي، بل يرى أنه لا بد من أساليب جديدة لتحقيق هذا التضامن، وأن علينا أن نؤسس حياتنا بشكل أكثر نشاطًا مما كان لدى الأجيال السابقة، وأن نبحث عن توازن جديد بين المسؤوليات الفرديّة والجماعية.

٣– دور الحكومة:

أكّد (جيدنز) على أن القول بأن الحكومة أو الدولة لم تعد ذات جدوى قول عديم المعنى؛ **لأن لها دورًا لا يمكن أن تقوم به الأسواق، ومن مهامها:**

- توفير وسائل لتمثيل المصالح المختلفة.
- تقديم واجهة للمصالحة بين الآراء المتنافسة حول هذه المصالح.
- تقديم عدد متنوع من السلع والخدمات، وحماية التأمين الجمعي والرفاهية.
- حماية السلام الاجتماعي عبر التحكم في وسائل العنف، وتقديم الخدمات البوليسية.
- المحافظة على نظام قانوني فعّال.
- حماية التحالفات الإقليمية والدولية، وتحقيق الأهداف على المستوى العالمي.

من معالم برنامج الطريق الثالث:

- **الهدف العام له هو:** مساعدة المواطنين على أن يشقوا طريقهم في ظل العولمة، والتّحوُّلات في الحياة الشخصية، وعلاقة الإنسان بالطبيعة.
- **تبني سياسة أكثر إيجابية نحو العولمة؛** لأنها أكثر اتساعًا من السوق العالمية.
- **المحافظة على قيمة العدالة الاجتماعيّة،** ويعتبر معنى المساواة بأنها الاستيعاب وعدم المساواة بالاستبعاد، **ومعنى الاستيعاب يمثِّل:** المواطنة والحقوق والواجبات المدنيَّة والسِّياسيَّة، وإتاحة تكافؤ الفرص.

- **ضرورة ارتباط حقوق المواطنين بوجود المسؤولية لديهم؛** فتعويضات البطالة التي تدفعها الحكومة يجب أن يصاحبها التزام بالبحث الدؤوب عن عمل، فلا حقوق بلا مسؤوليات.
- **إيجاد الصورة المتوازنة للاقتصاد المختلط،** بتحقيق التوازن بين القطاعين العام والخاص.
- **إصلاح دولة الرفاهية بإيجاد بديل عنها،** وهو دولة الاستثمار الاجتماعي في إطار مجتمع الرفاهية الإيجابية، وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني للمشاركة في تحقيق هذا المجتمع.

وهناك قضايا أخرى عالجها (الطريق الثالث) منها:

- تعزيز الدِّيمقراطيَّة.
- قضية المجتمع المدني.
- الاستثمار واستراتيجياته.
- قضايا البيئة.
- قضايا الأسرة.
- العادات والتقاليد.
- قضايا السوق.

رابعًا: اللِّيبراليَّة الجديدة (مدرسة شيكاغو):

من أسمائها:

النيوليبرالية.

المدرسة النقدية.

النقديين.

وهي محاولة جديدة لإحياء الفكر الكلاسيكي في الحُرِّيَّة الفرديَّة، وعدم تدخل الدولة، والحريات الأساسية للأفراد.

وسنتكلم عنها فيما يلي:

أولًا: الملامح الأساسية لفكر النقديين:

١- إعطاء النقود الأولوية في السياسة الاقتصاديَّة، وتفسير تقلبات النظام الرأسمالي من خلال التداول النقدي دون ارتباط مع حركة الإنتاج والاستهلاك.

٢- أن البطالة تعود إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصاديَّة، ومعالجة البطالة تكون من خلال قوى السوق بانخفاض أجور العمل، ويرى النقديون أن رفع الأجور، وإعانات العاطلين يعطل قوى السوق، فتزداد البطالة، كما أنهم يقولون برفض الإحسان والصدقات، والوقوف ضد الإعانات الاجتماعيَّة، والمساعدات للفقراء!

٣- **تحقيق (اقتصاديات العرض)**، ويَعنُون به: إحياء (قانون ساي للأسواق) ويعتمد على أن العرض هو الأساس في السياسة والاقتصاد؛ لأنه يحفز رجال الأعمال للإنتاج، ويوجِد الطلب المساوي له، فيحدث التوازن بين العرض والطلب بشكل آلي، فيزداد الإنتاج ويتحقق التوظيف الكامل، فيقل الإنفاق الحكومي، ويعالج عجز الموازنة ومشاكل الديون.

ولكنهم يحتاجون لتحقيق هذا إلى توفير الأمان والحُرِّيَّة، وتوافر الأموال، وزيادة بواعث الإنتاج بتقليل الضرائب المفروضة على الأرباح العالمية، والمفروضة على رأس المال.

٤- الدعوة للحُرِّيَّة المطلقة في الاقتصاد، وإعادة آراء المذهب الكلاسيكي فيما يتعلق بالقانون الطبيعي، وإصلاح مشكلة البطالة، وتحديد الفرديَّة بمعناها الأناني المحض.

ويظهر من خلال تلك الملامح التزام النقديين بأفكار المذهب الكلاسيكي إلا في مسألة (النظرية النقدية) التي لم يعطوها اهتمامًا كبيرًا.

ثانيًا: تطبيقات اللّيبراليَّة الجديدة وآثارها (الحصاد العملي للنقديين):

تظهر تلك التطبيقات في تجربتين، سنتكلم عنهما، ونبين آثارهما:

أولًا: التاتشرية:

بعد فوز (مارجريت تاتشر) برئاسة الوزراء في بريطانيا سنة ١٩٧٩م: غيّرت السياسة الاقتصاديَّة، وألغت البرنامج الكينزي لحزب العمال، وأعلنت أن الهدف الأساسي عندها هو تحقيق الاستقرار النقدي، **وكان البرنامج الاقتصادي لها يتمثل فيما يلي:**

١- ضرورة اتباع سياسة نقدية صارمة للحد من كمية النقود المتداولة.

٢- تطبيق إجراءات توفيرية في الإنفاق العام، وخاصة في الخدمات المدنية والرعاية الاجتماعيَّة، بحجة معالجة العجز بالموازنة للدولة، وتقليل الحاجة للاقتراض.

٣- تقليص نمو القطاع العام ببيع بعضه للقطاع الخاص أو تصفية الخاسر لزيادة الإنتاج.

٤- فرض ضرائب إضافية على السلع والخدمات الاستهلاكية الضرورية وغيرها.

٥- تخفيض الضرائب على الدُّخُول العليا لإعطاء المستثمرين حوافز للاستثمار.

٦- تحرير المدفوعات الخارجية من القيود المفروضة عليها.

٧- التصدي بحزم لقوة نقابات العمال في مجال مطالباتها المستمرة بزيادة الأجور.

وكانت آثار هذه التجربة ما يلي:

تعميق الكساد في الاقتصاد البريطاني بسبب السياسات الانكماشية الصارمة؛ فنقص معدل النمو في الناتج القومي، وتزايد حجم السلع المخزونة بسبب ضعف القدرة الشرائية نتيجة تزايد البطالة، وأنتج ذلك حالات الإفلاس وغلق المصانع، وانخفض الميل للاستثمار بسبب ارتفاع الأسعار، وهروب رؤوس الأموال إلى الأسواق الأُوروبيَّة والولايات المتحدة بعد إلغاء قيود حركة رؤوس الأموال، وتزايدت البطالة نتيجة للكساد وارتفعت السلع الاستهلاكية.

ثانيًا: الريجانية:

قدّم **الرئيس الأمريكي (رولاند ريجان)** برنامجه الاقتصادي باسم (برنامج للإنعاش الاقتصادي) عام ١٩٨١م وعبّر عنه بأنه انسلاخ جذري عن الماضي.

والحقيقة أنه مكرر من التجربة التاتشرية، وجذوره مشتقة من الفكر الكلاسيكي.

وقد ركّز البرنامج على تحجيم دور الدولة وتحويل الموارد إلى القطاع الخاص، وتقليل الإنفاق الحكومي في الأمور الاجتماعيَّة، مع الإنفاق بسخاء في مجال التسليح.

وكان من نتائج هذا البرنامج كما حدث في التاتشرية: تعميق الكساد في الاقتصاد الأمريكي وفشل في تخفيض عجز الميزانية، خاصة وأن الإنفاق المخفض في المجال الاجتماعي والإنساني يقابله إنفاق زائد في التسليح.

وقد رفض المجتمع هذه البرامج الاقتصاديَّة المتطرفة؛ لأنها منحازة لمصلحة الأغنياء وظالمة للفقراء والمساكين، ولم تحرز أيَّ تقدم للخروج من الأزمة.

ثالثًا: جوانب اللِّيبراليَّة الجديدة:

نتحدث عن جانبين رئيسيين، وهما:

أولًا: تحجيم دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي:

فالحُرِّيَّة هي الأصل: ولا تعارض بين مصلحة الفرد والمجتمع؛ لأن سعي الفرد لمصلحته بصورة أنانية يوصل لمصلحة المجتمع عن طريق قوى السوق التي تحركها قوى خفية تكفل تصحيح الأخطاء في السوق، **وعلى الدولة توفير الأمن والحماية لرؤوس الأموال** بلا قيود لحركتها في الداخل والخارج، وتخفيض الضرائب عن الأغنياء لتحفيز الاستثمار.

ووقف هذا التَّيار سلبيًّا تجاه الإعانات الاجتماعيَّة التي تقدِّمها الدولة: كدعم السلع الضرورية والضمان الاجتماعي، والتعليم والصحة والإسكان المجاني ونحوها، فيرون أن هذه النفقات تؤدي لعجز بالموازنة العامة للدولة، ويُسدُّ هذا العجز عن طريق الاقتراض والديون، وهذا سيؤدي لسحب المدخرات والتوسع في عرض النقود، وهذا يوصل لضعف الاستثمار وارتفاع الأسعار، وهذا يضر بالمواطن، ويرون أن البطالة أمر لا بد منه، وعلاجه يكون بخفض أجور العمال، ومنع الإعانات للفقراء، وخفض الضرائب على الأغنياء.

ثانيًا: إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح الأغنياء:

ويتبين ذلك فيما يلي:

١- خفض الضرائب على الثروات الكبيرة:

فارتفاع الضرائب يقلل من العمل والاستثمار؛ وبالتالي تقل فرص العمل، وذلك سبب تزايد البطالة، ويعتقد الليبراليون الجدد أن **علاج الأزمة هو بتوفير الأمن والحُرِّيَّة المطلقة للثروات الكبيرة،** وعدم تدخل الدولة بفرض ضرائب باهظة، وبهذا تنمو حركة رؤوس الأموال ويكثر الاستيراد لقلة الضرائب وضعفها فيزداد الإنتاج ويكثر العرض في السوق.

ويمكن الاعتراض على رؤيتهم تلك بأن تخفيض الضرائب سيؤدي لعجز الموازنة العامة.

وقد ردوا على هذا الاعتراض بـ(منحنى لافر) الذي ينص على أنه إذا كان معدل الضريبة صفرًا فالحصيلة ستكون صفرًا، وإذا كان معدل الضريبة ١٠٠٪ فالحصيلة ستنعدم، وبين هذين الحدين توجد نقطة على المنحنى يمكن عندها تعظيم الحصيلة الضريبية.

وكانت نتيجة تطبيق (منحنى لافر)، وتخفيض الضرائب على الأموال الكبيرة ما يلي:

١- زيادة موارد القطاع الخاص، فحدث إعادة توزيع الدَّخل لصالح ملَّاك القطاع الخاص.

٢- زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة، وذلك للخسارة الكبيرة في حصيلة الضرائب.

٢- بيع مؤسسات الدولة ونقل ملكيتها إلى القطاع الخاص:

فينبغي للدولة أن تتخلى عن الاستثمار للقطاع الخاص؛ لأن توسع الدولة في الاستثمار يقلل فرص استثمار القطاع الخاص ويقيد حريته.

فتم بيع مؤسسات الدولة التنموية للرأسماليين كاستثمارات الحكومة في الكهرباء، والاتصالات، والصحة والتعليم، وغيرها.

رابعًا: نقد الدِّيمقراطيَّة الاجتماعيَّة:

هاجم المفكرون الليبراليون الدِّيمقراطيَّة الاجتماعيَّة، ومن أبرز هؤلاء المفكرين (فريدريك هايك): **فقد اعتبر الدِّيمقراطيَّة الاجتماعيَّة وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي خطرًا على الحريات الفرديَّة وطريقًا يوصل للعبودية**، ويسميها (الاشتراكية)، وهو لا يرى فقط أن الدِّيمقراطيَّة الاجتماعيَّة مناقضة لليبرالية، بل يرى أن هذا الاتجاه دخيلًا على الحضارة الغربيَّة، كما يعتبر أن تخطيط الاقتصاد وتنظيمه مضعفًا للنمو الاقتصادي، وأن اللِّيبراليَّة الاجتماعيَّة تقف ضد الحُرِّيَّة الفرديَّة، ويعتبر أن وعود الكينزية بالنمو الكبير للثروة وعودًا كاذبة؛ لأن السيطرة لا تولد النمو، وأن الحُرِّيَّة الموعودة لا توصل إلا إلى العبودية.

ويرى الليبراليون الاجتماعيون أن الحُرِّيَّة لا تساوي شيئًا دون الأمن الاقتصادي، وأنهم مستعدون للتضحية بحريتهم لصالح الأمن، والحُرِّيَّة تلك لا تتحقق إلا للأثرياء؛ ولهذا يفضلون الأمن على الحُرِّيَّة المنفلتة التي تجعل البلاد كالغابة والمواطنين كالوحوش.

وقد اعتنى (هايك) بالنقد التفصيلي للديمقراطية الاجتماعيَّة، خاصة في كتابيه:

- الغزو القاتل.
- الطريق إلى العبودية.

فقد بيّن تدمير الاشتراكية للحُرِّيَّة وأنها طريق للعبودية، وساق حججَ ومبرراتِ التخطيط واعتبرها أمرًا حتميًّا وردَّ عليها، كما بيّن استحالة اجتماع التخطيط والدِّيمقراطيَّة، وأكد تعارضهما التام، ووضّح أن تدخل الدولة في التخطيط للاقتصاد يوصل للعبودية، ونقد تعظيم دور العقل: فهو يرى أن العقل لا يوثق به، وأن السبيل للحُرِّيَّة هو البحث المتواصل من خلال تراكم الخبرات بطريقة تلقائية.

خامسًا: أزمة النظام الرأسمالي:

ويظهر ذلك في النقاط الآتية:

١ – الانهيارات الاقتصاديَّة:

شهدت تجربة النظام الرأسمالي في القرنين الماضيين انهيارات اقتصاديَّة كبرى، وهذه الانهيارات تدل على تناقض تكوين هذا النظام، ومخالفته للسنن الربانية، وكذَّب دعوى أن القانون الطبيعي ينظم العلاقات الاقتصاديَّة دون تدخل.

وسنذكر نماذج لهذه الانهيارات:

أ– الكساد الكبير:

تعرَّض النظام الرأسمالي لعدة أزمات في القرن التاسع عشر؛ وكان يبرر تلك الأزمات بأنها عارضة تعود إلى السياسة الاقتصاديَّة العملية، وللموقف المتعنت لنقابات العمّال المطالبة برفع الأجور ونحوها، لكن انهيار الكساد الكبير لم يسبق له مثيل في قوته ومدته، حتى عُرف بـ**(يوم الخميس الأسود)**، بدأ في أمريكا يوم الخميس ٢٤ أكتوبر ١٩٢٩م، حيث بيعت كميات هائلة من الأسهم والأوراق المالية التي تملكها الشركات الصِّناعيَّة الكبرى، فهبطت أسعارها وخسر الكثير ثرواتهم، وزاد الأمر بسحب الودائع بكميات هائلة لا سيما الأجانب، وكان من آثار هذا الكساد **سقوط الفكر اللِّيبراليّ المعتمد على قوى السوق وآلياته الطبيعية**، وظهور اللِّيبراليَّة الاجتماعيَّة والكينزية بشكل خاص.

ب– التجربة المكسيكية:

طبَّقت المكسيك الوصفة اللِّيبراليَّة من خلال برامج التكيف الهيكلي، أو التثبيت الاقتصادي، ويعتمد سياسة الانفتاح الاقتصادي، ومبدأ حكومة الحد الأدنى، وفتح البلاد للاستثمارات الأجنبية دون قيود، وتخفيض الضرائب على رؤوس الأموال، وتسهيل حركة انتقال

المال، وكانت نتيجة ذلك خسارة الشركات بحوالي ٧٠ مليون دولار من قيمتها، وفقد ما بين ربع مليون ومليون مكسيكي وظائفهم، وحدث هروب رؤوس الأموال، وتضخم وغلاء الأسعار، وإخفاقات في البنوك، وإفلاس لبعض حكومات الولايات المكسيكية.

ج- أزمة دول النمور الآسيوية:

انطلقت البلدان الآسيوية في النصف الثاني من القرن العشرين نحو النمو الاقتصادي، وأصبحت دولًا صناعيَّة تنافسُ الدُّول الكبرى، فأُطلق عليها (النمور الآسيوية)، فطبقوا جميع أجندة العولمة كتحرير التجارة، وتخفيض الضرائب، وفتح باب الاستثمارات الأجنبية؛ **فانهارت أسواق الأسهم والبورصات**؛ مما أفقد هذه الدول ٤٠ إلى ٥٠٪ من ثرواتها خلال أشهر، ودمرت الأزمة ثمرات أربعة عقود من النمو.

وكانت هذه الأزمة مفتعلة من قِبَل القوى الاستعمارية لتحطيم أي منافس للاقتصاد الغربي، كما أنه كان بها خلل ذاتي أحدثته الرَّأسماليَّة العالمية مثل: الاستهلاك غير الرشيد، والانسياق وراء وهم الثراء والنمو دون تحفظ، وكان للمضاربين العالميين دور كبير في تطور هذه الأزمة، **كحال المليونير اليهودي (جورج سوروس) الذي قام ببيع عدد كبير من أسهمه**؛ مما جعل مؤشر الأسهم يهبط بدرجة حادة، فخسرت تلك الدول نصف ثرواتهم.

٢- البطالة وظلم العمال:

تقف اللِّيبراليَّة موقفًا سلبيًّا من العمَّال والفقراء من ناحية تحديد الأجور، والتوظيف الكامل، والرعاية الاجتماعيَّة: فصاحب العمل يحرص على إنجاز عمله بأقل قدر من العمَّال، فتم تسريح العمّال ذوي الأجور المرتفعة، وحلّ محلهم ذوو أجور منخفضة، وأصبحت التكنولوجيا والآلات تحل محل العمّال، وكذلك الاعتماد على العمّال المؤقتين بدوام جزئي، وبعقود وقتية بأجور أقل من العمالة الثابتة، كما أن التدريب على حساب العامل المؤقت، وليس على صاحب العمل أي التزامات صحية أو تقاعد ونحوها، كما أصبح رأس المال ينتقل من بلده الأصلي لبلد أجنبيٍّ بهدف البحث عن العمالة الرخيصة، **وفي كل هذه الأجواء انعدم الأمن الوظيفي للعمال**؛ فقاموا بالمظاهرات الجماهيرية، كما ظهر عدد كبير من (المشردين) بلغ عددهم خمسة ملايين في أمريكا وحدها.

ومن أشكال الظلم العظيم: إصدار الحكومة البريطانية أيام التاتشرية قانون (ضريبة الرؤوس)، وتعني فرض الضريبة على ساكن العقار وليس على قيمته، فجعل ضريبة الفقير مثل الغني!

٣- الانهيار الأسري والاجتماعي:

أثَّرت اللِّيبراليَّة على الأسرة والمجتمع، ومن مظاهرها:

- **أدى البحث عن العمل بالأسرة إلى الشتات؛** فكثيرًا من الأحيان يعمل الرجل في مدينة وزوجه في أخرى، فيحدث ضياع للأبناء وترتفع نسبة الطلاق، وتضطر النساء للعمل بالأجر لإنقاذ العائلة، ثم ترجع للمنزل فتعمل أيضًا فيزيد شعورها بالإجهاد، **وبخروج الأم للعمل كالأب يبقى الأطفال بلا رعاية شخص بالغ.**
- **كان للبطالة دور في الانهيار الاجتماعي.**
- **انتشرت المجتمعات التي أربابها من النساء:** إما لعدم وجود الرجل للعمل، أو بسبب الولادة خارج الزواج (الزنا)، وعندما يكبر الأطفال يضطرون للعمل الذي ربما يكون في أماكن متباعدة مما يزيد في تفكك الأسرة، ويزول فيما بينهم التعاطف والتراحم والضمان الاجتماعي.
- **لقد غيّرت الرَّأسماليَّة اللِّيبراليَّة المفهوم التاريخي والفطري** الذي يقضي بأن الأب يعمل لينفق على الأسرة، والأم تربي وترعى الأبناء.

٤- انهيار القيم الأخلاقية والثقافية:

- **حوّلت الرَّأسماليَّةُ اللِّيبراليَّةُ الإنسانَ إلى مادةٍ اقتصاديَّة دون قيم أو أخلاق،** فهو في حركة دائمة؛ لتحقيق أهدافه الاقتصاديَّة دون أهداف أخلاقية أو ثقافية، فأصبحت الجامعات تعرِض ما يحتاجه الزبائن وتُخرج (الإنسان الاقتصادي)!
- **انتشرت معدلات الجريمة** مما جعل أمريكا تتخذ سياسة الإيداع في السجون بدلًا من وضع ضوابط للمجتمع.
- **انتشرت الرذيلة والفساد الأخلاقي،** والاتجار بالنساء والأطفال من عصابات تَعِدهم بالعمل ثم توظفهم في دور البغاء، وهو ما يعرف بتجارة الرقيق الأبيض.

- **استخدمت الشركات جميع أنواع الحِيَل والخداع للوصول للكسب** بغضِّ النظر عن أخلاقيات هذا العمل، فقد تستميل القادة المحليين بواسطة المنافع والهدايا لا سيما في الدول النامية.
- **تجارة المخدرات والاتجار الإباحي بالنساء والشاذين بدعوى الحُرِّيَّة.**
- **اهتم الرأسماليون في العصر الحديث بوسائل الإعلام** لجني الأرباح بجذب الناس لمادة استهلاكية معينة، ومن خلالها تم تشكيل الثقافة والقيم البشرية، فأصبح نجوم السينما والغناء هم القدوات!

٥- الحروب والاستعمار:

تسببت اللِّيبراليَّة في الحروب (الحرب العالمية الأولى والثانية) والاستعمار، وسيطرت روح التغلب على ما بأيدي الناس، والاكتشافات الجغرافية لجلب الذهب لأُوروبَّا بأي وسيلة، وتزايد الإنفاق العام على أغراض الحرب والتسليح.

وقد مارست الدول الرَّأسماليَّة الاستعمار والاستغلال لتحقيق الأهداف التالية:

١- الهيمنة على الأسواق ليتم ترويج منتجاتها ولإضعاف أي قوة اقتصاديَّة جديدة.

٢- السيطرة على المواد الأولية وخاصة النفط، والوصول لأي هدف ولو بالحروب.

٣- تأكيد عملية التركيز، وتهميش الأمم الأخرى بالقوة العسكريَّة، والسيطرة السِّياسية[١].

وقد استعملوا ألوان الاستعمار الاقتصادي من خلال الهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وفرض اللِّيبراليَّة من خلال هذه الهيئات: مثل برامج التكيف الهيكلي أو الإصلاح الاقتصادي وجدولة الديون الخارجية.

كما استعملوا (الحرب) كوسيلة لعلاج المشكلات الاقتصاديَّة! كما حدث في أمريكا عام ١٩٤٩م من أزمة عارمة، لم تحلها إلا اندلاع الحرب الكورية عام ١٩٥٠م.

وقد كان التهديد الشيوعي من أهم أسباب تخلي الدول الغربيَّة عن الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية مع تنامي الاتجاهات الاشتراكية، وأيضًا الكلفة الاقتصاديَّة للاستعمار

---

[١] انظر: العولمة نقيض التنمية (ص ٢٠٨).

والذي تدفع ثمنها من الضرائب، وهذا لا يتوافق مع أفكارهم بخفض الضرائب على الدخول العالية؛ فبعد سقوط الشيوعية توجهت أمريكا إلى الاحتلال للمواقع ذات الأهمية الاقتصاديَّة كبحر قزوين والخليج العربي وغيرهما، ووضعوا الإرهاب والتهديد الإسلامي كبديل للتهديد الشيوعي بقبول العسكرة العالمية لأهداف رأسمالية ليبرالية.

وقد جاءت النزعة الدولية الأمريكية الجديدة لغرضين وهما:

الأول: السيطرة على مراكز الاقتصاد الجديد: كالسوق الأُوروبيّ واليابان والصين وغيرهم، والتحكم بمنابع النفط: كنفط الخليج، ونفط قزوين؛ بهدف إخضاع تلك الدول لطاعتهم.

الثاني: تحقيق أهداف أيديولوجيات أخرى كالمحافظون الجدد، والأصول الإنجيلية.

٦- أزمة فائض رأس المال:

ظهر الفائض نتيجة العمل المستمر للرأسمالية؛ فكثرة الإنتاج والتوسع في الأسواق يوصل لفائض ربحي هائل، فتظهر مشكلة كيفية توظيفه؛ لأنه إذا ترك فإنه يوصل للركود.

وقد وضعت الرَّأسماليَّة بعض الطرق لامتصاص هذا الفائض، وهي كما يلي:

١- الإنفاق العسكري داخليًّا: عن طريق شراء الأسلحة من الشركات المصنعة، وخارجيًّا من خلال الأحلاف والمساعدات العسكريَّة؛ مما يجعل افتعال الحروب أمرًا مهمًّا لإفراغ خزائن شركات السلاح، كذلك إشعال الحروب بين الدول لتضطر لشراء الأسلحة.

٢- تصدير رأس المال وفتح أسواق لتوظيف الفائض: وبهذا تكونت فكرة (العولمة).

٣- التوسع في التسويق والخدمات والدعاية والإعلان.

٧- خيالية الفكر الرأسمالي الليبرالي، وعدم قابليته للتطبيق:

تصوُّرُ الرَّأسماليَّة بتحوُّلِ العالم إلى سوقٍ حرٍ واحدٍ وحلول الشركات المتعددة الجنسية محل الدول هو تصوّرٌ غيرُ قابل للتطبيق، ومما يؤكد خيالية هذا الفكر: تجاوزه لرؤيته الأساسية وهي اعتبار أن الدولة شرٌّ لا بد منه، وحصر دورها في مجال حفظ الأمن الوطني، جاء هذا التجاوز في صورة فرض اللّيبراليَّة على الأسواق، وسن قوانين تؤيد هذا الفكر، أو إلغاء ما ينافيها من القوانين، كإلغاء قانون الغلال، وتعديل قانون الفقراء، وإزالة العقبات أمام تحديد الأجور، وتخفيض الضرائب وقانون ضريبة الرؤوس وغيرها.

والحقيقة أن السوق الحرة مشروع سياسي أمريكي لتحقيق مكاسب خاصة أكثر من كونه فكرةً اقتصاديَّة لتحقيق النمو الاقتصادي، وبه تتم الهيمنة على موارد الإنتاج العالمي.

الدور اليهودي في الفكر الاقتصادي الليبرالي:

ظهر هذا الدور من خلال سيطرة اليهود على القرار السِّياسي في العالم الغربي، والتصور اليهودي للتعامل مع غير اليهود، وشعار (العداء للسامية) الذي يخوف به اليهود كافة المعارضين لهم، وسيطرتهم على الإعلام العالمي، وانتهاء الاستعمار في كل العالم إلا في فلسطين، ووقوف أُوروبَّا وأمريكا مع الكيان الصهيوني مع مخالفاتها لما يُسمى (الشرعيَّة الدولية) وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة والقانون الدولي.

دور اليهود في تكوين اللِّيبراليَّة في مجالها السِّياسي أو الاقتصادي:

يظهر دور اليهود فيها من خلال المعالم التالية:

- ارتباط وجود اليهود في عدد من البلدان الأُوروبيّة منذ القرن السادس عشر بتطور الأعمال، والحركة التجارية القومية، وعمليات الإقراض بالربا الواسعة، بينما يوجد النقيض في الأماكن التي غادرها اليهود بسبب محاكم التفتيش أو ظروف أخرى.

– إنشاء اليهود للمؤسسات الاقتصاديَّة في أمريكا الشمالية والبحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية، من السندات التجارية وأدوات القروض بالربا، والأوراق المالية، وبورصات السلع.

– الدعم الدِّينيّ للعقيدة اليهودية بالحرص على الثروة، والسيطرة على النشاط الاقتصادي، في الوقت الذي يركز فيه النصارى الأوائل على الزهد في الدنيا.

وهناك مفاهيم أخرى: فغير اليهودي لا ينبغي أن يستفيد من القرض بلا فوائد، وهذا أبرز العوامل التي نمت أموالهم بصورة كبيرة، وخاصة في تمويل الصناعة أثناء انتقال المجتمع من زراعي لصناعي، وتشجيع اللاهوت اليهودي لمفاهيم حُرِّيَّة التجارة، وجواز البيع بسعر أدنى من سعر السوق، وجواز الشراء من الأجانب إذا كانت سلعتهم رخيصة.

الباب الرابع

اللِّيبرالّية في العالم الإسلامي

وفيه فصلان هما:

- عوامل ظهور اللِّيبراليَّة في العالم الإسلامي.
- مظاهر اللِّيبراليَّة في العالم الإسلامي.

الباب الرابع: اللِّيبراليَّة في العالم الإسلامي

تمهيد:

تسللت اللِّيبراليَّة إلى البلاد الإسلاميَّة من خلال (الجمعيات السرية) التي كوّنها أفراد تأثروا بالفكر والحضارة الغربيَّة، **وكان السبب المباشر لدخول اللِّيبراليَّة في العالم الإسلامي هو الاستعمار**، كما وُجدت عوامل أضعفت الأمة في دينها، وهيَّأت المجتمع الإسلامي لتقبُّل اللِّيبراليَّة: كالانحراف العقدي، والاستبداد السِّياسي، والجمود والتقليد، وانحرافات على يد الفرق الضالة كالمرجئة والصوفية ودعاة المذهبية وبعض علماء السنة والجماعة الذين رسّخوا للاستبداد السِّياسي وغلوا في طاعة وتعظيم ولي الأمر مع ارتكابه الموبقات.

فُرضت اللِّيبراليَّة في البلاد الإسلاميَّة التي تم احتلالها، وحين رأوا عدم تقبل المسلمين لأي أمر غير مرتبط بالإسلام، جاءوا بفكرة (تطوير الإسلام) فظهر (الإسلام الليبرالي)!

❖ الفصل الأول: عوامل ظهور اللِّيبراليَّة في العالم الإسلامي:

أولًا: الانحراف العقدي:

وهو أهم أسباب ضعف الأمة الإسلاميَّة وتخلُّفها في القرون المتأخرة، وتأثير الذنوب في الإنسان والمجتمع هو من عقاب الله ويدل على ذلك قوله تعالى: (إِنَّ اللّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَإِذَا أَرَادَ اللّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلاَ مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَالٍ) (الرعد: ١١).

وقد قدّر الله تعالى لهذه الأمة ألَّا يُسلط عليها عدوها، كما جاء في قول النبي صلى الله عليه وسلم: (ودعوتُ ربي ألا يُهلك أمتي بسنة عامة، وألا يسلط عليهم عدوًّا من سوى أنفسهم فيستبيح بيضتهم حتى يقاتل بعضهم بعضًا)[1] ، ورتّب الذل والهوان على الانحراف

[1] رواه مسلم (رقم ٢٨٨٩)، (٤/٢٢١٥).

فقال صلى الله عليه وسلم: (إذا تبايعتم بالعينة، وأخذتم أذناب البقر، ورضيتم بالزرع، وتركتم الجهاد، سلّط الله عليكم ذلًا لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم)[1].

والانحراف العقدي بدأ في الأمة بظهور الفرق الضالة بعد مقتل الخليفة عثمان بن عفان (رضي الله عنه) وكانت الخوارج هي أول تلك الفرق ظهورًا ثم ظهرت الشيعة ثم باقي الفرق، لكنهم كانوا عددًا قليلًا ليس لهم تأثير في المجتمع.

وفي القرون الأخيرة أصبح الانحراف العقدي ظاهرة اجتماعية، وسنتحدث عنهم فيما يلي:

أولًا: الفرق الباطنية المنحرفة وآثارها:

الباطنية: اسم يشمل عددًا من الفِرَق الكافرة المنتسبة للإسلام: كالإسماعيلية والنصيرية، والدروز والقاديانية والبهائية والرافضة.

وكلهم يعتقدون أن النصوص الشرعيَّة فيها:

- **ظاهر**، وهو ما يفهمه عموم المسلمين.
- **باطن**، وهو المراد.

فأوّلوا النصوص لمعانٍ غريبة دون دليل: كتأويل الصلاة بأنها ذكر أسماء أشخاص معينين! والصوم بأنه كتم أسرارهم وغيرها!

وهذه الفِرَق بدأت في وقت قديم إلا القاديانية والبهائية فقد ظهرتا في الفترة الأخيرة ولكنهم كانوا يتستَّرون بالتقيَّة، وقبيل الاستعمار الصليبي خرجت تلك الفِرَق فأظهروا عقائدهم المناقضة لأصول الإسلام وعباداتهم المنحرفة، وقد انتشروا في المسلمين لغلبة الجهل.

ومن العقائد الشائعة عندهم: ادعاء الألوهية وإنكار البعث وتأويل الشرائع العملية، وإنكار النبوات، ولا يعني هذا أن كل طائفة تعتقد بكل هذه المعتقدات ولكنها غالبة فيها.

---

[1] رواه أبو داود (رقم ٣١٧٣) (٥١٨/٣)، وأحمد في المسند (٢٨/٢).

من آثار الفِرَق الباطنية:

- إشاعة العقائد الكفرية بين المسلمين:

والأدهى فيها إلصاق تلك العقائد بالإسلام: كنفي الألوهية وتجريد الإله من كل الأسماء والصفات والأفعال، **وأساس فكرهم في الألوهية مأخوذ من الأفلاطونية المحدثة**؛ ولهذا قام بعضهم بادعاء الألوهية وأنكروا النبوة والبعث والغيبيات.

- تفريق صفوف المسلمين:

وكانت لهم دول وحكومات، وقاموا بحروب وأشاعوا الفوضى.

- التعاون مع اليهود والنصارى للكيد بالمسلمين:

فأعانوا الاستعمار في الاستيلاء على بلاد المسلمين، وقد تعاون الرافضة مع الاستعمار ضد أهل السنة قديمًا وحديثًا.

وعقائد الرافضة متوافقةٌ لحدٍّ كبير مع الباطنية، وإن كان الغلو في الرافضة أقل من الإسماعيلية والنصيرية.

أما البهائية والقاديانية فلا تقل عقائدهما خطورة على المسلمين، وتفكيكًا لصفوفهم من الإسماعيلية والنصيرية والدروز؛ فحظيت البهائية في أول ظهورها برعاية روسيا فنشرت مذهبهم في إيران والبلاد العثمانية، وكذلك الحال في القاديانية التي أنشأها الإنجليز لإبعاد المسلمين عن الجهاد ضدهم باسم الإسلام.

فهذه الفِرَق هيأت الظروف لغرس المذاهب الإلحادية كالعلمانية واللِّيبراليَّة بين المسلمين.

ثانيًا: الإرجاء وآثاره:

بدأ الإرجاء كردٍّ فعل لغلو الخوارج **وكان المقصود منه: تهوين ركن أساسي في الإيمان وهو (العمل)**؛ ولهذا عرّف مرجئة الفقهاء[1] الإيمان بأنه: **المعرفة والإقرار بالله والمعرفة بالرسول والإقرار بما جاء من عند الله في الجملة دون تفسير!** وقد ذم السلف الصالح هذه

---

[1] طائفة من فقهاء العراق والكوفة، يرون الإيمان تصديق وقول، ويخرجون أعمال الجوارح من حقيقة الإيمان.

البدعة، فقال الزهري: (ما ابتُدعت في الإسلام بدعة أضر على أهله من الإرجاء)[١] ، وقال قتادة: (ليس من الأهواء شئ أخوف على الأمة من الإرجاء)[٢].

وكذلك ردَّ عليهم أهل الكلام، وأقاموا عليهم مذهبًا كاملًا في باب الإيمان ونواقضه.

فعلم الكلام كان نتيجة تأثُّرٍ بالفلسفة اليونانية؛ فظهر بعض من لم يتفقَّه في الدين واعتنق بعض تلك الأفكار، وانحرف المتكلمون انحرافات كبيرة: كنفي الأسماء والصفات أو تأويلها، ونفي القدر أو إثباته إلى درجة القول بالجبر والإرجاء، ودليلهم هو (العقل) وليست النصوص الشرعيَّة!

والأشعرية والماتريدية أكبر فِرَقهم وقد انتشرتا لأسباب.

أسباب انتشار الأشعرية والماتريدية:

١- أفول نجم المعتزلة بعد فتنة خلق القرآن، فظهر المذهب الأشعري كخصم لهم.

٢- نشأة المذهب الأشعري في بغداد، وهي مركز علمي يقصده طلاب العلم.

٣- تبني بعض الدول للمذهب الأشعري والماتريدي: كدولة الموحدين في المغرب والدولة الأيوبية ودولة المماليك، فأصبح المذهب الماتريدي هو المذهب الرسمي للدولة العثمانية فنشرته وأظهرت كتبه وجعلت مناهج التعليم قائمة عليه.

٤- اعتماد جمع من العلماء عليه لدرجة ارتباط هذين المذهبين بالمذهب الفقهي؛ فغالبية الشافعية والمالكية المتأخرون تبنوا الأشعرية، والأحناف تبنوا الماتريدية، كما تبنى أفكارهم دور العلم والجامعات وحِلَق الدروس في المساجد وكثير من الأعلام المشهورين ومنهم: الباقلاني، والبيهقي، والإسفراييني، والغزالي، والرازي، وغيرهم.

٥- اعتماد كثير من المحدثين والفقهاء والأصوليين على علم الكلام؛ مما جعل ذلك بمنزلة التزكية له.

٦- ظهور الجهل بالعقائد الصحيحة من المنتسبين للسُنَّة في الفترة المتأخرة، أو عدم القدرة على بيانها، أو الوقوف ضد العقل بسبب الإفراط في استعماله من الخصوم، مما نتج عنه ظن البعض ينظر للسُنَّة على أنها ضد العقل.

---

[١] الإيمان لابن تيمية (ص ٣٣٩).

[٢] المرجع السابق (ص ٢٦٧).

لهذه الأسباب انتشر المذهب الكلامي وبلغ ذروة انتشاره في القرون الأخيرة.

وقد تبنى المذهب الكلامي (الإرجاء) في أقوى درجات الغلو؛ فصوّر الإيمان أنه مجرد التصديق القلبي، وأخرج عمل القلب والجوارح من حقيقته **ووصل الغلو لاعتبار النطق بالشهادتين ليس داخلًا في حقيقة الإيمان!** بل هو وسيلة لمعرفة المسلم من غيره في أحكام الدنيا! أما في الآخرة فإنه يمكن أن يكون ناجيًا مع عدم النطق بهما؛ فأصبح التصديق المجرد هو حقيقة الإيمان عند المتأخرين وبالتالي فالكفر هو التكذيب فقط، وأصبح التوحيد هو مجرد توحيد الربوبية والأسماء والصفات، والشرك هو بالإشراك فيهما.

آثار الإرجاء:

- انحسار مفهوم العبادة في القلب، والحقيقة أن القلب فيه تصديق وعمل، فحصره المرجئة في التصديق وأبعدوا العمل عنه؛ فأدّى ذلك للشعور بضعف قيمة العمل، وإهمال أركان الإسلام والإيمان؛ فشجّع ذلك على التَّفلُّت من التكاليف الشرعيَّة؛ فأصبحت العبادة منحصرة في الشعائر التعبدية، وتُؤدَّى كعادات موروثة بلا أثر في الحياة.

وقد كان للتصوف دور في بقاء هذه الشعائر كجزء كمالي من الإيمان؛ ولهذا سموه (سلوكًا)، فاقترن التصوف بالمنهج الكلامي، فالتصوف عملي بطبيعته، والكلامية جعلوا الإيمان مجرد التصديق فانتهى الأمر إلى أن العبادة مجرد شعائر ولا يترتب على تركها خروج من الدين، **وقد تم عزل العبادة عن بقية الإسلام، فكأنه منحصر في الشعائر التعبدية دون باقي أجزاء العبادة:** كالجهاد والدعوة والبر والصلة وطلب العلم والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والحكم بما أنزل الله والصدق وغيرها؛ فأصبح بسبب هذا الانحراف بعض الخطباء والمعلمين يدعون للإعراض عما سوى الشعائر التعبدية.

- إهمال الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

وهو ما أدى للاستبداد السِّياسي وتضييق الحريات والظلم من الحكام؛ لأن العمل السِّياسي بهذا المفهوم المنحرف غير داخل في العبادة، فتم هجر الاحتساب على الولاة والرقابة على أعمالهم، والحفاظ على تطبيق الشريعة الإسلاميَّة، والعدل بين الناس، وعدم التدخل في حريات الناس وغير ذلك.

وتسبب كل ذلك في التحاكم لغير الشريعة، وموالاة أعداء الله، وترك الجهاد في سبيل الله؛ فتم إخراج العمل النافع من دائرة العبادة بل وحتى الأخلاق أخرجوها من دائرة العبادة؛ فانقلب المجتمع الإسلامي في باب الأخلاق، وكل هذا مهّد لقبول أي فكر.

- انتشار مظاهر الشرك في الأمة:

فالمذهب الإرجائي يعتبر التوحيد مجرد اعتقاد قلبي بربوبية الله وأسمائه وأفعاله، وكلمة التوحيد تعني عندهم: لا خالق إلا الله وليس معناه المعبود، ولا يكون الشرك إلا باعتقاد الاستقلالية في الخلق؛ مما جعل عبادة القبور والأولياء لا تعتبر شركًا! وأول من أحدث الشرك في الأمة هم (الرافضة) ثم انتقل الداء عن طريق (التصوف)؛ ولذلك لم يقف العثمانيون من الشيعة موقفًا صارمًا في أمر عبادة القبور، بل كانت تنفق على معابدهم وأضرحتهم من دائرة الأوقاف المخصصة للمساجد.

وقد انتشر في الأمة المذاهب الإلحادية: كوحدة الوجود والتصوف الفلسفي والرافضة، ولم يعتبر المذهب الإرجائي أن كل ذلك كفرًا؛ وهذا ما يبين تقبل الشباب للأفكار الغربيَّة لا سيما اللِّيبراليَّة والعلمانية؛ لأنها لا تتعارض مع الإسلام فيما يعتقدون.

- جرأة أتباع المذاهب المنحرفة وكثرة المنتمين لها:

وذلك لظنهم أنها لا تؤثر على أصل الدين، فعمَّ البلاء وغاب عن الناس تكفير تلك المذاهب: أما طواغيت التشريع فنسخوا شريعة الله وحكموا شرائع الطاغوت، فسقط حد الرِّدَّة إلا من كتب الفقه الموروثة، وألزموا الناس في مناهجهم ووسائل تربيتهم بموالاة الكفار، وسخروا من الحدود والحجاب وأحكام الميراث والأخلاق، وانضم أغلب ما يسمونها (الطبقة المثقفة) لتلك الأحزاب.

ثالثًا: التصوف وآثاره:

وقد ظهر في فترة مبكِّرة من تاريخ المسلمين، وتعود مصادرُه إلى:

- نُسَّاك الهنود.
- الفلسفة اليونانية الإشراقية.
- والزهد المسيحي وغيرها.

ولهذا كان يُطلق عليهم قديمًا (الزنادقة).

وقد اختلفوا في مرجع اشتقاق كلمة (الصوفية) والصحيح أنه مصدر أجنبي؛ فكلمة (الصوفية) ليس لها أساس في اللغة كما صرح بذلك القشيري في رسالته[١].

والتصوف بصورته الراهنة ليس له علاقة بالزهد والعُبَّاد الأوائل، وقد انتشر وسيطر على كافة نواحي الحياة الإسلاميَّة، وشمل العلماء والعوام على حد سواء.

أسباب انتشار التصوف:

- الأحوال السيئة التي تعيشها الأمة الإسلاميَّة:

فالأمة كانت في فترة تخلف وظلم وفقر ومرض وجهل، فآثروا التصوف ووجدوا فيه مهربًا مريحًا لهم؛ لأنه يجعلهم يعيشون خارج واقعهم المرير.

- مكانة الزهد عند الناس:

فصورة الزاهد مثالية؛ لأنه لا يريد ما في أيدي الناس، والإنسان يحب من لا يطلب منه شيئًا.

- دعم الدول له:

فقد رسّخ العثمانيون التصوف وكانوا يحبونه، ومن آخرهم الصوفي (أبو الهدى الصيادي)[٢] ، وهو من غلاة المتصوفة، وكانت له مكانة عند السلطان عبد الحميد.

آثار التصوف:

كان لانتشار التصوف في الحياة الإسلاميَّة آثار ونتائج وخيمة، ومنها:

- الفصل بين الحياة الدنيا والآخرة:

فعندهم هما نقيضان لا يجتمعان؛ بحيث أن من طلب الآخرة فعليه الانقطاع عن الدنيا والسياحة في البراري، وتعذيب النفس بالمجاهدات الشاقَّة، فنُقل عنهم ذمٌّ من طلب المعاش أو تزوج امرأة أو كتب حديثًا، والثناء على الجوع والصمت والسهر؛ ولذلك أهمل الصوفية مصالح الأمة، وتسبَّبوا في تخلُّفها الحضاري.

---

(١) الرسالة القشيرية (ص١٢٦).

(٢) أبو الهدى محمد بن حسن بن وادي الصيادي الرفاعي الحسيني، الأديب الصوفي، ولد بخان شيخون سنة ١٢٦٦هـ، تعلم بحلب وولي نقابة الأشراف فيها، ثم سكن الأستانة، خدم السلطان عبد الحميد الثاني، ولما خلع السلطان، نفي أبو الهدى إلى جزيرة الأمراء في ريكيو ومات بها سنة ١٣٢٨هـ.

- فهم الصوفية للقَدَر على أن العبد مجبورٌ على فعله:

فالعبد مسلوب الإرادة ليس له فعل حقيقي إنما الفاعل هو الله، وعمدتهم العقلية في ذلك هو: المذهب الجبري للأشاعرة والماتريدية؛ مما جعلهم ينفون الأسباب؛ لأن إثبات السبب في نظرهم شركٌ في التأثير فرَضُوا بكل أمر واقع ونفوا عن أنفسهم القدرة على التغيير.

وفي الحقيقة هذا تواكلٌ أفسد عقيدة القَدَر، وحوّلها من عقيدة إيجابية وقوة دافعة إلى عقيدة سلبية مستسلمة، والرضا بالواقع وعدم محاولة تغييره، وألبسوه لباس الدين؛ ولهذا استغل (نابليون بونابرت) هذه الفكرة عندهم، فلما احتلت جيوشه مصر كان يصدر منشوراته بتذكير المسلمين أن هذا الاحتلال قدرٌ من الله لا ينبغي الاعتراض عليه!

وقد ترتَّب على عزلِ الدُّنيا عن الدين أمور عظيمة منها:

- ترك الجهاد.
- عدم السعي لعمارة الأرض.
- ترك المجالات الحيوية كالسياسة والاقتصاد وبناء المجتمع ومعالجة القضايا.
- إهمال الخلفاء العثمانيين للتقنية والصناعات المتطورة؛ بسبب مواقف الصوفية من العلم والتعلم، ولم ينتبهوا إلا وأُوروبَّا تمتلك السلاح المتطور والخبرة العسكريَّة، واستمر التفوق العسكري الأُوروبيّ إبَّان الاستعمار لأغلب البلاد الإسلاميَّة وإلى اليوم.

ثانيًا: الاستبداد السِّياسي:

ويعني الانفراد بالسلطة، وهذا الاستيلاء على أمر الأمة دون رضاها يفتح أبواب الظلم والفساد؛ فالولاية على المسلمين حق للأمة ولا يجوز الانفراد بها دون مشورة منها، والاستبداد جزء من الطغيان وليس مرادفًا له؛ فقد يكون المستبد طاغيًا وقد يكون عادلًا.

وقد ظهر الاستبداد في الأمة بعد ولاية معاوية بن أبي سفيان (رضي الله عنه)، والذي عهد بالخلافة من بعده لابنه يزيد، وقال: (من كان يريد أن يتكلم في هذا الأمر فليطلع لنا قَرنه، فلنحن أحقُّ به ومن أبيه)[1]، وكانت هذه هي بداية تحويل الحكم من الشورى إلى الوراثة؛ فانتقل الأمر من تولية الأصلح بالشورى إلى تولية الأبناء وإن لم يكونوا أكفاء.

---

[1] صحيح البخاري (رقم ٣٧٩٩) (٥/ ١٣٧الفتح).

وقد أنكر الصحابة على معاوية رضي الله عنه وامتنع كثير منهم عن البيعة ليزيد؛ لعلمهم بآثار الاستبداد الوخيمة ووصل الأمر للخروج المسلح بعد وفاة معاوية (رضي الله عنه).

والدين لم يأمر بالتغلب والظلم بل أمر بالشورى: (وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ)(آل عمران: ١٥٩)، **وأجمع الصحابة على أن: الولاية لا تكون إلا برضى وشورى، والإمامة لا تتم إلا بالبيعة**؛ فهي عقد من العقود فلا بد من رضى المتعاقدين، وهي من جنس الوكالة؛ فالحاكم وكيل عن الأمة في تطبيق الأحكام ولهم خلعه إذا خالف مقتضى العقد بالكفر أو الظلم[١].

وقد يظن البعض أن النهي عن الخروج عن الحاكم ولو كان متغلبًا ومستبدًّا يدل على تبرير الاستبداد وهذا غير صحيح؛ لأن النهي عن القتال لئلا تحدث فتنة وتتفرق كلمة المسلمين وتُراق دمائهم، فالصبر على الاستبداد مع مقاومته بالاحتساب خير من القتال؛ لأنه أقل ضررًا، لكن مقاومته بغير قتال لا تزال قائمة وهي من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولو أمكن خلع الحاكم المستبد دون قتال وفتنة لكان ذلك واجبًا.

أسباب الاستبداد في الأمة:

١- ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

قال تعالى: (لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعۡتَدُونَ ﴿٧٨﴾ كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوۡنَ عَن مُّنكَرٖ فَعَلُوهُۚ لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ) (المائدة: ٧٨-٧٩)، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من رأى منكرًا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان)[٢] ، وقال: (إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه عمهم الله بعقابه)[٣] ، وقال: (أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر)[٤] ، ومع تراجع دور الأمة عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ زاد الاستبداد والطغيان، وزاد الأمر سوءًا عندما وجد من العلماء من يقف في جوار الحكام المستبدين، ويتأول لهم المعاذير.

---

[١] انظر: الجامع لأحكام القرآن (٢٧١/١)، والأحكام السلطانية (ص١٩).

[٢] رواه البخاري (رقم ٦٦٠٩-٧٨/٩ الفتح).

[٣] رواه أبو داود (رقم ٣٣٨)، (٥٦/٥) والترمذي (رقم ٤٠٠٥)، (١٣٢٧/٢).

[٤] رواه أبو داود (رقم ٤٣٤٤)، (٥٩/٥) والترمذي (رقم ٢١٧٤)، (٤٠٩/٤).

٢- انتشار عقيدة الإرجاء والجبر:

وذلك من خلال الصوفية والأشاعرة والماتريدية، وكان لهم تأثير كبير في ظهور روح الاستسلام للظلم؛ **فالإرجاء يبرر الظلم؛ ولهذا يُسمى (دين الملوك)** فمهما ارتكب المستبد من الظلم وفعل من نواقض الإيمان فلا يعدو عندهم أن يكون مقصِّرًا، أما الإيمان فإنه كامل بمجرد التصديق القلبي ونطق الشهادتين.

وأما عقيدة الجبر فإنها ورّثت الاستسلام أمام الاحتلال الأجنبي، وأن الإيمان بالقدر يقتضي عدم مقاومته.

وأما التصوف فإنه يشجع على الانصراف عن الجهاد والاحتساب والشؤون السِّياسية.

٣- التبرير والتأول الشرعي:

وهو الذي ساعد على إضفاء الشرعيَّة على استبداد الحاكم، وقد بدأ ذلك منذ أن برر معاوية (رضي الله عنه) تولية ابنه يزيد من بعده بقوله: (إني خفت أن أدع الرعية بعدي كالغنم المطيرة ليس لها راع)؛ فهو يُبرِّرُ تصرفه بأنه يريد المصلحة للأمة وقد كان مجتهدًا (رضي الله عنه) ولكن الصحابة اعترضوا عليه؛ لأن ذلك مخالف لفعل النبي صلى الله عليه وسلم وفِعْل الخلفاء الراشدين من بعده.

فالاستبداد منذ أن بدأ وهو يلتمس التبرير الشرعي؛ ولهذا وُجدت في آراء أتباع المذاهب الفقهية ما يبرره: كاستدلال الماوردي[1] بجواز العهد مطلقًا بعمل المسلمين وعدم وجوب الإنكار عليهم، وهو استدلال منقوض بإنكار الصحابة على معاوية (رضي الله عنه)، كما استدلَّ بفعل أبي بكر (رضي الله عنه) عندما عهد بالخلافة لعمر (رضي الله عنه) وليس فيه دليل؛ لأن خلافة عمر (رضي الله عنه) تمت بموافقة ورضى المسلمين.

وقد انتشر عند أتباع المذاهب القول بجواز ولاية المتغلب، والظاهر أن ذلك تم تحت ضغط الواقع، وإلا فالمتغلب من جنس الغاصب، وليس للغاصب ادعاء جواز غصبه.

٤- الغلو في طاعة ولي الأمر:

---

[1] أبو الحسن علي بن محمد الماوردي، نسبة إلى بيع ماء الورد، ولد بالبصرة سنة ٣٦٤هـ، وانتقل إلى بغداد، وولي القضاء في بلدان كثيرة، كان يميل إلى مذهب الاعتزال، توفي سنة ٤٥٠هـ، من كتبه (الإقناع) في الفقه، و(أعلام النبوة) و(أدب الدنيا والدين) و(الأحكام السلطانية). الأعلام (٣٢٧/٤).

ولا شك أن طاعة ولي الأمر واجبة، لكن الغلو فيها وصل لدرجة طاعته في معصية الله بحجة أن الله تعالى يغفر لهم ذنوبهم لمكانتهم في الأمة فهو محل إشكال؛ فمثلًا حين أراد (يزيد بن عبد الملك) أن يسير بسيرة (عمر بن عبد العزيز) جاء إليه جماعة من شيوخهم يحلفون بالله الذي لا إله إلا هو أنه إذا ولّى الله على الناس إمامًا يقبل الله تعالى منه الحسنات ويتجاوز عن السيئات، ووصل الأمر أن البعض يتعامل مع مسألة طاعة ولي الأمر على أنها من أصول الدين، مع أنها من فروعه.

وبسبب ما سبق أصبح العلماء دمية بيد الحاكم يوجههم حيث أراد باسم المصلحة؛ وأصبحت الحكومات الإسلاميَّة المعاصرة تتحكَّم في شعبها في كل نواحي الحياة.

٥- دعوى عدم أهلية الأمة لممارسة الشورى بصورة صحيحة:

ونلاحظ ذلك في كلمة معاوية (رضي الله عنه) عندما أراد تولية ابنه، وفي العصر الحديث نجد من يحتج بوجه آخر وهو عدم اكتمال بناء الدولة ومؤسساتها ومن أبرزهم: د/ محمد جابر الأنصاري الذي يرى أن استبداد الحكومات أمر طبيعي حتى يتم نضج مؤسسات الدولة والمجتمع.

٦- دعم القوى الاستعمارية الأجنبية:

والتي من مصلحتها بقاء الأمة الإسلاميَّة تحت سلطة الأنظمة الاستبدادية: فمثلًا أمريكا دخلت المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية بالانقلابات العسكريَّة المستبدة في الخمسينات والستينات، واستمرت في دعم الأنظمة الاستبدادية.

كل هذه الأسباب أوصلت الأمة لمرحلة شديدة الظلم وكبت الحريات والاعتداء على أديان الناس وأخلاقهم من خلال: الإعلام وسرقة المال العام والتدخل في القضاء، والتعذيب في التحقيق والاستجواب، والحرب على الدعوة الإسلاميَّة، وفتح الباب للمذاهب الإلحادية والفساد الأخلاقي، **وأمام كل هذا ظن البعض أنه لا مخرج إلا بتبني المنهج الليبرالي؛** بسبب رؤيتهم لتطبيقات مشرقة في النظم الغربيَّة مثل الحريات وتداول السلطة واستقلال القضاء، وغفلوا عن الجوانب المظلمة الأخرى.

ثالثًا: الجمود والتقليد:

إن وجود الاجتهاد والتجديد في الإسلام من أعظم الأدلة على صلاحيته لكل زمان ومكان وأنه أصلح المناهج لأحوال الناس حتى مع تنوع مجتمعاتهم؛ ففي الشريعة قواعد ثابتة ومعايير دقيقة للتصور الإسلامي حول كافة المستجدات والتطورات.

ولا يصح الاعتماد على أقوال الفقهاء القدامى حول قضايا معاصرة؛ بل الواجب الرجوع للمصدر الأصلي وهو (الوحي) والاجتهاد في تحقيق مناط النصوص مع الاستئناس بأقوال الفقهاء القدامى فكلما أحدث الناس أمرًا فلا بد من إحداث أقضية تبين مدى شرعيتها.

وتجديد الدين يعني إحياء ما اندثر منه وتصحيح ما وقع من الانحراف فيه ورد الناس إليه، وكل من الاجتهاد والتجديد يعملان وفق ضوابط شرعية، ولا بد لصاحبه من أهلية له.

بدأ الجمود في الأمة مع إغلاق باب الاجتهاد، وكان الدافع لذلك في البداية هو الشعور بعظمة العلماء، وعدم القدرة على الوصول لدرجاتهم العلمية، **ثم لكثرة الفِرَق التي تُنزِّل النصوص تبعًا لهواها؛** فأُغلق الاجتهاد سدًّا للذريعة، والحق أن الاجتهاد لا ينتهي؛ لأن هذا الدين يشمل كل الأجيال إلى قيام الساعة، وتشتمل نصوصه على مصالح كل الأجيال.

آثار إغلاق باب الاجتهاد:

أولًا: الجمود والبعد عن التجديد في دراسة العلوم الشرعيَّة:

وقد أثّر هذا على مناهج التعليم في الأمة، وأصبحت ظاهرة الجمود تتناقلها الأجيال؛ ولهذا برزت في مناهج التعليم ظاهرة (المختصرات والحواشي) التي عطلت ملكة التفكير والاستنباط والإبداع، ثم جاءت الشروح والحواشي لفك رموز الاختصار والانتقادات عليها، وإصلاح الأغلاط، فحدث الاشتغال بالألفاظ وضاع الفقه وجمدت العقلية العلمية على نمطٍ محدَّد وطريقةٍ مبرمجة غيرِ قابلة للتطوير والتجديد، وزادت حدَّة الجمود بازدياد الجهل والأميّة، وضعف المراكز العلميّة ووراثة المنصب العلمي كالتدريس والإفتاء والإمامة والقضاء.

ثانيًا: انتشار التعصب المذهبي والتحزب الفكري:

ومن هنا حدث العداء الدِّينيّ والحروب المذهبيّة، وأصبحت المعاهد العلميّة مسرحًا لتلك الصراعات التي تتجاوز في أحيان كثيرة من الجدل باللسان إلى التدافع بالأيدي، ووصل الأمر أن أحدهم قد يرفض أن يصلي خلف إمام من غير مذهبه! كما أنهم عطلوا النصوص إلا من خلال الأئمة.

ثالثًا: الموقف السلبي من التجديد:

ويتجلى ذلك في مواجهة الحركات التي تنبذ التقليد والجمود، وتدعوا إلى الانطلاق الفكري المستمد من الكتاب والسنة؛ ولهذا وقفت الدولة العثمانية موقفًا سلبيًّا من دعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب والعلامة الشوكاني والشيخ الألوسي وغيرهم؛ لأن علماء الدولة يعتمدون على المذهب الحنفي وهو من أقوى المذاهب منعًا للاجتهاد وأكثرها تعصبًا وأبعدها عن الواقعية لكثرة الافتراضات فيه، ثم زاد الأمر سوءًا اعتمادهم على المذهب الماتريدي في العقيدة وعلى التصوف في السلوك.

وكان لهذا الموقف العدائي من الاجتهاد والتجديد آثارًا في واقع الأمة المعاصر، ومنها:

١- استمرار الحكم بطريقة الحكم الوراثي المستبد دون رضى وشورى من الأمة:

وقد كان خلفاء الدولة العثمانية في بدايتها مجاهدون ينطبق عليهم وصف (المستبد العادل)، ثم ضعف الأمر مع ضعف الدولة، وكان التجديد السِّياسي ضروريًّا بأواخر الدولة العثمانية؛ لأن الظروف العالمية تحتم ذلك، ولكن التربية الفكريَّة الجامدة منعت الدولة من بناء مشروع سياسي إصلاحي يعتمد على الكتاب والسنة في الأهداف والآليات، وهذا الجمود الفكري عن مجاراة الحوادث الجديدة ناتج عن إقفال باب الاجتهاد.

٢- ظهور دعوات التجديد والإصلاح على أيدي دعاة التغريب؛ بسبب تخلي العلماء والحُكّام في الدولة العثمانية عن التجديد والإصلاح بالصورة الشرعيَّة، وقد بدأت عملية الإصلاح المزعومة في الدولة العثمانية من خلال التنظيمات الإدارية في الدولة، والتي أُخذت من الدول الأُوروبيّة.

لا شك أن الإصلاح مطلب شرعي، ولكنه هنا لم يكن عملًا ذاتيًّا ومستندًا إلى الشريعة الإسلاميَّة، بل هو عملية ناتجة عن ضغط حضاري، وتأثر بليبرالية أُوروبَّا، وتم بأيدي

غير أمينة، **فجاءت النتائج كارثية**: كتطبيق النموذج اللّيبراليّ العلماني في الحكم وإلغاء تحكيم الشريعة الإسلاميَّة، وغير ذلك من الانحرافات.

رابعًا: القوى الاستعمارية:

العدواة بين أُوروبَّا النَّصرانيَّة والبلاد الإسلاميَّة تعود للاختلاف الدِّينيّ وحتى عندما تخلَّت أُوروبَّا عن النَّصرانيَّة كدين لاهوتي واعتنقت الفكر اللّيبراليّ بقيت روح التعصُّب الصليبيَّة! فأُوروبَّا الحديثة هي نتاج تلك العصبيَّة، وعاد الغرب إلى الدين كعصبية نفسية مع بقائه على اللّيبراليَّة؛ ويظهر ذلك لدى الرؤساء الغربيين ودعمهم للمنظمات الأصولية، وربط الأحداث المعاصرة والمستقبلية بالكتاب المقدس، واعتبار الدين هو الأساس في التعامل مع القضايا الدوليَّة، **وانطلقت طلائعُ الاستعمار من روح صليبية حاقدة على الإسلام.**

وجاء الاتفاق التاريخي بين اليهودية والصليبية على الوقوف ضد الإسلام باحتلال البلاد الإسلاميَّة، وتغيير عقيدة وعادات مجتمعاتها، وهذا الاتفاق نتيجة انتهاء الإقطاع، وظهور حُرِّيَّة الاقتصاد فسيطر اليهود على اقتصاد أُوروبَّا، كما أصبح لهم التأثير السِّياسي القوي بامتلاكهم وسائل الإعلام ورأس المال، وزاد اهتمام الغرب النصراني بالوقوف مع اليهود بعد صعود الأصولية الإنجيلية، وزيادة تأثيرها على الرؤساء والمجتمع الغربي، ومؤسسات الحكم، والاتجاهات السِّياسية، **وهذه الأصولية النَّصرانيَّة تعتبر دعم اليهود في احتلال فلسطين هدفًا استراتيجيًّا لها**؛ لأن من عقيدتهم أن نزول المسيح (عليه السلام) يكون بعد اجتماع اليهود في فلسطين، فتأكد الاتفاق بين اليهود والنصارى على المسلمين.

جاء الاستعمار المعاصر باحتلال أرض المسلمين وسرقة ثرواتهم؛ لتبقى هذه البلاد تحت السيطرة الدائمة بعد خروج الاحتلال، **وأساس هذه الخطة يرجع إلى القديس (لويس التاسع)** الذي هُزم وأُسر في المنصورة، وأثناء خلوته في معتقله وصل لسياسة جديدة، ثم افتدى نفسه، وعاد لبلاده يوصي بها، **ومعالم تلك السياسة كما يلي:**

أولًا: تحويل الحملات الصليبية العسكريَّة لحملات سلمية بنفس هدفها مع تغير السِّلاح.

ثانيًا: تجنيد المبشرين الغربيين لمحاربة انتشار الإسلام، والقضاء عليه معنويًّا.

ثالثًا: العمل على استخدام مسيحي الشرق في تنفيذ سياسة الغرب.

رابعًا: إنشاء قاعدة للغرب في قلب الشرق ليتخذها الغرب مركزًا لقواته الحربية ولدعوته السِّياسية والدِّينيّة، ومهاجمة الإسلام منها.

وهذا الاستعمار المعاصر هو السبب المباشر لدخول اللِّيبراليَّة لبلاد المسلمين، مع وجود القابلية الذاتية، فجاء الفكر اللِّيبراليّ العربي تقليدًا أعمى للحضارة الغربيَّة.

أهم جهود الاستعمار في فرض اللِّيبراليَّة في العالم الإسلامي:

أولًا: إلغاء الحكم بالشريعة الإسلاميَّة واستبدال القوانين الوضعية بها: من خلال حكومة نيابية دستورية على النمط الغربي، حصل ذلك في تركيا بعد سقوط الخلافة، وفي مصر بعد فرض الإنجليز نموذج الملكية الدستورية، ولا تزال تُفرض اللِّيبراليَّة في العالم الإسلامي.

ثانيًا: القضاء على التعليم الإسلامي، وتغيير مناهجه، وبناء المدارس والجامعات الأجنبية والمدارس التنصيرية في بلاد المسلمين، ولا تزال المطالبة بتغيير المناهج الدراسية تتم بضغوط أمريكية لهدم كل عائق عن تقبُّل اللِّيبراليَّة.

ثالثًا: القيام بإبراز الطوائف والمذاهب غير الإسلاميَّة باسم (حقوق الأقليات): فظاهر هذا الأمر حماية الحريات، ولكن في باطنه إبراز هذه الطوائف، وإضعاف الروح الإسلاميَّة: فأظهروا الإسماعيليَّة والدُّروز والنُّصيريَّة، ونصارى العرب كالأقباط، والأرمن وغيرهم.

رابعًا: تكوين جيل يحمل الفكر اللِّيبراليّ من أبناء المسلمين: بالبعثات التعليمية، وبناء الجامعات المؤسسة على هذا الفكر، وجلب المستشرقين ليكونوا معلمين للجيل الجديد.

❖ الفصل الثاني: مظاهر اللِّيبراليَّة في العالم الإسلامي:

أولًا: اللِّيبراليَّة في الحكم والسياسة:

بدأ دخول اللِّيبراليَّة أواخر عهد الدولة العثمانية والتي كان لها دورٌ كبير في المحافظة على بلاد المسلمين والحكم بالشريعة الإسلاميَّة، ولكنَّها رسَّخت الانحراف العقديَّ بتبنِّي الإرجاء والتصوف، وأهملت الشورى والمشاركة السِّياسيَّة، وبدأت المطالبات بالإصلاح، فتم على التقليد الشكلي للأنظمة الغربيَّة والطريقة اللِّيبراليَّة، من خلال ما يلي:

١ – عهد التنظيمات:

عندما شعرت الدولة العثمانية بالضعف في حين أن أُوروبَّا تفوَّقت تفوقًا قويًّا في الميدان العسكري والسِّياسي والعلمي؛ مما جعل الدولة العثمانية تفكِّر في إيجاد طريقة للحاق بالدول الأُوروبيَّة في التقدُّم الصناعيّ والإداريّ: **فبدأت في إصدار بعض الإصلاحات والتنظيمات على النموذج الغربي:** كتكوين جيش على الطراز الأُوروبيّ، وإصدار دستور يتضمن الحريات الشخصيَّة والفكريَّة، والمساواة بين المسلمين وغيرهم.

لم تكن تلك التنظيمات يُقصد بها التطبيق لليبراليَّة لكنها كانت تشير إلى بدايات التأثُّر بالغرب، ثم فيما بعد أصبحت فكرةً واعيةً ومطلبًا ملحًّا لدى أحزاب المعارضة اللِّيبراليَّة: كجمعية تركيا الفتاة، والاتحاد والترقي، وتلقى دعمًا كبيرًا من الدول الأُوروبيّة الاستعمارية؛ **فقد كان منطلقُ الإصلاحات الأولى مع ما شابَهُ من خللٍ منطلقًا إسلاميًّا صِرفًا**، ويتضح ذلك من خطابات السلاطين، ثم أصبح مختلفًا تمامًا بعد أن استغل الليبراليُّون العثمانيُّون هذا المنفذ ليجعلوا من هذه التنظيمات نقطةَ تحوُّلٍ لتطبيقِ المبادئ اللِّيبراليَّة في الحكم، فقد كانت عفويَّة السَّلاطين مُختلَقَة من قبل اتجاه ليبراليٍّ يتعمَّد استغلالَ نفوذِه للوصول لحكمٍ ليبراليٍّ كالحكومات الأُوروبيّة مع مراعاة ظروف ومقتضيات المرحلة.

ولما تبيَّن للسُّلطان عبد الحميد مقاصدُ هذا الاتجاه، عزلَ مَدحَت باشا عام ١٨٧٧م وعطَّل الدستور، وأوقف اجتماعات مجلس النواب ١٨٧٨م، ومنذ ذلك الوقت تحولت اللِّيبراليَّة العثمانيَّة لمعارضة تُدار من العواصم الأُوروبيّة.

كما دخلت تلك الإصلاحات التنظيمية لبعض الولايات العثمانية: **فدخلت لمصر على يد محمد علي باشا**[١] الذي تسلم السلطة بعد رحيل الفرنسيين عام ١٨٠٥م، وكان معجبًا بالإدارة الفرنسية ومتأثرًا بها، فقام بتنظيم الجيش والإدارة على الطريقة الأُوروبيّة من خلال: الابتعاث، والمدارس ذات الصبغة الأُوروبيّة، والتدريس لكتب ومؤلفات أساطين الفكر اللِّيبراليّ كفولتير وروسو ومونتسكيو، **وكانت هذه الإصلاحات لمحمد علي باشا البذرة الأولى لليبراليَّة التي سيكون لها تأثير كبير إبان الاحتلال الإنجليزي**، وكان لها دور في تنظيم الحكومة الدستورية أثناء الاحتلال.

أما باقي الولايات فقد تأخر دخول الأفكار اللِّيبراليَّة إلى بعد سقوط الولايات العثمانية.

٢- المنهج التَّوفيقي بين الإسلام والحضارة الغربيَّة اللِّيبراليَّة:

خرج نخبة من الأساتذة والضباط وموظفي الدولة العثمانية ممن تبنَّوا الإصلاح، فرأوا أن هذا الإصلاح لن يتم إلا مع التصبُّغ بصبغات أوروبيَّة، فعمّت هذه الفكرة سائر ولايات الدولة من خلال بيانات الإصلاح وبعض القوانين، ومن خلال الولاة المقتنعين بتلك الفكرة، وبدأت هذه الحركة بمحاولة الربط بين الفكر اللِّيبراليّ والإسلام كمفهوم الحُرِّيَّة والمجالس النيابية والمواطنة وتحرير المرأة وغيرها.

وممن قال بهذا المنهج: (رفاعة الطهطاوي)[٢] فقد تشرَّب الأفكار اللِّيبراليَّة، وقرأ كتب التاريخ والفلسفة والفكر السِّياسي باللغة الفرنسية، وأسس منهجيَّةً جديدةً، وهي التوفيق بين

---

(١) محمد علي (باشا) ابن إبراهيم أغا، المعروف بمحمد الكبير، مؤسس آخر دولة ملكية بمصر، ألباني الأصل، ولد في (قولة) وهي تابعة الآن لليونان عام ١٧٧٠م، أرسلته الدولة العثمانية لمصر على رأس قوة لرد غزاة الفرنسسيين عن مصر، عُين واليًا على مصر سنة ١٢٢٠م، فأنشأ في الإسكندرية دار صناعة (ترسانة) للسفن، وضم معظم السودان الشرقي إلى مصر، كثرت في في أيامه المدارس والمعامل، ألزم الأفرنج في مصر بالزي العربي المصري، وبالتكلم باللغة العربية، استولى على سوريا، وما لبث أن انتُزعت منه، فأقام في قصر (رأس التين) بالإسكندرية مريضًا حتى توفى سنة ١٨٤٩م، ودُفن بالقاهرة.

(٢) رفاعة رافع بن بدوي الطهطاوي، عالم مصري، من أركان نهضة مصر العلمية الحديثة، ولد في (طهطا) سنة ١٨٠١م، تعلم في الأزهر، أرسلته الحكومة المصرية مع بعثة من الشبان إلى أوروبا لتلقي العلوم الحديثة، فدرس الفرنسية، وعلم الجغرافيا والتاريخ، ولي في مصر رئاسة الترجمة في المدرسة الطبية، وأنشأ جريدة (الوقائع المصرية)، وألف وترجم عن الفرنسية

مبادئ الإسلام ومبادئ القانون الطبيعي، وأصبح يشرح المفاهيم اللِّيبراليَّة بمصطلحات ومفاهيم شرعيَّة، ويُفسِّر المفاهيم الشرعيَّة تفسيرًا عصريًّا يتوافق مع الحضارة الغربيَّة.

يقول (الطهطاوي): (فما يسمى عندنا بعلم أصول الفقه يُشبه ما يسمى عندهم بالحقوق الطبيعية أو النواميس الفطرية، وهو عبارة عن قواعد عقليَّة تحسينًا وتقبيحًا، يُؤسِّسون عليها أحكام المدنية، وما نسميه بالعدل والإحسان يعبرون عنه بالحُرِّيَّة والتَّسوية، وما يتمسك به أهل الإسلام من محبة الدين والتولُّع بحمايته مما يفضلون به على سائر الأمم في القوة والمنعة يسمونه محبة الوطن)[١].

وممن تأثر بهذه المنهجية أيضا (**خير الدين التونسي**)[٢] ، لكنه كان أقل تعلقًا بالفكر الغربي من الطهطاوي، وكان أكثر وعيًا منه في القضايا السِّياسية وأدق نظرًا في الأمور، فكانت نظرته مقصورة في أغلب كلامه على التنظيمات الدنيويَّة دون تعظيم للقيم اللِّيبراليَّة؛ ولهذا رأى أن الإصلاح محال ما دامت التدخلات الأُوروبيّة مستمرة على الدولة العثمانية.

ولا بد من الحديث هنا عن (**محمد عبده**)[٣] فقد كان صاحب مدرسة مستقلة تَخرَّج منها عدد من الليبراليين في البلاد الإسلاميَّة، وهو لم يكن ليبراليًّا ولا علمانيًّا ولم تكن آراءه السِّياسية والاقتصاديَّة ذات بُعدٍ ليبراليٍّ، لكنه مهَّد لتقبُّل هذا الفكر.

كتبًا كثيرة، من كتبه (نهاية الإيجاز) في السيرة النبوية، و(أنوار توفيق الجليل) في تاريخ مصر، و(التعريفات الشافية لمريد الجغرافيا). الأعلام (٣/٢٩).

[١] المرشد الأمين (ص٣٦).

[٢] خير الدين باشا التونسي، الوزير، المؤرخ، شركسي الأصل، ولد عام ١٨١٩م، قدم تونس صغيرًا، فتعلم بعض اللغات، وتقلد مناصب عالية آخرها الوزارة، أعلن دستور المملكة التونسية، ثم عزل عن الوزارة، فانتقل إلى الآستانة، فنصب عضوًا في مجلس الأعيان، توفي بها سنة ١٨٩٠م، له كتاب (أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك). الأعلام (٢/٣٢٧).

[٣] محمد عبده بن حسن خير الله، من آل التركماني، مفتي الديار المصرية، ولد في (شنرا) من قرى الغربية بمصر عام ١٨٤٩م، ونشأ بمحلة نصر بالبحيرة، تعلم بالجامع الأحمدي بطنطا ثم بالأزهر الشريف، تولى تحرير جريدة (الوقائع المصرية)، ولما احتل الإنكليز مصر ناوأهم وشارك في مناصرة الثورة العربية، فسجن ثلاثة أشهر، ثم نفي إلى الشام، وسافر إلى باريس فأصدر مع جمال الدين الأفغاني جريدة (العروة الوثقى) ثم عاد لمصر فعُين قاضيًا فمستشارًا في محكمة الاستئناف فمفتيًا للديار المصرية، توفي في الإسكندرية عام ١٩٠٥م، من كتبه (تفسير القرآن الكريم) لم يتمه، و(رسالة التوحيد) و(الرد على هانونو) وترجم رسالة في (الرد على الدهريين).الأعلام (٦/٢٥٢).

تيارات النَّهضَة:

ظهرت مدرسة محمد عبده في فترة الاحتلال الانجليزي لمصر، فجاءت الآراء الفكريَّة للوصول للنهضة ولإنقاذ الأمة ورفع الغمة، وهذه التيارات الفكريَّة هي:

أولًا: مقاومة الاحتلال: فلن تحدث نهضة إلا بعد الجهاد لإجلاء هذا العدو عن البلاد، الذي كان يعترض كل حركة نحو النَّهضَة.

ولكن هذا التيار ضعُف ولعل الذي أدى لضعفه هو: الانحراف العقدي، وضعف الإرادة، والتباين في القوة العسكريَّة.

ثانيًا: المطالبة بإصلاح المجتمع؛ للتخلص من التفكك والضعف الذاتي.

وهذا التيار كان هو الغالب على الفكر العربي، **وتضمن ثلاثة توجهات فكريَّة وهي:**

١- الاتجاه المحافظ الذي ينطلق من فكرة الجامعة الإسلاميَّة، ويمثله مشايخ الأزهر وطلاب العلوم الشرعيَّة وعموم المجتمع الإسلامي فطالبوا بتحكيم الشرع، والرابطة الإسلاميَّة وغيرها.

٢- الاتجاه اللِّيبراليّ القومي ويمثله أصحاب الثقافة الأُوروبيّة الذين استقروا في مصر، وبعضهم من المصريين الذين درسوا في أُوروبَّا، وهو اتجاه يدعو للأخذ بأساليب الحضارة الغربيَّة، وبالحُرِّيَّة السِّياسية والحياة النيابية، وفصل السلطة الدِّينيّة عن المدنية.

٣- الاتجاه التوفيقي بين الإسلام والحضارة الغربيَّة بزعامة (محمد عبده) الذي كان يقصد مواجهة اللِّيبراليَّة بعمل تجديدي، لكنه في الحقيقة قرّب الإسلام من الحضارة الغربيَّة؛ مما جعل أتباعه فيما بعد يدعون إلى اللِّيبراليَّة دون شعور باختلافها عن الإسلام، ومما يوضح ذلك: بعض فتاويه التي أباح فيها أكل ذبائح النصارى التي يذبحونها على غير طريقة المسلمين، وإباحة صناديق التوفير الربوية، وعدم تكفير النصارى، وإباحة التماثيل، ودعوته للتفكير المتحرر، وإضعافه مفهوم الولاء والبراء، والدعوة لموالاة الإنجليز وغيرها.

فأتباع المنهج التوفيقي استوردوا النُّظم الغربيَّة، والمفاهيم اللِّيبراليَّة دون شعور بمنافاتها للإسلام: فالدِّيمقراطيَّة عندهم هي الشورى، والرأي العام هو الإجماع، وهذا ما جعل قاسم أمين يؤصِّل لسفور المرأة في كتابه (تحرير المرأة) ثم لتبرجها وتقليدها للغربيات بكتابه (المرأة الجديدة).

وقد وقف الحاكم الإنجليزي (كرومر) مع محمد عبده وسانده في كثير من مشاريعه، واستغل هذا الاتجاه ليُرسخ اللّيبراليَّة في الدولة الجديدة التي سماها (مصر الحديثة)، وتم له ذلك من خلال مدرسة القضاء والمحاكم الشرعيَّة التي جعلت تحكيم الشريعة خاصًّا بالأحوال الشخصية، وبقية الأمور جعلته قانونًا مدنيًّا مأخوذًا من القوانين الأُوروبيّة، وأنجز هذا المشروع على يد محمد عبده، وأجاد كرومر إدارة هذه المدرسة، ولم يخرج الاستعمار من مصر إلا بعد أن سلّم الحكم لحزب ليبرالي وهو حزب الوفد.

وكان (عبد الرحمن الكواكبي)[1] من أقوى رواد هذه المدرسة في توضيح خطورة الاستبداد السِّياسي، والمطالبة بالحُرِّيَّة السِّياسية من منطلق علماني بحت، فهو يقول: دعونا ندبر حياتنا الدنيا ونجعل الأديان تحكم الأخرى فقط! فهو يدعو لحريات منفصلة عن الدين.

من هذا يتبين الدور الخطير الذي قامت به المدرسة التوفيقية في ظهور اللّيبراليَّة؛ لأنها تُعتبر عند الناس من العلماء والشيوخ؛ فسوَّغوا للأفكار اللّيبراليَّة وألبسوها لباسًا إسلاميًّا وتبريرًا شرعيًّا، ولما انتهت مدرسة محمد عبده بدأت بعدها مدارس أخرى توفيقية.

٣- الجمعيات والأحزاب السِّياسية اللّيبراليَّة:

في أواخر الدولة العثمانية ظهرت جمعيات وأحزاب سياسية سرية تتلقى الدعم من الدول الاستعمارية، وتستعمل هذه الأحزاب للضغط عليها بما يوافق مصالحها.

وسنتكلم عن حزبين ليبراليين كان لهما التأثير الكبير في حياة المسلمين:

أولًا: جمعية الاتحاد والترقي:

هي امتداد لجمعية (تركيا الفتاة)، وهي أول جمعية منظمة تعتمد على الفكر اللّيبراليّ، وترجع بداية ظهورها إلى جماعة (الأحرار) التي تكونت في عهد السلطان عبد العزيز، وفي عام ١٨٦٤م أنشأت مجلة في لندن باسم (حريت)، ثم عام ١٨٩٨م تحوّل نشاط جمعية تركيا الفتاة إلى باريس، وانضم لها (أحمد رضا) الذي أصبح أشهر رجال الجمعية، واتفق أتباعها على

---

[1] عبد الرحمن الكواكبي أحمد بن مسعود الكواكبي، ويُلقب بالسيد الفراتي، رحّالة، من الكُتّاب الأدباء، ولد بحلب عام ١٨٤٩م، وبها تعلم، وأنشأ فيها جريدة (الشهباء) فأقفلتها المحكمة، ثم أنشأ جريدة (الاعتدال)، أسندت إليه مناصب عدة، ثم حنق به أعداء الإصلاح فسعوا به فسُجن وخسر جميع ماله، فرحل إلى مصر، واستقر في القاهرة حتى وفاته عام ١٩٠٢م، من كتبه (أم القرى) و(طبائع الاستبداد). الأعلام (٢٩٨/٣).

اللّيبراليَّة بمعناها العام من حُرِّيَّة مطلقة، وعدم التقيد بالإسلام، وقيام حكومة دستورية كالحكومات الغربيَّة تعتمد على قانون مدني ليس لها صلة بالدين.

وقد كان وراء هذه الحركة يهود الدونمة في سلانيك، ومن خلال محافل الماسونية تكونت هذه الحركة اللّيبراليَّة، وأصبح كثير من أعضائها من اليهود الماسون، وكانت هذه الجمعية تعقد اجتماعاتها في بيوت اليهود الغربيين احتماءً بحصانة هؤلاء اليهود الأجانب من عدم الخضوع لأوامر القبض من السلطان، وعدم التفتيش والمحاكمة؛ لأنها معدودة من سيادة الدولة الأجنبية التابعة لها، كما كانوا يتلقون الدعم المادي من اليهود.

وكانوا يعملون على قيام انقلاب للاستيلاء على الدولة، وبالفعل استولت عناصرُهم المنظّمة على قطاعاتٍ في الجيش العثماني، وعندما رفض السلطان عبد الحميد إقامة دولة لليهود في فلسطين، وجد اليهود أن أفضل طريقة لذلك هو بإسقاط الدولة العثمانية من خلال جمعية (الاتحاد والترقي)، وتحت تهديد الجيش بالانقلاب على السلطان اضطر السلطان إلى الموافقة على حكومة دستورية على النمط الغربي، وصدر الدستور عام ١٩٠٨م، وهذا لم يمنع الانقلاب عام ١٩٠٩م.

من نتائج الحركة الليبراليَّة التركية (جمعية الاتحاد والترقي):

حصدت الليبرالية التركية نتائج مهمة في تاريخ الليبرالية في العالم الإسلامي، وكان لدور اللّيبراليَّة التركية الممثلة في (جمعية الاتحاد والترقي) نتائج سلبية للغاية، وهي:

- **إسقاط الدولة العثمانية وإلغاء الخلافة** وتعطيل الحكم بالشريعة، وتغيير نظام الحكم الإسلامي وتحويله لجمهوري يحكم بقانون مدني من صنع البشر.
- **محاربة الإسلام وعقيدته** وشريعته وحضارته، والتحول منه للفكر الغربي وحضارته.
- **تنفيذ خطط اليهود والدول الصليبية**: بالتفريط بأجزاء كثيرة من الدولة العثمانية وتركها نهبة لاستعمار الدول الصليبية، وإقامة دولة تركية تعتمد على قانون مدني يشرّعه النواب.
- **الارتباط القوي باليهود والماسونية** وتلقي الدعم المادي والسِّياسي منهم، والتآمر معهم على تدمير عقائد المسلمين وبلادهم.

- **عدم التزام اللِّيبراليين بدعاوى الحُرِّيَّة والمساواة والدِّيمقراطيَّة:** بل أصبحوا مستبدين وتلاعبوا بالقانون، وتحكموا في الحريات، ومنعوا الآذان باللغة العربيَّة، وحاربوا الإسلام.

ثانيًا: حزب الوفد:

هو امتدادٌ لأول حزبٍ ليبراليٍّ تكوّن بمصر أثناء الاحتلال البريطاني وهو (حزب الأمة)، الذي تكوّن من جماعة من كبار الملاك[١] وآخرين من المثقفين وعلى رأسهم (أحمد لطفي السيد)[٢] وكان المثقفون يتبنون اللِّيبراليَّة، وحاولوا التوفيق بينها وبين رغبات هؤلاء الأعيان، فتم التوافق بين البورجوازية واللِّيبراليَّة، واستغلال هذه الطبقة لتحقيق رغباتهم.

وأصدروا صحيفة (الجريدة) عام ١٩٠٧م، ويدعو هذا الحزب للوطنية على أساس لا ديني: فطالب بإحياء التراث الفرعوني، ودعوا إلى اللهجة العامية، وأن تعلم اللغة العربيَّة لا مبرر له.

وكان (أحمد لطفي السيد) هو أبو اللِّيبراليَّة المصرية وأستاذًا لعدد من الليبراليين؛ ولهذا سُمي (أستاذ الجيل)، وكانوا حلفاء للاحتلال الإنجليزي، ويهاجمون الحزب الوطني (حزب عرابي صاحب الثَّورة) ويعتبرونه أدى إلى نكبة مصر، كما هاجموا فكرة الوحدة الإسلاميَّة؛ لأن طريق النَّهضَة بتصورهم يكون بتكوين دولة قومية كما في أُوروبَّا.

وبعد الحرب العالمية الثانية تكوّن (الوفد) من هذا الحزب، وبقي على تصوراته الفكريَّة، وكانت حكومة الوفد ليبرالية في تصورها للحكم وآليات تنفيذه.

لقد جعل الاحتلال صراع الأحزاب السِّياسية حول الدستور والحكومة شغلًا لهم عن جهاده، ثم سلّم الحكم لحزب الوفد الذي يتبنى أفكار وتصورات الفكر الغربي.

---

[١] مثل محمود سليمان، وحسن عبد الرزاق، وحمد الباسل، وفخري عبد النور، وسليمان اباظة، وعبد الرحيم الدمرداش، وعلي شعراوي، وغيرهم. انظر: الاتجاهات الوطنية (١/٩٤-٩٥).

[٢] أحمد لطفي ابن السيد أبي علي، سُمي (بأستاذ الجيل) رئيس مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ولد بقرية (برقين) بمركز (السنبلاوين) بمصر عام ١٨٧٠م، عمل محاميًا، وشارك بتأسيس حزب الأمة ١٩٠٨م، وكان أمينه، ترقى في عدة مناصب، تأثر بملازمة جمال الدين الأفغاني مدة في اسطنبول، وبقراءة كتب أرسطو، توفى بالقاهرة سنة ١٩٦٣م، من كتبه (المنتخبات) و(تأملات في الفلسفة والأدب والسياسة والاجتماع). الأعلام (١/٢٠٠).

٤- التحول الديمقراطي ومشروع الشرق الأوسط الكبير:

إن اللِّيبراليَّة مرت بعدة مراحل في الحياة السِّياسية في البلاد الإسلاميَّة على النحو التالي:

- **المرحلة الأولى:** تبدأ بدخول الاستعمار إلى ما بعد ١٩٥٠م، وهو العصر الذهبي لها.
- **المرحلة الثانية:** من ١٩٥٢م إلى ١٩٧٦م، وهي مرحلة تراجُعِ اللِّيبراليَّة وانهيارها، وظهور حكم الحزب الواحد، والتقييد على الإعلام، والانتهاكات لحقوق الإنسان وغيرها.
- **المرحلة الثالثة:** من ١٩٧٦م إلى ٢٠٠٠م، وفيها بدأ الحديث عن التحوُّل الديمقراطي، وظهور الانتخابات، وإعطاء الإعلام بعض الحُرِّيَّة وغير ذلك من أشكال الدِّيمقراطيَّة.
- **المرحلة الرابعة:** من ٢٠٠٢م وإلى الآن، فبدأت الحروب الأمريكية في أفغانستان والعراق، والحرب على ما يُسمى الإرهاب، وتوسعت العولمة من خلال منظمة التجارة العالمية وغير ذلك، وهي مرحلة تهيئة المنطقة لفرض اللِّيبراليَّة سياسيًّا واقتصاديًّا.

استغلت أمريكا الواقع المنهار للعالم الإسلامي بمجال الحريات والاقتصاد لتطرح مشروعًا تسمِّيه الإصلاح في العالم العربي والإسلامي، وهو (مشروع الشرق الأوسط الكبير)، وهو مشروع أمريكي، لكن الاتحاد الأُوروبيّ وخاصةً ألمانيا وفرنسا كان لهما المشاركة فيه.

مبادئ مشروع الشرق الأوسط الكبير:

من خلال النص الأمريكي المقدَّم لقمة الدول الثمانية عام ٢٠٠٤م عرضت فيه أمريكا هذا المشروع، واتضح أن المبرر عندها هو: **أهمية المنطقة من الناحية الاستراتيجية**، ووجود خطر يهدد مصالح تلك الدول الثمانية، وهي ظروف الوضع الحالي والتي ستزيد التطرف والإرهاب والهجرة غير المشروعة.

وبعد عرض الأرقام التي كشفت الحجم المروع للانهيار، أخذ المشروع يحدد الطريق إلى الإصلاح، وكُتبت مبادئ هذا المشروع.

مبادئ مشروع الشرق الأوسط الكبير:

١- تشجيع الدِّيمقراطيَّة والحكم الصالح: وذلك بالالتزام بما يلي:

أ- الانتخابات الحرة، وتقديم مساعدات تقنية وإنشاء لجان انتخابية للمراقبة والشكاوى، ولتسجيل الناخبين.

ب- الزيارات والتدريب بين أعضاء البرلمان برعاية مجموعة الثمانية، مع الاهتمام على صوغ التشريعات، وتطبيق الإصلاح التشريعي والقانون، وتمثيل الناخبين.

ج- عمل معاهد للتدريب على القيادة خاصة بالنساء برعاية مجموعة الثمانية للمهتمات بالمشاركة في التنافس الانتخابي، وتكوين قياديات بهدف الدِّيمقراطيَّة.

د- المساعدة القانونية لعامة الناس بإنشاء وتمويل مراكز للأفراد يحصلون فيها على استشارات قانونية، والاتصال بمحام، وترتبط تلك المراكز بكليات الحقوق في المنطقة.

هـ- مبادرة وسائل الإعلام المستقلة برعاية زيارات للصحفيين، وبرامج تدريب للمستقلين منهم، وتقديم منح للابتعاث لدراسة الصحافة.

و- مكافحة الفساد وتبني مبادئ الشفافية، ودعم المنظمات والبرامج في هذا الصدد.

ز- تشجيع المجتمع المدني، وحث دول المنطقة للسماح بها كمنظمات حقوق الإنسان، ووسائل الإعلام، وحقوق المرأة دون تضييق، وتقديم التدريب والتمويل لتلك المنظمات.

٢- بناء مجتمع معرفي: ويتبين ذلك في النقاط الآتية:

أ- مبادرة التعليم الأساسي والسعي لمحو الأمية، والاهتمام بالنساء وعمل معاهد تدريب وتعليم لهن، وتمويل برنامج لترجمة المؤلفات الكلاسيكية في الفلسفة والأدب والاجتماع، والتعاون مع القطاع الخاص ثم التبرع بها للمدارس والجامعات والمكتبات العامة.

ب- مبادرة مدارس الاكتشاف: ولمجموعة الثمانية السعي لتوسيع وتمويل هذه الفكرة.

ج- إصلاح التعليم: ولمجموعة الثمانية تحديد المواقع التي تحتاج معالجة من خلال حضور قمة الشرق الأوسط لإصلاح التعليم، وهي ملتقى لتيارات الرأي العام والخاص وقادة الهيئات المدنية والاجتماعيَّة في المنطقة مع نظرائهم من أمريكا والاتحاد الأوربي.

Taseel Center for Studies & Research

د- مبادرة التعليم في الإنترنت: وتقوم مجموعة الثمانية بتوفير الاتصال الحاسوبي في المنطقة وبين المدن والريف، ويركز على البلدان الأقل استعمالًا للكمبيوتر.

هـ- مبادرة تدريس إدارة الأعمال: بإقامة الشراكة بين مدارس الأعمال في الدول الصِّناعيَّة والمعاهد المتخصِّصة في المنطقة، وتمويل تلك المعاهد.

٣- توسيع الفرص الاقتصاديَّة: تدريب المنطقة لتقبل حُرِّيَّة التجارة، وإطلاق قدرات القطاع الخاص في المنطقة خصوصًا مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، ونمو طبقة متمرسة في مجال الأعمال لنمو الدِّيمقراطيَّة والحُرِّيَّة.

ولمجموعة الثمانية تمويل هذا النمو من خلال:

- إقراض المشاريع الصغيرة وتلافي النقص فيها: وخاصةً المشاريع التي تقوم بها النساء.

- مؤسسة المال للشرق الأوسط الكبير: وهي مؤسسة إقليمية للتنمية على غرار (البنك الأُوروبيّ للأعمال والتنمية) لمساعدة الدول الساعية للإصلاح، كما أنها جهة مالية لدعم دول المنطقة في مجال الإصلاح وتطبيق الدِّيمقراطيَّة والمعرفة وغيرها.

- الشراكة من أجل نظام مالي أفضل؛ لتتمكن هذه الدول من الدخول في النظام المالي العالمي دون مشكلات، وإطلاق حُرِّيَّة الخدمات المالية وتوسيعها، ولمجموعة الثمانية إنشاء مبادرة لتشجيع التجارة عن طريق: الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وتوفير المساعدات التقنية، وإنشاء المناطق التجارية، وتشجيع التصنيع، وفتح منافذ في الأسواق الغربيَّة لهذه المنتجات، وإقامة (منبر الفرص الاقتصاديَّة) يجمع كبار المسؤولين من الدول الصِّناعيَّة والشرق الأوسط، وعقد اجتماعات لمناقشة قضايا الإصلاح الاقتصادي.

الأهداف الحقيقية لمشروع الشرق الأوسط الكبير:

هو مشروع يتظاهر بالحرص على الإصلاح وإشاعة الدِّيمقراطيَّة والحُرِّيَّة ولكنه في الحقيقة **يهدف للمنفعة الغربيَّة بالدرجة الأولى،** وتلك هي السياسة الغربيَّة، فالدعوة للديمقراطية هي شعار شكلي لتحقيق مآرب استعمارية، **وتتبين أهداف المشروع الحقيقية فيما يلي:**

- **تغيير أوضاع المنطقة لتتقبَّل النموذج اللِّيبراليّ في الشأن السِّياسي (الدِّيمقراطيَّة) والاقتصادي (الرَّأسماليَّة):** فتطبيق اللِّيبراليَّة سيفتح مجالًا للحريات ويخفف الاحتقان الشعبي، فيفقد الإرهابيين (المجاهدين) التأثير على الشعوب في المنطقة، وسيؤدِّي لخروج المرأة تطالب بمشابهة المرأة الغربيَّة، كما سيؤدِّي للحكم بالقانون المدني بدلًا من الشريعة الإسلاميَّة، وكل هذا في سياق الغزو الفكري لقطع الطريق على المدِّ الإسلامي.
- **تهيئة المنطقة للعولمة ودخول الشركات الغربيَّة لزيادة الربح ولإضعاف الاقتصاد فيها:** بحيث لا يكون اقتصادًا منافسًا لها في يوم من الأيام، وأيضا لحل مشكلة الفائض في الاقتصاديات الغربيَّة، وإيجاد أيدي عاملة رخيصة.
- **تطبيع العلاقات بين إسرائيل ودول المنطقة من خلال الاقتصاد والشراكة** ولنزع هويَّة المنطقة الدِّينيّة والقومية، وخلق نواة سوق شرق أوسطيَّة تتوسع تدريجيًّا انطلاقًا من إسرائيل كنواة وقوة جاذبة ومهيمنة اقتصاديًّا وتكنولوجيًّا وأمنيًّا ومدنيًّا، فينجح الاحتلال الإسرائيلي دون وجود معارض له.
- **فكرة المشروع متناقضة؛ فلا مبرر على تسمية بعض دول معينة لتدخل في هذه الرابطة وترك دول أخرى،** وليس الجامع بينها الهوية الدِّينيّة أو القومية أو الجغرافية مع وجود تقارب جغرافي واضح، وكان بالإمكان إدخال بعض الدول الأفريقية كأثيوبيا والسنغال وغيرهما، مما يدل أن للمشروع أغراضًا معينة.

مما تقدم يتبين أن اللِّيبراليَّة لم تطبق في مجال السياسة بصورة كاملة، فلا يتصور أن يأتي الاستعمار بما يحقق للبلاد المستعمرة حريتها واستقلالها؛ لأنها ستتحول دولًا مستقلة ومنافسة، فهم فرضوا صورة من اللِّيبراليَّة تحقق أغراضهم الاستعمارية من تعطيل الحكم الرباني واستحلال الربا والخمر وغيرها، والدعوة لإفساد المرأة، وفتح بوابة الإلحاد والمذاهب المنحرفة، وتفريق البلاد الإسلاميَّة بمسمى حقوق الأقليات وغير ذلك.

ثانيًا: اللِّيبراليَّة في المال والاقتصاد:

يتبين ذلك من خلال قضيتين وهما:

الأولى: التبعية الاقتصاديَّة:

تمت تبعية الدول الإسلاميَّة للدول الرَّأسماليَّة في أطوارٍ مختلفة حتى استحكمت في عصرنا الحالي بما يُعرف بالعولمة: فقد بدأت عملية الهيمنة في **فترة الرحلات البحريَّة** من خلال عمليات القرصنة وسرق الأوربيون موارد هائلة من البلاد المكتشفة، فكانت صورة التبعية في هذه المرحلة بإجبار السكان المحليين لإنتاج بعض المنتجات الزراعية التي كان الطلب عليها متزايد في أُوروبَّا كالدخان والشاي والبن والسكر والقطن والأصباغ، وأيضا إجبارهم على السخرة للعمل في مناجم الفضة والذهب.

ثم أتت **المرحلة التجارية** فزادت الهيمنة وتمت سيطرة رأس المال التجاري الأُوروبيّ على أسواق العالم بالاحتلال والنهب والاستعباد، كما ظهرت شركات احتكارية كالهند الشرقية.

وعندما جاءت **الثَّورة الصِّناعيَّة** ظهر الفرق الجوهري بين الدول الأُوروبيّة وغيرها بما فيها العالم الإسلامي: فتحوَّلت الدول الأُوروبيّة لمراكز المال وبقية الدول مجرَّدَ أسواقٍ استهلاكية للمنتجات الأُوروبيّة، ومن خلال الثَّورة الصِّناعيَّة والاستعمار تم دمج الدول الإسلاميَّة في الاقتصاد العالمي بالقوة من خلال فرض سياسة الباب المفتوح أو من خلال الامتيازات الأجنبية والاتفاقات التجارية الجائرة والتي تمت بالقوة والتهديد، **ومن آثار فرض اللِّيبراليَّة على الدول الإسلاميَّة دمار الإنتاج الحرفي الصناعي.**

وفي مرحلة الاستعمار للبلاد الإسلاميَّة وسرقة موادها الخام زاد المال والإنتاج في الدول الاستعمارية، وتضخمت رؤوس أموالهم **وظهرت مشكلة فائض رأس المال**؛ مما اقتضى لفتح أسواق جديدة لتصريف هذا الفائض، وتطلب تطويع المستعمرات –ومنها البلاد الإسلاميَّة– لتتناسب مع حاجات فائض المال مع بعض التغييرات؛ ومنها:

- إنشاء نظام نقدي ومصرفي يخضع لآليات نظام النقد الدولي.
- إلغاء المقايضة.
- التوسع في استخدام المال.
- خلق طبقة أجيرة للعمل في المناجم والمزارع والمشروعات الأجنبية بأجور زهيدة.

- إغراق هذه البلاد في الديون الخارجية لإحكام السيطرة عليها والتدخل في شؤونها.

الأساليب الجديدة للتبعية:

بعد خروج الاستعمار من البلاد الإسلاميَّة تغيرت أساليب الهيمنة.

وقد ذكرها د/رمزي زكي وهي:

– سعي الدول الرَّأسماليَّة إلى إيجاد نوع من (العلاقات الخاصة الثنائية) مع مستعمراتها السابقة: وهي علاقات بها ترتيبات معينة بالمجال النقدي لتسهيل العلاقات المادية والتجارية، ومجال التفضيلات الجمركية لتسوية حاصلات البلاد المستعمرة سابقًا، مع استمرار العلاقات الخاصة والثقافية والتعليمية والتدريبية.

– استخدام ما يسمى (بالمعونة الاقتصاديَّة): كالمعونات الغذائية والهبات والقروض والتسهيلات الائتمانية؛ لاستقطاب هذه البلاد وصرف أنظارها عن تعبئة الفائض الاقتصادي، وما كان يتطلَّب ذلك من تغييرات اقتصاديَّة واجتماعية وسياسية.

– إيجاد (روابط متينة) مع بعض شرائح المجتمع ورجال الحكم والعسكريين؛ ليتم الاعتماد عليهم في اتخاذ القرارات المهمة والمحافظة على الوضع القائم.

– استخدام أسلوب (المعونات العسكريَّة) والتي قُدمت لكثير من الأنظمة الدكتاتورية؛ لحماية الأمن وقمع الحركات الثورية بالداخل، ودمجها ضمن الإستراتيجية العسكريَّة للرأسمالية العالمية، وإقامة القواعد العسكريَّة والدخول في الأحلاف واتفاقيات الأمن.

وإذا رفضت أي دولة الاندماج في الاقتصاد العالمي، فسيتم ضدها نوعان من العدوان:

الأول: العدوان الاقتصادي: كسحب الخبراء من المشروعات المؤممة، وفرض الحصار المالي والتكنولوجي، والتأثير في الأسعار العالمية لصادرات الدولة، ومنع القروض وغيرها.

وإن لم تفلح هذه الأساليب فهناك النوع الثاني من العدوان وهو: العسكري المسلح، أو خلق الانقلابات والمؤامرات الداخلية.

معالم الهيمنة على البلاد الإسلامية:

وقد استعملوا منهجية لاستمرار الهيمنة على البلاد الإسلاميَّة، وأبرز معالمها ما يلي[١]:

- **التدويل الجزئي للطبقة العاملة وهجرة العقول**[٢]:

قامت الشركات الاستثمارية في البلاد الغربيَّة باستقبال القوى العاملة من البلاد المتخلفة ومنها بعض الدول الإسلاميَّة؛ بسبب الحاجة للأيدي العاملة لكثرة العمل مع قلة أجورهم؛ مما ترتب عليه **هجرة العقول من البلاد الإسلاميَّة**، واستنزاف آلاف المهندسين والأطباء والعلماء والفنيين وأساتذة الجامعة، وقلة هؤلاء في بلادهم يزيدها ضعفًا.

- **فرض تقسيم العمل الدولي:**

على أساس أن الدول النامية –ومنها الدول الإسلاميَّة– تقوم بتصدير المواد الخام وتورد السلع الاستهلاكية؛ مما جعل تلك الدول ضعيفة دائمًا وتحت السيطرة والتبعية.

- **الديون الخارجية:**

بدأت أزمة المديونية الخارجية في الثمانينيات، وظهرت جذورها ببداية التسعينات: حيث احتاجت الدول النامية للاقتراض بسبب انخفاض طلب الدول الصِّناعيَّة للمواد الخام نتيجة لموجة الكساد العالمي وارتفاع الأسعار **فاستفادت الدول الدائنة بتخفيف الفائض وتسويق السلع الاستهلاكية**؛ لأن أغلب القروض كانت سلعًا عينيةً بفائدة ربوية فزادت صادرات الدول الصِّناعيَّة، وزادت سيطرتها على الدُّول المدِينَة التي عجزت عن السداد؛ لأن ديونها أصبحت أكبر من القرض الأساسي، مما أتاح التدخل في اقتصادها.

الثانية: برامج التثبيت والتكيف الهيكلي:

تتضمن هذه البرامج تدخلًا أجنبيًّا لإجراء تعديلات اقتصاديَّة في الدُّول المدِينَة بعد ما عجزت عن سداد ديونها، **وتتلخص الإجراءات التي تضمنتها تلك البرامج فيما يلي:**

–تخفيض الإنفاق العام من خلال تخفيض النفقات الاجتماعيَّة، وإلغاء الدعم عن السلع والخدمات العامة.

– زيادة الإيرادات.

---

(١) انظر: الليبرالية المستبدة (ص٣٨–٣٩).

(٢) انظر: العمال المهاجرون والبنية الطبقية في أوروبا الغربية (ص١٠٢–١١٤).

- تخفيض العملة الوطنية.
- تشجيع التصدير من خلال رفع القيود عن المعاملات الخارجية.
- التحول نحو القطاع الخاص (الخصخصة)، وبيع وتصفية مؤسسات القطاع العام.

ويبدو في الظاهر أن هذه البرامج لتوفير من ميزانية الدول للقدرة على سداد الديون، **ولكن في الحقيقة هي إجراءات لخدمة الرَّأسماليَّة وزيادة الهيمنة على تلك الدول الضعيفة؛** بدليل أنها تُطبَّق على تلك الدول دون مراعاة للاختلافات بين ظروف البلد ومتطلَّباتها وأولوياتها، وهي تعتمد على الفكر اللِّيبراليّ لزيادة إضعاف تلك الدول اقتصاديًّا، مما ترتب عليه فتح الباب للاستثمار الأجنبي وفق شروطه، وبيع مؤسسات القطاع العام للمستثمر الأجنبي مقابل الديون أو للقطاع الخاص المحلي.

آثار برامج التكيف الهيكلي:

١- **إضعاف دور الدولة بإضعاف جهازها الإداري**، وإبعادها عن إدارة السياسة الاقتصاديَّة، وتخليها عن واجباتها الاجتماعيَّة كالرعاية والتعليم والصحة ونحوها من حقوق شعبها.

٢- **إثارة الاضطراب والفوضى الأمنية**؛ لأن هذه البرامج ستُقابَل برفضٍ شعبيّ واحتجاجات؛ مما يتطلب قوانين استثنائية تمنع الحريات وتفرض الاستبداد.

٣- **الاستعمار والاحتلال بشكل جديد**: وهو جعل مؤسسات الحكومة مملوكة لشركة أجنبية أو على الأقل تملك أكثر أَسهُمِهَا.

٤- **(الفقر): نتيجة تخلي الدولة عن دورها الاجتماعي**، ورفع المعونات عن السلع الضرورية، وزيادة الرسوم على المواصلات والخدمات الحكومية، مع تخفيض قيمة العملة؛ مما يؤدي لارتفاع أسعار السلع المستوردة.

والفقر يؤدي لآثار سلبية اجتماعية: كزيادة الهجرة للخارج، وانتشار الجريمة، وابتزاز الأطفال والنساء، وانتشار الرذيلة وغير ذلك.

٥- **(سوء توزيع الدخل)**؛ لأن هذه البرامج تُعزز أصحاب المال وتُهمش الفقراء، فتختفي الطبقة المتوسطة ويظهر في المجتمع من يفتقد الحاجات الضرورية.

٦- **(البطالة)**: من خلال تسريح موظفي الدولة في القطاع العام الذي سيتحول لقطاعٍ خاص يسعى لقلة العمال وتخفيض أجورهم.

ونتيجة التبعية الاقتصاديَّة للنظام الرأسمالي العالمي: **أصبحت البنوك المركزية في البلاد بنوكًا ربوية** بالإضافة للبنوك الأهلية المرتبطة بها، وارتبطت مصالح الناس بالنظريات الغربيَّة، وأصبحت المناهج بدور العلم تجعل الكثير يؤمن بتلك النظريات ويدافع عنها.

ثالثًا: دعوى الإسلام الليبرالي:

حصل التقريب بين الإسلام واللِّيبراليَّة من طرفين:

أحدهما: (الحركة التلفيقية) التي حصلت على يد محمد عبده وتلاميذه في التقريب بين الإسلام والحضارة الغربيَّة، وهي المعروفة بالحركة الإصلاحية.

والثاني: (الاستعمار) وخاصة بعد دخول الولايات المتحدة للهيمنة على المنطقة بعد خروج الاستعمار البريطاني والفرنسي منها، وظهور الشيوعية ممثلة في الاتحاد السوفيتي.

ومن خلال محاولات التقريب بين الإسلام واللِّيبراليَّة ظهر ما يُسمى بالإسلام الليبرالي، وسنعرض هذا الموضوع من خلال ما يلي:

١ - المشروع الأمريكي لقضية الإسلام الليبرالي:

اهتمت الولايات المتحدة بتفسير الإسلام تفسيرًا ليبراليًّا؛ لأن ذلك يحقق لها الكثير من المصالح، ويقوي علاقة هذه البلاد بالحضارة الغربيَّة، كما أنهم أرادوا الاستفادة من (الإسلام) لمواجهة الشيوعية، **ولكن ذلك بعد تعديله ونبذ ما يؤثر على استمرار هيمنتها:** كالجهاد والولاء والبراء والأخوة الإسلاميَّة، والكفر بالطاغوت، وتحريم الربا والزنا والرِّدَّة وغيرها، فالإسلام الذي يريده الأمريكان وحلفاؤهم ليس هو الإسلام الذي يقاوم الاستعمار، أو الطغيان، لكنه فقط الذي يقاوم الشيوعية.

وسنشير لبعض الوثائق والأعمال الأمريكية في هذا المجال:

- مؤتمر الشرق الأدنى مجتمعه وثقافته مارس ١٩٤٧م:

وكان برعاية جامعة برنستون، وهي أولى الجامعات الأمريكية المهتمة بالدراسات الإسلاميَّة، وتضمنت بحوث هذا المؤتمر ما يدل على ضرورة مزج الحضارة الغربيَّة اللِّيبراليَّة بالإسلام امتزاجًا كاملًا؛ **ليتكون اتجاه فكري جديد،** كما أنه يرى ضرورة الحركة الفكريَّة ليتم التفاعل بين الحضارة الغربيَّة والفكر الإسلامي.

– مؤتمر الثقافة الإسلاميَّة والحياة المعاصرة ١٩٥٣م:

عُقد في جامعة برنستون، وشهده عدد من أعيان المسلمين من عدة دول: كإندونيسيا والهند وباكستان وإيران والعراق وسوريا ولبنان ومصر، وكلهم تم اختيارهم ووجهت لهم دعوة للمؤتمر، وكان بإزائهم عدد مساوٍ من الأمريكيين المشتغلين بالدراسات الإسلاميَّة.

وهدفه هو نفس هدف المؤتمر الأول لكنه أقوى منه من حيث عدد المشاركين ونوعيتهم، وقوة القضايا المطروحة فيه.

– دراسة (الإسلام في العصر الحديث) (ولفرد كانتويل سميث)[١]:

تم هذا الكتاب بتمويل من مؤسسة روكفلر الأمريكية، **وقد ركَّز على قضية تطوير الإسلام**، وأشاد بالتفسير الجديد للإسلام على يد أتاتورك، ودافع عن اللِّيبراليَّة والعلمانية زاعمًا أنها لا تتعارض مع الإسلام، **ويرى وجوب ربط هذه المذاهب بالدين وتفسيرها تفسيرًا مقبولًا**، وأن هذا هو السبيل الوحيد لدعم وجودها، وتعميق جذورها في العالم الإسلامي.

– دراسة (اللِّيبراليَّة الإسلاميَّة: نقد للأيديولوجيَّات التنموية) (ليونارد بايندر)[٢]:

هي عبارة عن كتاب صدر عام ١٩٨٨م، اعتنى بدراسة العلاقة بين اللِّيبراليَّة الإسلاميَّة والسِّياسيَّة، ويوضح هذه العلاقة بأن العلمانية تنخفض معدلات قبولها، ومن المستبعد أن تصلح كأساس أيديولوجيٍّ لِلّيبراليَّة السِّياسية في الشرق الأوسط، **وأن ظهورها مرهون ببلورة تيار قوي لليبرالية الإسلاميَّة.**

– تقرير مؤسسة راند الأمريكية[٣] عن الإسلام الديمقراطي:

نُشر هذا التقرير عام ٢٠٠٣م بعنوان: (إسلام حضاري ديمقراطي، شركاء وموارد

---

(١) ولفرد كانتويل سميث، حصل على الدكتوراة من جامعة برينستون سنة ١٩٤٨م تحت إشراف المستشرق المعروف هـ.ا.ر.جب، وقد تتلمذ عليه قبل ذلك في جامعة كامبريدج، وموضوع بحثه في الدكتوراة: (مجلة الأزهر: عرض ونقد)، وقد أصبح مدير معهد الدراسات الإسلامية وأستاذ الدين المقارن في جامعة ماكجيل بكندا، انظر: الإسلام والحضارة الغربية ص١٤٧)

(٢) أكاديمي أمريكي.

(٣) تُعرّف نفسها بأنها منظمة غير ربحية تُعنى بالأبحاث وتوفر حلولًا موضوعية وفاعلة للتحديات التي يواجهها القطاعان العام والخاص في العالم، ولا تعكس مطبوعاتها آراء أو أفكار عملائها وداعميها. انظر: إسلام حضاري ديمقراطي (ص٢).

واستراتيجيات) وانطلق من أن الإسلام له تفسيرات متعددة، والغرب يسعى لإسلام يتماشى مع الأوضاع الدولية القائمة، بعيدًا عن العناصر التي تجعل منه مقاومًا للغرب.

وتم تحديد الحلول الكفيلة للخروج من مشكلة التخلف والأزمة في العالم الإسلامي من خلال أربعة مواقف، يمثل كل موقف تيارًا فكريًّا معينًا، وهم كما يلي:

- **الأصوليون:** ويرفضون القيم الدِّيمقراطيَّة والثقافة الغربيَّة، وينشدون دولة فاشستيَّة متزمِّتة تُطبِّق آراءَهم المتطرفة في الشرع الإسلامي وأخلاقيَّاتهم، ويبدون استعدادهم لاستخدام الابتكارات والوسائل التكنولوجية الحديثة في سبيل تحقيق هذا الهدف[١].

- **التقليديون:** وينشدون مجتمعًا محافظًا، ويُشككون في كل ما هو حديث ومبتكر[٢].

- **المجددون:** ويرغبون بأن يُشكل العالم الإسلامي جزءًا من التجدد العالمي، كما يتمنون أن تدخل الحداثة على الإسلام فيتطور تماشيًا مع عصره[٣].

- **العلمانيون:** ويدعون إلى أن يتقبل العالم الإسلامي فكرة الفصل بين الدين والدولة.

والموقف منهم على ما يلي:

أما الأصوليون فمرفوضون ولا يتم لهم أي دعم؛ لأنهم أعداء، بينما التقليديون يتأرجحون بين من آراؤه قريبة من الأصوليين ومن يتقبل الدِّيمقراطيَّة الحديثة، **والتقرير يرجح دعم المجددين على العلمانيين**؛ لأن العلمانيين مرفوضون في المجتمع، وليس لديهم قدرة على قراءة الإسلام بطريقة تتوافق مع الدِّيمقراطيَّة الغربيَّة.

وقد أشار التقرير إلى آراء المجددين في قضايا متعددة، ومنها ما يلي[٤]:

- يتضمن الإسلام مفاهيم ديمقراطية ينبغي أن تبرز إلى الواجهة.

- يتضمن الإسلام المفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان والحُرِّيَّة الفرديَّة بما فيها حُرِّيَّة ارتكاب الأخطاء.

---

(١) انظر: إسلام حضاري ديمقراطي (ص٨).

(٢) نفس المرجع السابق والصفحة.

(٣) نفس المرجع السابق (ص٩).

(٤) نفس المرجع السابق (ص ٢٣، ٢٦،٢٨).

– يرفضون تعدد الزوجات؛ باعتباره ممارسة قديمة لم تعد مناسبة، وثمة براهين تبين بأن النبي محمد كان يحاول إلغاءَها (حسب تعبير التقرير).

– يرفضون الحدود والقصاص؛ لأنها إما قديمة بالية، أو أنه أُسيء تفسيرها منذ البداية!

– لا يتطلب الإسلام من المرأة ارتداء أي شكل من أشكال الحجاب، ولا توجد أدلة تثبت هذه القوانين، وينوط الأمر بالفرد في تقرير ما يرغب ارتداءه!

– اعتبار ضرب الزوجة غير مسموح به، وقائمًا على تفسير ديني مغلوط، ويتعارض مع روح الإسلام للزواج والعلاقات بين الجنسين.

– حقوق الأقليات، ويجب معاملتهم على قدم المساواة، وفق مبدأ المواطنة.

– لم يكن يقصد بالإسلام أن يكون دولة بل تشريعًا، وفلسفة مرشدة للحياة، ويكون الفرد مسؤولًا عن سلوكه وقراراته.

– العائلة والمجتمع هامَّان في الإسلام، وعلى الرجل والمرأة أن يكونا مسؤوليين عنهما، وتكون كل المهن والمناصب العامة والسِّياسية مفتوحة أمام النساء، هكذا كان الحال في زمن الرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) عندما شاركت النساء حتى في معارك الجيش وعينت في مناصب قضائية وحتى أنها أمَّت الرجال في الصلاة! ولا شك بأن هذا هو الحال اليوم.

– الجهاد مصطلح رمز يشير للتطوير الشخصي لروح الفرد.

– مصادر التلقي للعقيدة والشريعة: القرآن والسنة، والفلسفة التاريخية المعاصرة، والقوانين الحديثة والقواعد الأخلاقية في إطار يسعى لفهم روح الإسلام في الزمن الحاضر.

وقد صرّح التقرير بالحليف الأساسي لقيام إسلام ديمقراطي يوافق مصالح الغربيين فقال:

(تتطابق رؤية المجددين مع رؤيتنا، لكنهم في الوقت الحالي يعانون من عدة معوقات كضعف الدعم المالي والسِّياسي، وتعرضهم للخطر مثل الاتهام بالرِّدَّة، والخضوع للمحاكمة، والمنع من الكتابة والعمل وغيرها).

وتضمن التقرير وسائل دعم هذه المجموعة ومنها:

- نشر وتوزيع أعمالهم بأسعار مخفضة.
- تشجيعهم على التوجه في كتاباتهم للجمهور.

- إدراج آرائهم في برنامج التربية الإسلاميَّة.
- توفير منبر عام لهم.
- تعميم آرائهم حول مسائل هامة بتفسير الشرع.
- التعريف بالعلمانيين والمجددين على أنهم خيار مضاد للثقافة للشباب الإسلامي الساخط.
- تسهيل تعميم المعرفة بالتاريخ والثقافة غير الإسلاميَّة.
- المساعدة في تنمية المنظمات المدنية المستقلة لتعزيز الثقافة المدنية.
- فتح المجالات أمام المواطنين للتعبير عن آرائهم.

٢- نماذج تطبيقية لدعاة الإسلام الليبرالي:

تعددت كتابات المستغربين في القضايا الإسلاميَّة، فاتجهوا إلى النص الشرعي وألغوا مدلوله، ووضعوا منهجًا جديدًا في تفسيره، ألغوا بموجبه حقيقة الألوهية والنبوة والغيبيات، وتحكيم الشريعة الإسلاميَّة وغيرها، فاعتمدوا على تفسير القرآن على منهج مادي؛ وهو (الهيرمينوطيقا) فأنكروا ألوهية الدين، وقامو بإحلال الإنسان محل الله، وإحلال القارئ محل الوحي، وجعلوا الوحي هو ما توحيه القراءة الذاتية للقارئ!

ومن الأمثلة على ذلك ما كتبه (حسن حنفي): (إن (الله) لفظة تعبر بها عن صرخات الألم وصيحات الفرج، أي: أنه تعبير أدبي أكثر منه وصفًا للواقع)!

ومع هذا الإلحاد فإنه يلصقه بالإسلام! ويحتج لذلك بكتابات ابن عربي وابن سبعين والحلاج وغيرهم من زنادقة وحدة الوجود، وكتابات الفلاسفة كابن سينا وغيره، وهو بهذا يؤسس للإلحاد الشيوعي إسلاميًّا!

ومثال آخر: ما قاله (أبو زيد) عن النبوة: (أنها مجرد درجة قوية من درجات الخيال الناشئ عن فاعلية المخيلة الإنسانيَّة).

وأساس هذا الفكر الإلحادي هو تأويل النصوص إلى معانٍ حديثة لتتوافق مع مقتضيات العصر، ويعتبرون ذلك (تجديدًا للخطاب الدِّينيّ)! وهدف هؤلاء هو: هدم الإسلام من داخله كما حاولت الزنادقة من الباطنية والحلولية والفلاسفة من قبل.

وقضية الموقف من الآخر من أهم القضايا التي يناقض فيها دعاة الإسلام اللِّيبراليّ أصول الدين: فالأديان السماوية متساوية عندهم في الصحة والقبول، مما يقتضي عدم تكفير من الآخر، أو على الأقل عدم الجزم بأن عقائد الآخرين باطلة، لأن هذا الجزم ينافي الانفتاح العقلي الذي يقر بالاختلاف، واحتمالية صحة رأي الآخر وعقيدته.

ومدرسة الإسلام اللِّيبراليّ ذات تنوع عجيب في أشخاصهم:

- فقمتها مجموعة من الزنادقة والملاحدة يناقضون أصول الدين.
- ومنهم بعض المخلطين في الفكر والعقيدة.
- ومنهم منهزمون من الكُتّاب الإسلاميين وبعض الفقهاء والدعاة.

وكذلك تتنوع أفكارهم:

فمنهم من يُوافق الفلاسفة والحلولية والباطنية والملاحدة في نفي حقيقة الألوهية، والنبوة، والوحي، والغيبيات، ويرفض تحكيم الشريعة!

ومنهم من يفصل بين الدين والدولة، ويرى ضرورة القانون الوضعي، وضرورة الربا للاقتصاد المعاصر، وينفي الحجاب!

ويرى البعض عدم الاستدلال بالقرآن وينفي السنة والإجماع، ويطالب بتجديد أصول الفقه!

ولهم آراء ترفض الولاء والبراء وتكفيرَ المشركين، وتُنكر الجهاد، وتؤمن بالدِّيمقراطيَّة والتعددية والحريات حتى ولو بنشر الإلحاد!

وتختلف ارتباطاتهم:

فمنهم عملاء للصليبية العالمية.

ومنهم من هو مستلبٌ حضاريًّا منهزمٌ فكريًّا، لا يتقاضى ماديات لآرائه بل هي ناشئة من هزيمته الفكريَّة والنفسية مع قصور في العلم الشرعي وتخليط في ثقافته.

ومنهم من يقف ضد المشروع الأمريكي ويناهضه، وهذا مع وجود آراء تقربه من مشروعه إلا أنه في تحسن ووعي وهو مظنة الرجوع للحق.

ويختلف مستوى آرائهم:

فمنهم من يناقض أصل الدين في العقائد والأحكام والأخلاق والأمور الاجتماعيَّة.

ومنهم من يناقض أصول الدين بدرجة أقل غلوًّا مثل: من لا يكفّر المشركين، ويرفض الولاء والبراء، ويرى ضرورة القوانين الوضعية والربا وغيرها.

ومنهم روافد لا يصلون لهذه الدرجة ولكن آرائهم ترفدهم عن غير قصد؛ كمن ينفي وجوب كراهة الكفار، ويُجوّز الحكم بالدّيمقراطيَّة وغيرها.

رابعًا: تيارات اللّيبراليَّة:

كانت البداية بالدعوة إلى اللّيبراليَّة في البلاد الإسلاميَّة **تعتمد على الدعوة العامة للحُرّيَّة واتّباع الغرب في نهضته دون مناقشة عميقة**، وتمت تلك البداية على يد تيارين هما:

-تيار عصراني:

يربط بين دعوته للحُرّيَّة والإسلام مع انبهار بالحضارة الغربيَّة، ومحاولة نسبة بعض منجزاتها للإسلام كالحُرّيَّة الدّيمقراطيَّة والتعددية والاعتراف بالآخر وغيرها.

وقد وضع هذا التيار أسس الإسلام الليبرالي، وفتح بوابة الزندقة التي تتلاعب في الدين باسم (تاريخية النص)، و(تعدد قراءات النص الدّينيّ)، و(نقد الخطاب الدّينيّ) وغيرها.

- تيار علماني:

يطالب بالحُرّيَّة على الطريقة اللّيبراليَّة الغربيَّة دون الربط بالدين، وكان لنصارى العرب دور كبير في ترسيخ هذا الفكر من خلال صحفهم ومؤلفاتهم.

وفي واقعنا زادت معرفة العالم الإسلامي باللّيبراليَّة، فنشأت تيارات متعددة ومنها:

١ - تيار اللّيبراليَّة الإسلاميَّة:

رؤية هذا التيار ليست واحدة، ولكن إطارها العام هو التوفيق بين الإسلام واللّيبراليَّة.

نشأ هذا التيار في (الحركة الإصلاحية) على يد محمد عبده وتلاميذه، ثم بعد ذلك في (مدرسة التجديد) التي بدأت منذ الستينيات، ثم أصبح هذا الفكر أكثر بروزًا وغلوًّا في تأويل النص، واعتنت به الدول الغربيَّة للاستفادة في تسويق مشاريعها بالبلاد الإسلاميَّة.

فأصبح من الأمور العادية لدى الخطاب التجديدي اعتبار قيم اللّيبراليَّة وثقافة الدّيمقراطيَّة أمورًا ضرورية متوافقة مع حقيقة الإسلام، ولا ينكر ذلك إلا متشدد متطرف.

٢- تيار اللِّيبراليَّة القومية:

استمرت القومية منذ نشأتها ليبراليَّة إلى الخمسينات ثم بدأت مرحلة جديدة، وكانت البداية عن طريق الانقلابات العسكريَّة في الوطن العربي، فشهدت تلك الفترة وما بعدها مدًّا يساريًّا قويًّا، وتبنت الحكومات العسكريَّة النظريَّة الاشتراكيَّة بحجة الاستقلال عن الإمبرياليَّة الغربيَّة، فأممت كثيرًا من وسائل الإنتاج، وقطعت الصِّلة باللِّيبراليَّة قطعًا باتًّا، فاعتمدت فكرة الحزب الواحد، وتضييق الحريات، وتوسيع دور الدولة في تنظيم الاقتصاد، ولكن هذه التجربة فشلت، وبدأت العودة للديمقراطية في منتصف السبعينيات.

ويتميز هذا التيار بقبول اللِّيبراليَّة سياسيًّا بتطبيق الدِّيمقراطيَّة، ورفضه لها اقتصاديًّا الممثل في السوق الحرة، والنظام الرأسمالي، فكان لهذا التيار دورًا إيجابيًّا في بيان خطورة اللِّيبراليَّة الاقتصاديَّة ودورها المدمر للاقتصاد.

فهو تيار يسعى لفكِّ الارتباط بين الدِّيمقراطيَّة واللِّيبراليَّة الجديدة، وتحرير المفهوم الديمقراطي من أسر الفكر اللِّيبراليّ ويبيّن ألاعيبها وخداعها، **لكن للأسف هذا التيار لا يعرف الحق إلا من خلال الفكر الغربي، وليس من خلال الشريعة الإسلاميَّة.**

٣- تيار الليبراليين الجدد:

نشأ بعد سقوط الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفيتي، **وزاد ظهوره ببداية القرن الحادي والعشرين**، ويعتمد على تراث الفكر اللِّيبراليّ العربي منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، **وخاصة فكر حزب الأمة.**

وتتلخص أفكاره في الحُرِّيَّة المطلقة، والمطالبة بالإصلاح الدِّينيّ والتعليميّ والسِّياسيّ، وفصل الدين عن الدولة، وإخضاع كل مقدس للنقد العلمي، **كما يعتمد على بعض الأفكار الجديدة:** كمحاربة الدكتاتورية، والطلب بإقامة المجتمع المدني والإصلاح الدِّينيّ.

سمات الليبراليين الجدد:

وقد تميز هذا التيار عن غيره بعدة أمور، ومنها:

أولًا: الوقوف في صف المشروع الأمريكي في المنطقة، والمطالبة بما يريده: كتغيير مناهج التعليم، واستعمال القوة العسكريَّة لتغيير الأنظمة العربيَّة، وفرض الدِّيمقراطيَّة وغير ذلك.

ثانيًا: تطبيق مقاييس النقد الغربي على نصوص الوحي، وإخضاعها للمنطق العقلاني!

ثالثًا: رفض العداء لغير المسلمين: ولا يصح أخذ المواقف العدائية الموجودة في النصوص؛ لأن المصالح والمواقف تغيرت، فيجب تغيير هذه العقائد.

رابعًا: اعتبار الأحكام الشرعيَّة موضوعة لزمانها ومكانها، وليست لكل زمان ومكان!

خامسًا: رفض الارتباط بالإسلام؛ لأنه ماضٍ واعتبار الموجود عبارة عن فكر علماء الدين!

سادسًا: الشعوبية وكره العرب واتهامهم بكل النقائص.

وهذا التيار عميلٌ للدول الاستعمارية، وخاصة الولايات المتحدة، ولا يخرج عن آرائها، فالمقاومة الفلسطينية والعراقية عندهم هي إرهاب! ويرون ضرورة التطبيع الكامل مع إسرائيل، والدخول في العولمة والاقتصاد الحر وغير ذلك!

وهذا يؤكد أنه تيارٌ إعلاميٌّ يستعمله الأمريكيون لتسويق أفكارهم وسياساتهم، ومشاريعهم في المنطقة الإسلاميَّة.

مركز التأصيل للدراسات والبحوث
Taseel Center for Studies & Research

الباب الخامس

موقف الإسلام من اللِّيبراليَّة

وفيه فصلان هما:

- موقفُ الإسلام من الحريَّات.
- الحكم الشرعي في اللِّيبراليَّة.

الباب الخامس: موقف الإسلام من اللِّيبراليَّة

❖ الفصل الأول: موقف الإسلام من الحريات:

الحُرِّيَّة صفة أساسية في الإنسان، خلقه الله عليها لحمل المهمة الكبرى وهي عبادة الله وحده، وقد كرّم الله الإنسان وخلقه وفطره على الحُرِّيَّة في التصرف والاختيار، ونزع هذه الصفة عنه هو نزع لإنسانيته وتكليفه.

وتقييد الحُرِّيَّة يعتمد على الوحي الرباني؛ ولهذا تم تقييد حُرِّيَّة الإنسان من أول وجوده، فقد أذن الله تعالى لآدم وزوجه الانتفاع بما في الجنة إلا شجرة، قال تعالى: (وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ) (سورة البقرة: ٣٥)، ولا زال تقييد حُرِّيَّة الإنسان بما شرع له من الشرائع.

القواعد والأصول الدالة على الحُرِّيَّة في الإسلام:

١-دلالة مقاصد الشريعة الإسلاميَّة:

الحُرِّيَّة من الضروريات؛ لأن انعدامها يؤدي لفساد الدين، فلا يمكن أن يقيم الإنسان إيمانَه وشريعةَ ربِّه دون حُرِّيَّة تامة، وإذا كان الإنسان مكرَهًا فإنه يرتفع عنه التكليف.

٢-دلالة الإباحة الأصلية:

فالأصل في العادات الإباحة، وهي تعني حُرِّيَّة الفعل أو الترك، والمباح من أوسع الأحكام الشرعيَّة، وهو الأصل وغيره الاستثناء، ويدل على هذه القاعدة: قوله تعالى: (هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا) (البقرة: ٢٩)، وقوله تعالى: (وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ) (البقرة: ٣٦)؛ ولذلك تأتي المحرمات بلفظ التفصيل، قال تعالى: (وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلاَّ مَا اضطررتم إِلَيْهِ) (الأنعام: ١١٩)، فالمحرمات والواجبات مفصلة، والإباحة مجملة لأنها الأصل.

٣-دلالة الأصل براءة الذمة:

وهي مكمِّلة للقاعدة السابقة، فذمَّة الإنسان خالية من أي حق عليها أو تكليف حتى يأتي دليل، إذًا فالبدع والمحدثات تُعدُّ قيودًا محرمة على الحُرِّيَّة، لأنها إلزام بما لم يأمر به الله.

نماذج تطبيقية لموقف الإسلام من الحريات:

أولًا: حُرِّيَّة الإرادة:

الإرادة هي المصدر الأساسي للحُرِّيَّة؛ فإن كانت الإرادة حرة فإنه يحصل بها الاختيار، ولا تكون حرة إلا إذا تعلقت بخالقها.

وحُرِّيَّة الإرادة تتحقق بأمرين، وهما:

١- التوحيد الإرادي (توحيد العبادة):

فيجب إفراد الله وحده بالعبادة وعدم الإشراك به، **وتلك من مسلمات العقيدة** دلت عليه العقول السليمة والفطر المستقيمة، وهي الحكمة من خلق الإنسان، قال تعالى: (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ) (الذاريات: ٥٦)، ولأجل ذلك أرسل الله الرسل وأنزل الكتب، قال تعالى: (وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ) (النحل: ٣٦)، وأساس هذه العبودية يكون بتعلق إرادة الإنسان للخالق وحده؛ ولذلك حذّر الله تعالى من الشرك وبيّن خطورته، قال تعالى: (إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ) (النساء: ٤٨، ١١٦)، وقال: (إِنَّهُ مَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ) (المائدة: ٧٢).

فقد حرر الإسلامُ الإنسانَ من العبودية لأيِّ مخلوق، وسدّ الطرق الموصلة للشرك، ومنها:

١- الغلو في الصالحين: قال تعالى:(قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَاتَغْلُوا فِي دِينِكُمْ) (المائدة:٧٧)، وبيّن أن الصالحين يعبدونه وحده، فقال: (أُولَٰئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا) (الإسراء:٥٧)، وقال النبي صلى الله عليه وسلم: (لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مريم، فإنما أنا عبد، فقولوا: عبد الله ورسوله)[١].

٢- التحذير من بناء القبب والمساجد على القبور: قال النبي صلى الله عليه وسلم: (لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد)[٢] ، وأمر بتسوية البارز فوق القبور،

---

[١] رواه البخاري (رقم ٣٤٤٥)، (٦/٤٧٨الفتح)، ومسلم (٥/١٦٩١).

[٢] رواه البخاري (رقم ٤٤٤٣)، (٨/١٤٠الفتح)، ومسلم (رقم ٥٣١ (١:٣٧٧).

كما في حديث أبي الهياج الأسدي قال: قال لي علي بن أبي طالب (رضي الله عنه): (ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أن لا تدع تمثالًا إلا طمسته، ولا قبرًا مشرفًا إلا سويته)[١].

٣- النهي عن تعظيم القبور: قال (صلى الله عليه وسلم): (لا تصلوا إلى القبور ولا تجلسوا عليها)[٢] ، ونهى أن يجصَّص القبر، وأن يُقعد عليه، وأن يُبنى عليه[٣].

٤- النهي عن تعظيم الإنسان وإنزاله فوق منزلته: قال (صلى الله عليه وسلم): (من سرّه أن يتمثل له الرجال قيامًا فليتبوأ مقعده من النار)[٤] ، وجاء النهي عن طاعة المخلوق في معصية الله، قال تعالى: (اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ) (التوبة: ٣١)، وبيّن النبي (صلى الله عليه وسلم) ذلك في جوابه لعدي بن حاتم (رضي الله عنه) عندما قال له: إننا لا نعبدهم فقال: (ألا يحلون لكم الحرام فتتبعونهم، ويحرمون عليكم الحلال فتتبعونهم) قال: بلى، قال: (فتلك عبادتهم)[٥].

٥- ومنع الإسلام تتبع آثار الأنبياء فضلًا عن الأولياء والصالحين للتبرك بها أو التعبد عندها، كما منع من التقليد الأعمى للآباء والأجداد الذي يمنع من الاعتقاد الصحيح، قال تعالى: (وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلا يَهْتَدُونَ) (البقرة: ١٧٠)، ونهى عن الخضوع للهوى وشهوات النفس، قال تعالى: (فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ) (ص:٢٦)، وحرَّر العقول من الخرافات، قال تعالى: (إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا) (النجم: ٢٨).

٢- حُرِّيَّة الاختيار (القضاء والقدر):

الله تعالى خالق كل شيء، قال تعالى: (اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ) (الزمر: ٦٢)، وخالق أفعال العباد، قال تعالى: (وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ) (الصافات:٩٦)،

---

(١) رواه مسلم (رقم ٩٦٩)، (٢/٦٦٦).
(٢) رواه مسلم (رقم ٩٧٢، ٣٧٥).
(٣) رواه مسلم (رقم ٩٤/٩٧٠).
(٤) رواه الترمذي (رقم ٢٧٥٥)، (٥/٩٠).
(٥) رواه الترمذي (رقم ٣٠٩٥)، (٥/٢٥٩).

وخلقه تعالى لأفعال العباد لا يمنع من إثباتِ قدرة وإرادة حرَّة للعبد تؤثِّر في وجود مقدورها، فتأثير قدرة العبد وإرادته ليس تأثيرًا مستقلًّا، بل هو تبع لقدرة الله ومشيئته، قال تعالى: (وَمَا تَشَاءُونَ إِلا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ) (التكوير: ٢٩)، وإثبات تأثير قدرة وإرادة العبد هو على وجه السببية، فكما نثبت تأثير الأسباب في مسبباتها نثبت تأثير إرادة وقدرة العبد في فعله.

فأهدى المناهج العقدية هو منهج أهل السنة والجماعة المأخوذ من الوحيين: فهم لا ينكرون الأسباب بما فيها إرادة الإنسان الحرة، فمنها من لا يتم إيمان العبد إلا به كإفراد الله بالعبادة، ومنها أمور ضرورية كالماء والطعام.

أما الأشاعرة والماتريدية فقد أثبتوا قدرة الإنسان وإرادته اسمًا وأنكروها حقيقة، وأما **المعتزلة** فقالوا بحُرِّيَّة الإنسان، لكنهم أشركوه مع الله تعالى في الخلق، وهذا فعل المتأخرين منهم، بينما المتقدمون منهم لم يصفوا الإنسان بالخلق لقرب عهدهم بالسلف.

ثانيًا: الحُرِّيَّة السِّياسية:

الحكم في الإسلام مُؤَسَّس على الحُرِّيَّة الشرعيَّة، وهو وسيلة لتطبيق شرع الله، وتحقيق العبودية له، وتحرير الإنسان من الاستعباد لغير الله، والحاكم ليس معصومًا لا يُرَد قوله وفعله، **بل هو وكيل عن الأمة في سياستها بما يحقق مصالحها، ويدرأ عنها المفاسد.**

فالتعارض بين الحكم القائم على الإسلام غير ممكن مع الحُرِّيَّة الشرعيَّة، وإنما يحصل التعارض من سوء الفهم أو التطبيق، فالظلم وتقييد حُرِّيَّة الإنسان ليس من الإسلام، وأيضًا فالحُرِّيَّة المقتضية لنشر الإلحاد وفعل المعاصي لا تعدُّ حُرِّيَّة بل هي عبادة للشيطان.

أصول الحُرِّيَّة في الحكم:

أولًا: إقامة العدل ونفي الظلم:

العدل هو وضع الأمور في مكانها الصحيح، والظلم عكس ذلك، قال تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ) (النحل: ٩٠)، وقال: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا

حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ) (النساء: ٥٨)، وفي الحديث: (يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرمًا فلا تظالموا)[١] ، والنصوص في ذلك كثيرة.

ومن العدل: تحكيم شريعة الله في الناس، وإعطاء الأفراد حرياتهم، واستقلال القضاء، وأن المتهم بريء حتى تَثبُت إدانته، والتساوي أمام القضاء، وإعطاء الناس حقوقهم كالحق التعلُّمي والملكية والعمل، والحفاظ على حرمات الناس وأموالهم وأعراضهم، وغير ذلك.

ثانيًا: اختيار الحاكم:

اختيار الحاكم هو عقد بين الأمة والحاكم: فالحكم ليس حقًّا موروثًا لأحد، بل هو اختيار حرٌّ من الأمة؛ ولهذا عقد الصحابة الإمامة بعد وفاة الرسول (صلى الله عليه وسلم) لأبي بكر الصديق (رضي الله عنه).

وكل عقد في الشريعة لا بد فيه من الرضا، ولا يصح فيه الإكراه، فتعيين الإمام هو اختيار الأمة بإرادتها ورضاها، والاختيار يعني الحُرِّيَّة؛ لأنه ينتفي مع وجود الإكراه.

ثالثًا: الشورى الملزمة للحاكم:

الشورى من حقوق الأمة، وهي تتضمن اختيارهم للإمام ابتداءً، والصدور عن رأي أغلبيتهم بعد توليته، والغرض الأساسي من الشورى هو الوصول لأفضل السبل لتحقيق المقاصد الشرعيَّة، فهي تمنع من استبداد الإمام واستقلاله التام عن الأمة في تقرير مصالحها، فهي واجبة على الإمام أن يشاور أهل الحل والعقد من الأمة فيما يتعلق بالأمور المصيرية والمصالح العامة، أما في الأمور العاديّة فإن تنصيبه إمامًا يدل على تفويضه في ذلك.

ودليل مشروعية الشورى: قوله تعالى: (وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ) (آل عمران: ١٥٩)، وقوله تعالى: (وَأَمْرُهُمْ شورى بَيْنَهُمْ) (الشورى: ٣٨)، وفي حديث عبد الرحمن بن غُنْم (رضي الله عنه) أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال لأبي بكر وعمر (رضي الله عنهما): (لو أنكما تتفقان على أمرٍ واحد ما عصيتكما في مشورة أبدا)[٢].

---

[١] رواه البخاري (برقم ٤٨٢٦)، مسلم (رقم ٢٢٤٦).

[٢] رواه أسد بن موسى في فضائل الصحابة، والفسوي في المعرفة والتاريخ، قال الحافظ: (بسند لا بأس به)، انظر: الفتح (٣٥٢/١٣).

والشورى لا تتحقق إلا بتوفير الحُرِّيَّة؛ بحيث يعبّر كل عضو من أعضاء مجلس الشورى عن رأيه بحُرِّيَّة تامة.

رابعًا: مراقبة الحاكم وتقويمه:

وهي من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فهي من أصول الدين، قال (صلى الله عليه وسلم): (والذي نفسي بيده لتأمرُنَّ بالمعروف، ولتنهوُنَّ عن المنكر، أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقابًا منه، ثم تدعونه فلا يستجاب لكم)[١].

وهذا الأساس عمل به الصحابة الكرام، ففي أول خطبة لأبي بكر (رضي الله عنه) بعد توليه الإمامة، قال: (لقد وليت عليكم ولست بخيركم، إن أحسنت فأعينوني، وإن أسأت فقوِّموني)[٢] ، وقال عمر بن الخطاب (رضي الله عنه): (إذا رأيتم فيَّ اعوجاجًا فقوِّموني)[٣]

ومراقبة الإمام وتقويمه لا تتم إلا بحُرِّيَّة تامة دون إكراه، وهي لا تنافي السمع والطاعة؛ لأنهما مقيدان بالشريعة، فلا طاعة له في معصية الله تعالى.

أما الفرق بين الإمامة في الإسلام والدِّيمقراطيَّة فيعود إلى المنطلق الأساسي لكل منهما:

فالمنطلق الديمقراطي منطلق مادي معزول عن الدين والقيم والأخلاق، ويعتمد على العقل البشري القاصر.

بينما الإمامة في الإسلام فتنطلق من ربانية التشريع الرباني الحكيم.

فدعوى أنهما متوافقان محاولة باطلة تهدف للقرن بينهما؛ لأن من يفعل ذلك يعتبره ثناءً على الإسلام وإبرازًا لقيمه الحضارية، فترتب على هذه المقارنات سلبيات كثيرة، منها:

١- تغيير المفاهيم الشرعيَّة، ولا يصح مقارنتها مع المفاهيم الجاهلية لوجود أدنى شبه بينهما؛ لأنه ما من أفكار أو عقائد إلا ويوجد بعض أمثلة التشابه بينهما، وذلك لا يدل على اتفاقهما.

---

[١] رواه الترمذي في السنن (رقم ٢١٦٩)، (٤٦٨/٤)، وأحمد في المسند (٣٨٨/٥).

[٢] تاريخ الطبري (٢٠٣/٣).

[٣] تاريخ الخلفاء (ص١٣٠).

٢- استعمال المصطلحات في غير مكانها: وهو يؤدي للتضليل عن حقيقة معاني تلك المصطلحات، فمثلًا: دعوى أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يوافق معنى (المعارضة) في العمليَّة الدِّيمقراطيَّة دعوى باطلة؛ لأن المعارضة تسعى للوصول للسلطة مهما كان الحكم صالحًا، بينما النهي عن المنكر مرتبط بفساد الحكم وانحرافه.

٣- الاستدلال الخاطئ بالنصوص الشرعيَّة على مفاهيم الدِّيمقراطيَّة: كالاستدلال بوجود الخوارج على جواز المعارضة السِّياسيَّة المسلَّحة، مع أن فعل الخوارج ليس حجة، وعلي بن أبي طالب (رضي الله عنه) لم يثبت أنه أذن لهم في مقالاتهم الضالة بل أنكر عليهم.

فالدِّيمقراطيَّة صنعة بشرية لا يجوز أن تقارن بالمنهج الرباني في الحكم، أما الآليات وكذلك الأساليب الإجرائية فهي محل اجتهاد؛ لأنها ترجع إلى حاجة الإنسان.

ثالثًا: الحُرِّيَّة الاقتصاديَّة:

فالأصل في المعاملات الإباحة: فالإنسان حرٌّ في تملكه وتصرفه في ماله، ولا يجوز الاعتداء عليه ما دام أن كسبه وتصرفه متفقٌ مع الشريعة؛ ولذلك فالضرائب ليس لها أصل في الشرع؛ لأنها ظلم وتدخُّلٌ في أموال الناس دون رضاهم.

ومما يؤكِّد حُرِّيَّة السوق حديث أنس بن مالك (رضي الله عنه) قال: قال الناس: يا رسول الله غلا السعر، فسعِّر لنا، فقال الرسول (صلى الله عليه وسلم): (إن الله هو المسعر القابض الباسط الرازق، وإني لأرجو أن ألقى الله وليس أحد منكم يطالبني بمظلمة من دم أو مال)[1].

والمنهج الإسلامي يمنع تدخل الدولة لتحديد السعر، كما يمنع التجار من التلاعب بالسعر بأنواع الاحتكارات والتدليس، فهو بذلك مخالف لليبرالية سواء الكلاسيكية أو الاجتماعيَّة.

وفي القواعد الفقهية ما يدل على احترام ملكية الإنسان، وبطلان التصرف في ملكه بغير إذنه، كقاعدة: (الأمر بالتصرف في ملك الغير باطل)، وقاعدة: (لا يجوز لأحد أن

---

[1] رواه أبو داود (رقم ٣٤٥١)، (٣/٧٣١)، والترمذي (رقم ١٣١٤)، (٣/٦٥-٦٠٦).

يتصرف في ملك الغير بلا إذنه)، وقاعدة: (لا يجوز لأحد أن يأخذ مال أحد بلا سبب شرعي)[١].

ومن أشمل الآيات الواردة في بيان منهج الإسلام في الاقتصاد قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ وَلاَ تَقْتُلُواْ أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا (٢٩) وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللّهِ يَسِيرًا) (النساء: ٢٩-٣٠)، وقوله تعالى: (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا جَزَاء بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِّنَ اللّهِ وَاللّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) (المائدة: ٣٨)، فالآيات تدل على الحُرِّيَّة الاقتصاديَّة، وتُبيّن أن شرط صحة المعاملات هو (الرضى)، وتحريم أكل أموال الناس بالباطل، وهو يشمل الغصب، والسرقة، والقمار، والربا وغيرها.

تدخل الدولة في الاقتصاد:

الأصل هو حُرِّيَّة الناس فيما يملكون، وفي معاملاتهم في حدود الشرع، ولكن هذا لا يمنع من تدخل الدولة أحيانًا لتحقيق مصلحة شرعية؛ فـ**الدور الأساسي للدولة في الاقتصاد هو مراقبة النشاط الاقتصادي**، وتصحيح المخالفات الشرعيَّة فيه؛ كالاحتكارات، والبيوع المحرمة، والتلاعب بالأسعار، فهي تُقيّد البائع عن البيوع المحرمة، واستغلال قوة رأس المال للإضرار بالفقراء أو خداعهم، **وضابط هذا التدخل هو مراعاة المصالح ودرء المفاسد**، وهذه التدخلات المصلحية ليست ثابتة بل تختلف من مكان أو زمان لآخر حسب المصلحة، وهي تعود للقاعدة شرعية: (التصرف على الرعية منوط بالمصلحة).

وهنا مسألتان مهمتان تؤكدان جانب الحُرِّيَّة الشرعيَّة بصورة متوازنة، وهما:

١- تقييد ولي الأمر للمباح:

أمر الله تعالى بطاعة ولي الأمر، قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ) (النساء: ٥٩)، **وهذه الطاعة ليست مطلقة بل مقيدة**

---

[١] انظر هذه القواعد وشرحها في: شرح القواعد الفقهية (ص٤٥٩-٤٦٦).

بالمعروف، قال النبي (صلى الله عليه وسلم): (إنما الطاعة في المعروف)[١] ، وقال: (لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق)[٢] ، **ومعنى ذلك**: أنهم إذا أمروا بطاعة الله الواجبة أو المستحبة أو قيَّدوا مباحًا لمصلحة شرعية عامة معتبرة فطاعتهم حينئذ واجبة، أما إذا قيَّدوا المباح لرغبةٍ خاصةٍ أو لمصلحةٍ موهومةٍ فهنا لا تجب طاعتهم.

٢- دعم الدولة للفقراء والمحتاجين:

جاء الإسلام بتوزيع الثروة المالية بالعدل: بحيث يتداول المال بين أفراد المجتمع ولا يكون مسيطرًا عليه من قبل رجال المال، قال تعالى: (كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ) (الحشر:٧)؛ ولهذا فإن الإسلام قرَّر التكافل الاجتماعي من خلال الأمر بالزكاة والصدقة وتفقد الجار وصلة الرحم، وقد بيّن ذلك النبي (صلى الله عليه وسلم) في قوله: (من ترك مالًا فلورثته، ومن ترك كلًا وعيالًا فإليّ وعليّ)[٣] ، ولكل مسلم حق في بيت مال المسلمين؛ لأنه حقٌّ عامٌّ للمسلمين، ويجب التصرف فيه حسب مصالحهم، وليس خاصًّا للحاكم.

رابعًا: حُرِّيَّة التعبير عن الرأي:

تعتبر حُرِّيَّة التعبير عن الرأي من الواجبات الشرعيَّة: فكثير من تلك الواجبات لا تتم إلا بها: كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والقضاء والفتيا، والشورى والنصيحة وغيرها، وانعدام هذه الحُرِّيَّة يترتب عليه انعدام تلك الواجبات؛ مما يوصل للانحراف في الدين، وتعطيل العبادة التي أمر الله بها، وخراب الدنيا، وتعطيل الإبداع والاختراع المفيد.

ولكن هذه الحُرِّيَّة ليست مطلقة، بل هي منضبطة بالضوابط الشرعيَّة، وهي:

الضابط الأول: أن يكون الرأي مشروعًا:

والمصدر في معرفة المشروع من غيره هو (الوحي)، والرأي المشروع نوعان:

١- الرأي في القضايا الشرعيَّة:

---

[١] رواه البخاري (رقم ٧١٤٥)، (١٣/١٣٠)، ومسلم (رقم ١٨٤٠)

[٢] رواه الطبراني في المعجم الكبير وعزاه له السيوطي في جمع الجوامع (١/٩١٣) في الجزء المفقود (٢١)، والبغوي في شرح السنة (رقم ٢٤٥٥)، (١٠/٤٤).

[٣] رواه البخاري (رقم ٦٧٦٣)، (١٢/٤٩)، ومسلم (٣/١٢٣٨).

قسّم الإمام ابن القيم الرأي في القضايا الشرعيَّة إلى ثلاثة أقسام، وهم:

الأول: الرأي الصحيح: وهو أنواع:

- رأي الصحابة: فهم أفقه الأمة وأبرهم قلوبًا وأتمهم إدراكًا، والفرق بينهم وبين من بعدهم في ذلك كالفرق بينهم وبينهم في الفضل، فرأي الصحابي إذا انتشر ولم يُعرف له مخالف فإنه يكون إجماعًا إذا لم يكن الساكت منهم ساخطًا، فرأي الصحابي مُقدَّم على رأي غيره؛ لأنه أعرف بمقاصد الرسول صلى الله عليه وسلم لمقابلته له، ورؤيته لأفعاله، وتصرفاته.

- الرأي الذي يفسر النصوص، ويبين وجه الدلالة منها، ويسهل طريق الاستنباط منها: فهو فهمٌ يخص الله به من يشاء من عباده.

- الاجتهاد الجماعي: وهو الذي تواطأت عليه الأمة، وتلقاه خلفهم عن سلفهم، وهذا الاجتهاد ليس في مسألة منصوص عليها؛ لأن العبرة بالنص، ولكنه اجتهاد ومشورة في أمر لا نص فيه، تتفق فيه آراء المجتهدين.

- الاجتهاد بعد الاستقصاء للكتاب والسنة وآراء الصحابة: ويعتمد على قواعد الشريعة.

الثاني: الرأي الباطل: وهو أنواع أيضا:

- الرأي المخالف للنص.

- الكلام في الدين بغير علم، والتفريط في معرفة النصوص وفهمها، قال تعالى: (وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا) (الإسراء: ٣٦).

- الرأي المبتدع كتأويل الصفات، ونفي القدر، وبدع القبور ونحوها.

- القول في الأحكام بالاستحسان والظنون والقياسات المنافية للنص ونحوها.

الثالث: الرأي موضع الاشتباه: ويكون في مسألة لا يجد لها ما يدل عليها من النصوص، وأقوال الصحابة، ولم يتبين دخولها ضمن أصول الشريعة: فيجتهد فيها، وهذا النوع لا يتعدى فيه الضرورة.

٢- الرأي في الأمور الدنيوية:

وهذا النوع يُنمّي الإبداع والتفكير إذا كان في إطار التأمل والنظر، أما إذا كان على سبيل الجزم فيشترط فيه الخبرة التامة، فيحرم الكلام بغير علم، ويدخل في ذلك النهي عن الغش والخداع والكذب، وادعاء الطب من غير الطبيب، وكل من ادعى معرفةً بأمر وهو جاهل به فإنه يضمن ما يترتب عليه من إتلاف.

الضابط الثاني: امتلاك أهلية الرأي:

وشروط الأهلية في التعبير عن الرأي في القضايا الشرعيَّة بينها العلماء في شروط الفتيا وهي: الإسلام والتكليف والعدالة والاجتهاد وقوة الفهم؛ فلا يُقبل رأي الزنديق، وأتباع المذاهب المنحرفة، والفاسق، ومن ليس عنده علم كاف كالعوام، والمبتدئين.

أما أهلية الرأي في الأمور الدنيوية فيشترط لها: التكليف والخبرة والصدق؛ فلا يُقبل رأي المجنون ولا الصغير ولا الكذاب، أما الكافر الذي يغلب على الظن صدقه فيُقبل رأيه في الأمور الدنيوية، وخاصة إن اشتدت الحاجة لذلك.

الضابط الثالث: مراعاة ما يؤول إليه الرأي:

فلا بد أن يراعي صاحب الرأي النتائج المترتبة على رأيه من حيث المصالح والمفاسد، فقد يكون الرأي صحيحًا في ذاته، ولكن يترتب على التعبير به في بعض الظروف زوال مصلحة أو جلب مفسدة.

ويدخل في اعتبار المآل (قاعدة سدّ الذرائع)، وهي أن يكون الأصل في القول أو العمل الجواز، ولكنه ذريعةٌ لمحرمٍ ومآله غير جائز فيُنهى عنه لذلك، وقاعدة (رفع الحرج) فغالبها سماح في عمل غير مشروع في الأصل لما يؤول إليه من الرفق المشروع[١].

والأدلة على ذلك كثير، ومنها قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ (الأنعام: ١٠٨)، فيدل على النهي عن إعلان الرأي وإن كان فيه مصلحة إذا كان سيترتب عليه مفسدة أعظم، وفي حديث قتل المنافقين قال (صلى الله عليه وسلم): (أخاف أن يتحدث الناس أن محمدًا يقتل أصحابه)[٢].

---

(١) انظر: الموافقات (٥/١٨١-١٨٢)، وإعلام الموقعين (٣/١٢٦٩).

(٢) رواه البخاري (رقم ٣٥١٨) (٦/٦٣١).

الضابط الرابع: أن تكون وسيلة التعبير عن الرأي مشروعة:

في الشريعة الإسلاميَّة الغاية لا تبرر الوسيلة: وهناك جملة من القواعد الشرعيَّة في الوسائل لها ارتباط بحُرِّيَّة الرأي، وهي قيود على هذه الحُرِّيَّة، وكذلك إثبات لأهميتها، ومنها:

-قاعدة (الوسائل لها أحكام المقاصد): فالرأي الواجب تكون وسيلته التي لا يتم إلا بها واجبة، وهكذا المندوب والمباح، والرأي المحرم والمكروه تكون وسيلته كذلك.

-قاعدة (مراعاة المقاصد أولى من مراعاة الوسائل): فإن ترتب على التعبير عن الرأي إخلال بمقصد شرعي، فإنه لا يقبل.

خامسًا: حُرِّيَّة الاعتقاد:

ويمكن توضيح معناها في الإسلام بأمرين، وهما:

أولًا: تحرير الاعتقاد من التقاليد والأهواء:

وتعني حُرِّيَّة اختيار الإنسان للحقائق اختيارًا صحيحًا دون تقييد من العادات والتقاليد، أو اتباع الآباء والأجداد، والهوى، أو الخرافات والأساطير، فقد جاء الإسلام بتوجيه الإنسان إلى التجرد من هذه الصوارف في طلبه للحق، قال تعالى: (قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَادَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِكُمْ مِنْ جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ) (سبأ: ٤٦)، فالآية تُوضِّح الطريق الموصل لصحة النبوة، وهي القيام لله بلا هوى ولا عصبية، كما بيّن الله تعالى أثر التقليد وأثر اتباع الهوى في الانحراف عن الحق، قال تعالى: (وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ) (البقرة: ١٧٠)، وقال تعالى: (أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَٰهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ) (الجاثية: ٢٣).

ثانيًا: عدم الإكراه على اعتناق الإسلام:

دلت النصوص الشرعيَّة على أن هذا الدين حق ورحمة للعالمين، ويمتلك البراهين الدالة على صحته؛ ولهذا فلا إجبار على اعتناقه، قال تعالى: (لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ) (البقرة: ٢٥٦)، وقال تعالى: (أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ) (يونس: ٩٩)، **وإنما شُرع الجهاد لإزالة الموانع التي تصد الناس عن قبول هذا الدين،** وشُرع قتال الكفار إلى أن يستسلموا ويعطوا الجزية، فإن أعطَوها فلا مانع من بقائهم على دينهم دون أن

يقوموا بالدعوة إليه، قال تعالى: (قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ) (التوبة: ٢٩)، وقد أخذ الرسول (صلى الله عليه وسلم) الجزية من أهل الكتاب ومن المجوس، وهذا يدل على جواز أخذها من عموم المشركين، فلا فرق بين عُبَّاد النار وعُبَّاد الأصنام، فجميع الكفار يجوز أخذ الجزية منهم، وإقرارهم على دينهم، وفق أحكام الذمة إذا لم ينقضوا العهد بالدعوة لدينهم، أو التجسس على المسلمين لصالح المشركين، أو الزنى بمسلمة، أو سب الرسول (صلى الله عليه وسلم) أو غير ذلك[١].

أما الخروج من الإسلام بعد دخوله فالحكم مختلف: ففيه حد الرّدّة، وقد أجمع العلماء أن المرتد حده القتل، ومستندهم في ذلك قوله تعالى:

(وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ نْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٍ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ) (البقرة: ٢١٧)، فقوله تعالى: (فيمت) جاء العطف بالفاء المفيدة للترتيب والتعقيب، فهو يدل على أن الموت يقع عقب الارتداد، وقد عُلم أن معظم المرتدين لا تحصل آجالهم عقب ارتدادهم، فيعلم السامع حينئذٍ أن المرتد يُعاقب بالموت عقوبةً شرعيةً، وهي إشارة إلى وجوب قتل المرتد[٢]، وفي الحديث: (لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والثيب الزاني، والتارك لدينه المفارق للجماعة)[٣] ، وحديث: (من بدّل دينه فاقتلوه)[٤] ، وقاتَل أبو بكر (رضي الله عنه) المرتدين.

وهذا الحد لا يصادم حُرّيَّة الاعتقاد؛ لأنه قبل دخول الإسلام لم يلزم به، أما بعد دخوله فيه ومعرفته به فإن من حماية الدين وصيانته عن العبث إقامةُ عقوبةِ الرّدّة، حتى لا يصبح الدين لعبًا للعابثين، وخاصة من يُضمِرون الشرَّ بالتهوين بأمر الدِّين بالدخول فيه ثم

---

[١] انظر: أحكام أهل الذمة (ص٧١٣-٧١٤-٧٦٠-٧٩٠-٨٢٠).

[٢] انظر: التحرير والتنوير (٢/٣٣٣-٣٣٧).

[٣] رواه البخاري (رقم ٦٨٧٨) (١٢/٢٠٩ الفتح)، ومسلم (رقم ١٦٧٦).

[٤] رواه البخاري (رقم ٣٠١٧)، (٦/١٧٣ الفتح).

الخروج منه، وهي خطة يهودية، قال تعالى: (وَقَالَت طَّائِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمِنُوا بِالَّذِي أُنزِلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَجْهَ النَّهَارِ وَاكْفُرُوا آخِرَهُ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ) (آل عمران: ٧٢).

وقد أنكر بعضُ من تأثر بالمفهوم اللّيبراليّ (حدَّ الرّدَّة)، وقالوا: أن هذا الحد يصادم حُرِّيَّة الاعتقاد، وهي حُرِّيَّة ثابتة بالقرآن، وأنه خبر آحاد لا يجوز أن يعارض القرآن، وأنه حدٌّ تعزيريٌّ مرجعه للحاكم، يحكم فيه بحسب الظروف، فهو عقوبة سياسية لا دينية.

وهذا تصورٌ باطلٌ؛ **فإن حدَّ الرّدَّة ليس عقوبةً تعزيزيَّةً بل هو من الحدود الثابتة**، ودعوى أنه يصادم حُرِّيَّة الاعتقاد باطلة، فالحُرِّيَّة ثابتة قبل الدخول في الإسلام إذا أعطى الجزية، أما الخروج منه فليس داخلًا في الآية (لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ)؛ لأنها عامة مخصوصة بهذا الحد الثابت، وأما دعوى أنه ثابت بخبر آحاد، فالله تعالى أمر باتباع نبيه (صلى الله عليه وسلم) فقال: (وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا) (الحشر: ٧) وقال: (وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ) (آل عمران: ١٣٢)، وغيرها من الآيات الموجبة لطاعة الرسول (صلى الله عليه وسلم).

مركز التأصيل للدراسات والبحوث
Taseel Center for Studies & Research

❖ الفصل الثاني: الحكم الشرعي في اللِّيبراليَّة:

تمهيد:

نبدأ بمقدمة تبين (حقيقة دين الإسلام):

الإسلام هو: الخضوع لله بتوحيده وطاعته وقبول ما أنزله: قال تعالى: (وَمَن يُسْلِمْ وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ وَإِلَى اللَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ) (لقمان:٢٢)، وقال تعالى: (فَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ فَلَهُ أَسْلِمُوا وَبَشِّرِ الْمُخْبِتِينَ) (الحج: ٣٤)، وقال تعالى: (بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِندَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ) (البقرة: ١١٢) وغيرها آيات كثيرة، ووصف الله كل الأنبياء بالإسلام لاتفاقهم في الخضوع لله تعالى، ولا يتم إسلام العبد إلا بتجريد التوحيد لله تعالى وحده.

وتوحيد الله تعالى له جانبان مهمان، وهما:

الأول: توحيد المعرفة والإثبات:

وتعني إفراد الله تعالى في ربوبيته وأسمائه وصفاته، بأن يعتقد أنه خالقه ورازقه ومدبر أموره، قال تعالى: (أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ) (الأعراف: ٥٤)، وقال: (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ) (فاطر: ٣)، وقال: (هُوَ اللَّهُ الَّذِي لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ (٢٢) هُوَ اللَّهُ الَّذِي لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ (٢٣) هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) (الحشر: ٢٢-٢٤) وغيرها آيات كثيرة.

ويدخل في ذلك الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر، وغيرها من الإيمان بالأمور الغيبية، والإقرار بما شرعه الله وأمر به ونهى عنه.

الثاني: توحيد القصد والطلب:

وهذا التوحيد هو معنى (لا إله إلا الله) وهو حقيقة مركبة من ركنين، وهما:

١- إفراد الله بالعبادة:

العبادة: اسم جامع لما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة، وتشمل سائر أعمال الإنسان، وأعمال قلبه كالمحبة، والإخلاص، والتوكل، والالتجاء، وغيرها، وأعمال الجوارح كالصلاة، والتشريع، والطاعة وغيرها، قال تعالى: (قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللهَ مُخْلِصاً لَهُ الدِّينَ) (الزمر:١١)، وقال: (أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ) (الزمر:٣) وغيرها.

٢- البراءة من الشرك وأهله:

وتعني ترك الشرك، واعتقاد بطلانه، وبغضه، وبغض أهله وعداوتهم، قال تعالى: (فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لا انفِصَامَ لَهَا) (البقرة: ٢٥٦)، وقال النبي (صلى الله عليه وسلم): (من قال لا إله إلا الله، وكفر بما يُعبد من دون الله حرم ماله ودمه، وحسابه على الله)[1]، **فبيّن الحديث أنه لا يكفي التلفُّظُ بالتوحيد فقط ليحرم ماله ودمه، بل لا بد معه من الكفر بما يُعبد من دون الله.**

والطاغوت هو: كل ما عُبد من دون الله وهو راضٍ، وهم كثير، ورؤوسهم خمسة[٢]:

الأول: الشيطان الداعي لعبادة غير الله، قال تعالى: (أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ) (يس: ٦٠)

الثاني: الحاكم الجائر المغير لأحكام الله، قال تعالى: (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُم ضَلَالًا بَعِيدًا) (النساء: ٦٠).

الثالث: الذي يحكم بغير ما أنزل الله، قال تعالى: (وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ) (المائدة: ٤٤).

---

[1] رواه مسلم (رقم ٢٣).

[٢] هم من تحرير الشيخ محمد بن عبد الوهاب لأقوال العلماء في الطاغوت، انظر: جامع البيان (٣/١٩-٢١).

الرابع: الذي يدّعي علم الغيب من دون الله، قال تعالى: (عَالِمُ الْغَيْبِ فَلا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا (٢٦) إِلا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا) (الجن: ٢٦-٢٧).

الخامس: الذي يُعبد من دون الله وهو راضٍ بذلك، قال تعالى: (وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّيٓ إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ كَذَٰلِكَ نَجْزِي ٱلظَّٰلِمِينَ) (الأنبياء: ٢٩).

كما يدخل في ذلك بغض المشركين، وعدم موالاتهم ولو كانوا من الأقربين، قال تعالى: (لَّا تَجِدُ قَوما يُؤمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَومِ ٱلأخِرِ يُوَآدُّونَ مَنۡ حَادَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوۡ كَانُوا آبَاءَهُمۡ أَوۡ أَبۡنَاءَهُمۡ أَوۡ أَوۡ إِخۡوَانَهُمۡ أَوۡ عَشِيرَتَهُمۡ أُولَٰئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الۡإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنۡهُ وَيُدۡخِلُهُمۡ جَنَّاتٍ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا الۡأَنۡهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُوا عَنۡهُ أُولَٰئِكَ حِزۡبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزۡبَ اللَّهِ هُمُ الۡمُفۡلِحُونَ) (المجادلة: ٢٢)، وقال: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمۡ أَوۡلِيَاءَ تُلۡقُونَ إِلَيۡهِم بِالۡمَوَدَّةِ وَقَدۡ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُم مِّنَ الحق) (الممتحنة:١) وغيرها، فهو حقيقة الولاء والبراء، ولا يتم الإسلام إلا به.

ومما تقدم يتبين أنه لا يمكن أن تتفق اللّيبراليَّة مع الإسلام، وتوضيح ذلك فيما يلي:

Taseel Center for Studies & Research

أولًا: نواقض الإيمان في اللّيبراليَّة:

فاللّيبراليَّة دعوة إلى الإلحاد ورفض الأديان، ولا تعترف بهيمنة الدين على الحياة الإنسانيَّة، فأساسها قائم على تعظيم العقل الإنساني، وتحريره من قيود الدين والأخلاق.

أنواع الكفر في الليبراليَّة:

هنا سنذكر بعضًا من أنواع الكفر والشرك الواقعة في اللّيبراليَّة:

١- كفر الاستحلال:

ويعني: الاعتقاد في المحرمات أنها مباحة، مع علمه بأن الله حرمها، وقد أجمع العلماء أن المستحل لما حرمه الله من المعلوم من الدين بالضرورة ومتواتر هو كافر خارج من الدين.

ولا فرق إن كانت المعصية صغيرة أو كبيرة إذا ثبت كونها معصية، فضابط الأمر المستحَل أن يكون أمرًا ظاهرًا متواترًا لا خلاف فيه ولا شبهة: كتحريم الزنا والربا والخمر وغيرها.

وسبب كفر المستحِل: التكذيب أو العناد، ولا يشترط أن يصرح بالتكذيب أو يعتقده؛ لأن الجحود في حد ذاته كفر، **وهذا النوع من الكفر موجود في اللِّيبراليَّة**؛ فمن مفاهيمها:

– **(منع التحريم) أو (منع المنع)**: فلا يمكن أن يجتمع الفكر اللِّيبراليّ مع التحريم الإلهي المقيد لحُرِّيَّة الفرد.

ومن بديهيات اللِّيبراليَّة: إباحة الربا وغيرها من البيوع المحرمة، وهي إباحة عقائدية، وليست مجرد ممارسات عملية، وهكذا الزنا والتبرج، والشذوذ الجنسي وغيرها.

مركز التأصيل للدراسات والبحوث
Taseel Center for Studies & Research

٢- كفر الشك:

الشك هو الريب وعدم اليقين، وعدم القطع بالصحة أو البطلان، أو الخطأ أو الصواب، ونحوه، ومن أساسيات الإسلام وجود اليقين في التوحيد والإيمان، قال تعالى: (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ) (الحجرات: ١٥)؛ **ولهذا جاء الشك وصفًا للمنافقين**، قال تعالى: (إِنَّمَا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَارْتَابَتْ قُلُوبُهُمْ فَهُمْ فِي رَيْبِهِمْ يَتَرَدَّدُونَ) (التوبة: ٤٥)، وفي الحديث: (أشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله لا يلقى الله بهما عبد غير شاك

فيهما إلا دخل الجنة)[١] ، وفي حديث أبي هريرة مرفوعًا: (من لقيت من وراء هذا الحائط يشهد أن لا إله إلا الله مستيقنًا بها قلبه فبشره بالجنة)[٢].

وهذا الكفر موجود في اللّيبراليَّة؛ فالحُرِّيَّة الفكريَّة تقتضي عدم الجزم بصحة أمر أو بطلانه؛ لأن الجزم يوصل للمصادرة لآراء الآخرين، **والفكر اللّيبراليّ لا يعتقد عقائد جازمة غير حق الفرد في الحُرِّيَّة؛** لأن كل عقيدة قابلة للتغيير، ومن حق الآخر أن يعتقد خلافها.

٣-كفر الإباء والامتناع:

الإباء هو عدم الانقياد والاستسلام لأمر الله وشرعه، ومن المعلوم أن الإيمان يتضمن أخبارًا تقتضي التصديق، وأوامر تقتضي الانقياد والتسليم، وقد قرر أهل العلم أن الطائفة الممتنعة عن التزام شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة المتواترة يجب قتالها، وأجمعوا على ذلك، كما فعل الصحابة مع الممتنعين عن أداء الزكاة.

والفكر اللّيبراليّ يُؤسِّس للامتناع عن شرائع الإسلام في مجال السياسة والاقتصاد، ومن ذلك امتناع الدول اللّيبراليَّة عن تطبيق الحدود والعقوبات الشرعيَّة، والامتناع عن تحريم الربا في البنوك والمؤسسات المالية، وغيرها.

Taseel Center for Studies & Research

٤- الحكم بغير ما أنزل الله:

الكفر الأكبر في الحكم بغير ما أنزل الله ثلاثة أنواع (واللّيبراليَّة تشتمل على الثلاثة) وهم:

الأول: استحلال الحكم بغير ما أنزل الله: وهو أمر متفق عليه، ويدخل فيه: جحود أحقية حكم الله ورسوله، أو اعتقاد أن حكم غير الرسول (صلى الله عليه وسلم) أحسن من

---

[١] رواه مسلم (رقم ١٣٧) (١/١٦٨ شرح النووي).

[٢] رواه مسلم (رقم ١٤٦) (١/١٨٠ شرح النووي).

حكمه، أو مثله، أو اعتقاد جواز الحكم بما يخالفه، أو اعتقاد أن حكم الله ورسوله لا يصلح للتطبيق في زمن الحداثة، أو أنه سبب التخلف، أو أن الإسلام لا يتضمن منهجًا للحكم، ونحو ذلك.

الثاني: التشريع المخالف لشرع الله تعالى: بتبديل الأحكام وتغييرها، ويدخل فيه من جعل لنفسه حق التشريع، أو وضع نظامًا وضعيًّا يحكم به غير الشريعة الإسلاميَّة.

الثالث: طاعة المبدلين مع علمهم أنهم خالفوا شريعة الله وحكمه.

٥- شرك القصد والإرادة:

كل عمل يقوم به الإنسان لا بد أن يكون أراده وقصده، وهذه الإرادة إن كانت لله فهذا هو التوحيد، وإن كانت لغير الله فهذا هو الشرك.

فمن اتبع هواه، وانصرف إلى الدنيا، فقد أصبح عبدًا لها، مشركًا في الألوهية، خالدًا في النار، قال تعالى: (مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لاَ يُبْخَسُونَ (١٥) أُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا فِيهَا وَبَاطِلٌ مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ) (هود: ١٥-١٦)، **وهذا الشرك ينطبق على اللِّيبراليَّة؛** لأنها اتباع للهوى والرغبة، وإيثار للدنيا، وهو ما نجده في الكلام حول الحُرِّيَّة الشخصية، أو التطبيقات الرَّأسماليَّة التي تدل على أن الباعث للعمل هو قصد الدنيا وإرادتها.

ويجب التفريق بين الاتباع الكامل للهوى الموجود في اللِّيبراليَّة، وبين اتباع العاصي لهواه وشهوته، فهو اتباع جزئي، فهو معترف بخطئِه ومعصيته.

ثانيًا: قوادح الأخلاق في اللِّيبراليَّة:

وسنشير لنماذج منها فيما يلي:

١- الأثرة (الأنانية):

وهي حب الذات، وهو خُلُق بغيض يتضمن البخل والشح، ويجلب الحقد والبغضاء، وهو من الأخلاق الملازمة لأصل اللِّيبراليَّة (الحُرِّيَّة الفرديَّة)؛ **وقد جعل الليبراليون الأنانية هي الطبيعة الحقيقية للإنسان؛** ولهذا احتيج إلى عقد اجتماعي؛ لأن هذه الطبيعة بدون عقد سوف تُدمِّر المجتمع، **كما ارتبطت العدالة عندهم بمصلحة الأقوى؛** فالبقاء للأقوى سواء كان

رجلَ أعمال، أو سياسيًّا، أو غير ذلك، **واعتبروا حب الذات (الأنانية) قوة دافعة للأفعال الإنسانيَّة**، وتدخل في سياق الحُرِّيَّة التلقائية غير المعروفة سلفًا، فالإنسان يسعى بأنانية لمصلحته الذاتية في حُرِّيَّة غير منظمة، والقانون ينظم هذه الأنانيات المتعارضة.

٢- اتباع الهوى:

الهوى هو ميل النفس إلى الشهوة، وهو يردي صاحبه؛ ولهذا وصف الله الكفار والمشركين باتباع أهوائهم، قال تعالى: (فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَالمين) (القصص: ٥٠)، وقال: (أُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ) (محمد: ١٦) وغيرها من الآيات، وكان من دعائه (صلى الله عليه وسلم): (اللهم إني أعوذ بك من منكرات الأخلاق والأعمال والأهواء)[١] ، وحذّر النبي (صلى الله عليه وسلم) من خطورة اتباع الهوى، فقال: (إن مما أخشى عليكم شهوات الغي في بطونكم وفروجكم ومضلات الهوى)[٢].

وهذا لا يعني كبت النفس عما تشتهيه من الرغبات المباحة في حدود الشرع والأخلاق والعقل، قال تعالى: (قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يوم القِيَامة) (الأعراف: ٣٢).

واللّيبراليَّة تسوق الفرد إلى اتباع هواه تحت مسمى الحُرِّيَّة الشخصية، وترى في اتباع المرء لهواه حقًّا أساسيًّا، لا يجوز ضبطه أو ترشيده؛ لأن ذلك اعتداء على حريته وتقييد لها.

٣- الظلم:

هو التصرف في حق الغير بغير حق، ووضع الشيء في غير موضعه، وتجاوز الحد المشروع، والشرك هو أعظم الظلم؛ لأنه وضع للألوهية في غير موضعها، قال تعالى: (إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ) (لقمان: ١٣)، وقال: (وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُون) (البقرة: ٢٥٤).

---

[١] رواه الترمذي (رقم ٣٥٩١، ٥/٥٣٦).

[٢] رواه أحمد، (رقم ٤٢٣، ٤/٤٢٠).

وقد ذم الله تعالى هذا الخُلُق الذميم، قال تعالى: (وَاللهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ) (آل عمران: ٥٧)، وقال: (وَبِئْسَ مَثْوَى الظَّالِمِينَ) (آل عمران: ١٥١)، وقال: (لَهُمْ مِنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ) (الأعراف: ٤١)، وغيرها من الآيات.

وهذا الخُلق أصل لسائر الأخلاق الذميمة فهو يشتمل على العديد منها: كالشرك والكفر والبدع والمعاصي والبغي والغش وأكل أموال الناس والكبر وغيرها.

وهذا الخُلق ملازم لليبراليَّة؛ فهي الدافع الفكري للرأسماليَّة من خلال الفرديَّة الأنانية؛ ولهذا ارتبط الشحُّ بها، فهي تطالب الدولة بإيقاف المساعدات والإعانات الاجتماعيَّة، وترفض الضمان الاجتماعي، ودعم السلع الضرورية؛ وكل هذا ظلم للفقراء والمحتاجين، فجذور اللّيبراليَّة ذاتيَّة صرفة، وفرديَّة محضة؛ ولهذا ترتب عليها الحروب الطاحنة من جراء التنافس الاقتصادي، **فكان من نتائج الفكر اللّيبراليّ الحرب العالمية الأولى والثانية التي قُتل فيها الملايين**، كما يدخل في هذا الصدد أيضا الآثار التدميرية للاستعمار.

إنجازات الليبرالية:

والحقيقة أن هناك بعض إنجازات لليبرالية ومنها:

الحضارة المادية الحالية؛ كالاتصالات، والمواصلات، والكهرباء، والأدوات الطبية، وغيرها من عوامل الراحة للإنسان، لكنها في الوقت ذاته ظلمت الشعوب، وقتلت الملايين، ودمرت العمران، وأفسدت الأخلاق، ومكنت اليهودية العالمية من السيطرة الاقتصاديَّة.

Taseel Center for Studies & Research

❖ شبهات وردود:

الشبهة الأولى: شبهة التكفير:

قالوا: إن بعض الليبراليين ينطقون الشهادتين ويصلون ويؤدون الشعائر التعبدية، فالقول بأنها عقيدة كفرية يكون بمثابة تكفير المسلمين، وهذه هي عقيدة الخوارج الضالين.

والإجابة على هذه الشبهة:

أولًا: ثبوت الإسلام للإنسان يشترط له مع الإتيان بالواجبات: ترك نواقض الإيمان، وقد سبق الكلام على اشتراط الكفر بالطاغوت والبراءة من الشرك لثبوت الإسلام، **فكلمة التوحيد ليست مجرد كلمة تُقال، بل لها شروطًا منها:**

- الانقياد والقبول.
- التسليم.
- الإخلاص.
- اليقين.
- المحبة وغيرها.

ولهذا لم يعتبر الرسول (صلى الله عليه وسلم) إقرار الحَبرَين من اليهود بأنه (رسول الله)؛ لأنهما لم يلتزما بالإسلام؛ ففي الحديث أنهما قبَّلا يديه، وقالا: "نشهد أنك نبي"، قال: (فما يمنعكما أن تتبعاني)، قالا: "إن داود (عليه السلام) دعا ألا يزال من ذريته نبي، وإنا نخشى إن أسلمنا أن تقتلنا اليهود"[(١)].

ومثل ذلك إقرار هرقل بنبوته (صلى الله عليه وسلم)؛ لأنه إقرار باللفظ لا يتضمن التزامًا عمليًّا، وغيرها من الأمثلة.

ثانيًا: التكفير الوارد هنا يقع على العقائد والأفكار دون النظر للمعيّنين، ويُسمى (كفر النوع).

أما المعيّنون فتختلف أحوالهم؛ فالفرد المعيّن إن وجدت فيه هذه العقائد لا يكفّر إلا بعد توفر شروط التكفير فيه وانتفاء الموانع عنه، وقد حذّر علماء السلف من تكفير المعيّن بلا

---

(١) رواه النسائي(رقم ٤، ٧/١١)، وأحمد في المسند (٤/٢٣٩).

بينة، فقد قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ضَرَبْتُم فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا) (النساء: ٩٤)، وقال النبي (صلى الله عليه وسلم): (إذا قال الرجل لأخيه يا كافر فقد باء به أحدهما)[1].

والتكفير حكم شرعي تترتب عليه لوازم في الدنيا والآخرة؛ فيجب الاحتياط فيه والحذر من الاستعجال فيه؛ فقد تكون المقالة كفرًا ولا يكون قائلها كافرًا إذا لم تقم عليه الحجة أو كان متأولًا.

ثالثًا: قرر مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي تكفير (العلمانية)؛ وهي المنبع لسائر المذاهب المعاصرة بما فيها (اللّيبراليَّة)، وأوصى العلماء بكشفها والتحذير منها، وصد أساليبها عن المسلمين، كما أصدر مجلس علماء أندونيسيا فتوى بكفر اللّيبراليَّة، وأن أفكارها منافية لحقيقة الإسلام.

الشبهة الثانية: أن اللّيبراليَّة مجرد آلة وليست عقيدة:

والرد عليها: أن من يدرُس اللّيبراليَّة يتبيَّن له أنها عقيدة فكريَّة متكاملة، وفلسفة مادية إلحادية، ودعوى أنها مجرد آلة هي هروب مما تضمنته اللّيبراليَّة من مناقضة لأصول الإسلام، وهي دعوى لا يوافق عليها أحد من مفكّري اللّيبراليَّة المعروفين.

الشبهة الثالثة: أن اللّيبراليَّة تشتمل على بعض الإيجابيات:

والرد عليها من عدة وجوه، وهي:

أولًا: وجود إيجابيات لا يدل على صحة المذهب؛ لأنه ما من فكر باطل أو بدعة مخترعة إلا ويوجد فيها شيء من الحق، ولكن هذا لا يستلزم الصحة، كما قال تعالى: (يَسْأَلُونَكَ عَنْ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا) (البقرة: ٢١٩)، فأثبت وجود المنافع في الخمر والميسر، ومع ذلك حرمهما؛ لأن الإثم أكبر.

ثانيًا: أن سلبيات ومساوئ اللّيبراليَّة أكثر، وأعظمها الكفر والشرك بالله تعالى، والأثرة، واتباع الهوى، وظلم الفقراء، والحروب، والاحتلال، وغيرها.

ثالثًا: أن إيجابيات اللّيبراليَّة لا تخلو من جوانب سلبية؛ لأنها حرّيّات مفتوحة غير منضبطة؛ فحُرّيَّة الرأي فتحت مجال الإلحاد، والحُرّيَّة الشخصية أوصلت إلى الفساد الأخلاقي،

---

[1] رواه البخاري (رقم ٦١٠٣، ١٠/٥٣١ الفتح) ومسلم (رقم ٦٠ ص٥٧).

والفرديَّة أصبحت شحًّا مطاعًا، والدِّيمقراطيَّة جعلت أصحاب رؤوس الأموال يتحكَّمون في المجتمع.

رابعًا: أن أي صفة إيجابية في مذهب باطل فإنها موجودة في دين الإسلام، وهذا من كمال هذا الدين، فلا نحتاج للنقل من المذاهب المنحرفة بحجة وجود إيجابيات فيها.

خامسًا: لسنا ضد الأمور الإيجابية: كاختيار الحاكم، ومحاسبته، وضمانات التقاضي، وإتاحة الحريات، وتشجيع الصناعة، والتجارة، وبناء الحضارة ونحوها، فهي أمور محمودة لا يرفضها العقل، **لكن هذا لا يعني الانتماء للمنهج الليبرالي**؛ لأنه كما تقدم مبني على أساس علماني مخالف للشريعة الإسلاميَّة.

وفي الختام..

فما كان من توفيقٍ فمن فضل الله وكرمه، وما كان من خللٍ أو نقصٍ فمنِّي، ولا يخلو عمل إنسان من نقص، وأسأل الله دوام العون والإكرام.

مركز التأصيل للدراسات والبحوث
Taseel Center for Studies & Research

نهاية الملخص

اللهم اجعل عملنا كله صالحًا واجعله لوجهك خالصًا ولا تجعل فيه لأحد شيئا

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين